



الأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للسنة

المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الملحق رقم ٥ ياء



الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والستون
الملحق رقم ٥ ياء

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للسنة
المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-7279

المحتويات

الصفحة	الفصل
٧	كتابا الإحالة والتصديق
١	الأول - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات
٣	الثاني - التقرير المطوّل لمجلس مراجعي الحسابات
٣	موجز
٧	ألف - معلومات أساسية
٧	باء - الولاية والنطاق والمنهجية
٨	جيم - النتائج
٨	١ - متابعة التوصيات السابقة
٩	٢ - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
١٣	٣ - استعراض مالي عام
١٧	٤ - السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الغش
٢١	٥ - إنجاز مشاريع الهياكل الأساسية
٣١	دال - إفصاحات الإدارة
٣١	١ - شطب خسائر النقدية وحسابات القبض والممتلكات
٣١	٢ - الإكراميات
٣١	٣ - حالات الغش والغش المفترض
٣٢	هاء - شكر
٣٣	المرفق - استعراض حالة تنفيذ توصيات المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٣٨	الثالث - التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
٣٨	ألف - مقدمة
٣٨	باء - المساءلة والشفافية بوصفهما قيمة أساسية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٣٩	جيم - نتائج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٢
٤٦	دال - نظام المراقبة الداخلية وفعاليته
٤٧	هاء - التطلع إلى المستقبل
٤٩	الرابع - البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
٤٩	البيان الأول - المركز المالي
٥١	البيان الثاني - البيانات المالية
٥٢	البيان الثالث - التغيرات في صافي الأصول
٥٣	البيان الرابع - التدفقات النقدية
٥٥	البيان الخامس - المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية
٥٦	الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية
١١٤	مسرد المصطلحات الفنية

كتابا الإحالة والتصديق

١ تموز/يوليه ٢٠١٣

يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طيه البيانات المالية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ونُقِرَ بما يلي:

- أن الإدارة مسؤولة عن سلامة وموضوعية المعلومات المالية الواردة في هذه البيانات المالية.
- أن البيانات المالية أُعدت طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتتضمن مبالغ معينة مبنية على أفضل التقديرات والأحكام التي خلصت إليها الإدارة.
- أن الإجراءات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية ذات الصلة تؤكد بصورة معقولة أن الأصول مصانة، وأن جميع المعاملات مُدرّجة في الدفاتر والسجلات بصورة سليمة، وأن السياسات والإجراءات قد نُفذت بصورة عامة مع الفصل السليم بين الواجبات. ويداوم مراجعو الحسابات الداخليون في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على استعراض نظامي المحاسبة والرقابة. ويجري تنفيذ المزيد من التحسينات في مجالات محدّدة.
- أن الإدارة أتاحت لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة والمراجعين الداخليين في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إمكانية الاطلاع الكامل على جميع السجلات المحاسبية والمالية دون عوائق.
- أن الإدارة تستعرض توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة والمراجعين الداخليين في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد نُقّحت إجراءات الرقابة أو يجري تنقيحها، حسب الاقتضاء استجابة لتلك التوصيات.

رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

نيويورك

ونشهد، بقدر علمنا وأوثق معلوماتنا واعتقادنا، بأن جميع المعاملات المادية قد جرى قيدها على النحو السليم في سجلات المحاسبة وأنها معروضة بصورة سليمة في البيانات المالية المرفقة بهذا التقرير.

(توقيع) يان ماتسون
المدير التنفيذي

(توقيع) شيترا فنكات
كبير الموظفين الماليين/المراقب المالي بالنيابة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(توقيع) أمياس مورس

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات تقرير عن البيانات المالية

راجعنا البيانات المالية المرفقة المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل بيان المركز المالي كما هو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات التفسيرية على البيانات المالية.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو المسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها عرضاً أميناً وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية: وضع الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً أميناً حالياً من أية أخطاء جوهرية، سواء كانت نتيجة غش أو غلط، وتنفيذ هذه الضوابط والحفاظ عليها؛ واختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتطبيقها؛ وإجراء تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف السائدة.

مسؤولية مراجعي الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في هذه البيانات المالية بناء على مراجعتنا للحسابات. وقد أجرينا مراجعتنا للحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقتضي هذه المعايير أن نتمثل للمتطلبات الأخلاقية، وأن نخطط لمراجعة الحسابات وأن نجريها على نحو يتيح التأكد بقدر معقول من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

وتنطوي أي مراجعة للحسابات على اتخاذ إجراءات لاستقاء أدلة تثبت صحة المبالغ والإقرارات الواردة في البيانات المالية. ولمراجع الحسابات أن يختار تلك الإجراءات، بما في ذلك تقييم مخاطر وقوع أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء كانت تلك الأخطاء ناتجة عن غش أو سهو. وفي إجراء تلك التقييمات لمخاطر وقوع أخطاء، يضع مراجع الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية التي يتبعها الكيان المعني في إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً نزيهاً ليتسنى له تحديد إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف السائدة، ولكن بحيث

لا يكون ذلك لغرض إبداء رأي في فعالية الرقابة الداخلية في الكيان المعني. وتشمل مراجعة الحسابات أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، إضافة إلى تقييم طريقة عرض البيانات المالية عموماً. ونعتقد أن الأدلة التي استقينها من مراجعة الحسابات تشكل أساساً كافياً ومناسباً لأن نقيم عليه الرأي الذي توصلنا إليه من مراجعة الحسابات.

الرأي

في رأينا تعرض البيانات المالية بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية لفترة السنتين المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، نرى أن معاملات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التي أحطنا بها علماً، أو التي اختبرناها في إطار مراجعتنا للحسابات، قد تمت، من جميع النواحي الأساسية، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وللسند التشريعي. ووفقاً للمادة السادسة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضاً تقريراً مطوّلاً عن مراجعتنا لحسابات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(توقيع) أمياس مورس

المراقب المالي ورئيس مجلس مراجعي الحسابات
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) ليو جياي

المراجع العام للحسابات في الصين

(توقيع) لودوفيك ل. أوتو

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في جمهورية ترازيا المتحدة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

الفصل الثاني

التقرير المطوّل لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

قام مجلس مراجعي الحسابات (المجلس) بمراجعة البيانات المالية المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وباستعراض عملياته عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتمت المراجعة من خلال فحص المعاملات والعمليات المالية في مقر المكتب في كوبنهاغن وزيارات ميدانية إلى مركز عمليات المكتب في سري لانكا وبيرو، وفرع المكتب في أمريكا الشمالية ومركز المشاريع في القدس

الرأي

يرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بصورة نزيهة، ومن جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

يعتمد مكتب خدمات المشاريع اعتمادا كاملا على الحصول على رسوم لقاء الخدمات الإدارية التي يقدمها، ويعني ذلك أنه يحتاج موضوعيا إلى أن يبين فعالية خدماته من حيث التكاليف وجودتها. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم المكتب حاليا بتعزيز خدماته الأساسية وبإضفاء طابع المهنية عليها، وبتحسين قدراته في مجال الحوكمة والإدارة وإضفاء الاستقرار على وضعه المالي بعد سنوات من المصاعب. وهناك دلائل واضحة على التقدم على نحو إيجابي.

فعلى سبيل المثال، ومع أن هناك مجالا أمام المكتب لكي يحسن إدارة وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية، فإن نجاحه في تنفيذ المشاريع وممارساته الجيدة واضح، وقد أعرب زبائنه عن ارتياحهم لحسن توقيت الخدمات المقدمة وجودتها. إلا أن نصف زبائن المكتب تقريرا يرى أن خدمات الهياكل الأساسية المنجزة ليست فعالة من حيث التكاليف. ويتعين على المكتب أن يحدد سبلا لإظهار وتحسين مدى فعالية تكاليف الإنجاز، مثلا، عن طريق تحليل أسباب التأخير في إنجاز المشاريع والتجاوزات في التكلفة. ويتعين على المكتب أيضا التوعية

في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بالخدمات التي يقدمها والقيمة التي يمكنه إضافتها إلى عمليات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وذلك بغية الحصول على حصة أكبر من ذلك العمل في المستقبل. وسيطلب هذا تحسين المعلومات عن توقيت خدمات الهياكل الأساسية والمنتجات المقدمة للزبائن، وتكاليفها وجودة الهياكل الأساسية.

وقد أنتج المكتب، للمرة الأولى، في عام ٢٠١٢، بيانات مالية تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكن الأمر تطلب اتخاذ إجراءات علاجية عاجلة باهظة التكلفة لضمان تقديم البيانات المالية بتراهة. ولجني أكبر قدر من الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يحتاج المكتب إلى وضع عمليات محاسبة على أساس الاستحقاق واستخدام المعلومات الجديدة لدعم تحسين عملية اتخاذ القرار وتعزيز الإدارة المالية في كامل أنحاء المنظمة.

النتائج والتوصيات الرئيسية

متابعة التوصيات السابقة

من بين التوصيات الـ ٣١ المتصلة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وفترات السنتين السابقة، فإن ١٥ توصية (٤٨ في المائة) نُفذت بالكامل، و ١٢ توصية (٣٩ في المائة) بصدد التنفيذ و ٣ توصيات لم تنفذ وتوصية واحدة تجاوزتها الأحداث.

وكان المكتب يعترف في الأول الاعتماد على الموارد الداخلية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلا أنه لم يكن لديه ما يكفي من المهارات لتفسير وتطبيق شروطها الأشد صرامة، مما يستلزم الدعم من الخبراء الاستشاريين والإجراءات العلاجية الواسعة النطاق. وزاد من تفاقم هذه الصعوبات التخطيط غير المكتمل لأنشطة أساسية يتطلبها إعداد البيانات المالية وتيسير عملية مراجعة المجلس للحسابات.

حساب الصندوق المشترك بين المكتب والبرنامج الإنمائي

نشأ عدد من المسائل أثناء مراجعة حساب الصندوق المشترك المستخدم لتسجيل المعاملات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت هناك حاجة إلى إدخال تعديلات جوهرية في الأرصدة. وكان من الممكن تحديد هذه التعديلات لو جرى الاضطلاع في وقت سابق بتسويات كاملة وفي الوقت المناسب. وكان هناك، وقت مراجعة المجلس للحسابات، خلاف قائم بدون حل مع البرنامج الإنمائي حول ما قيمته ١٧ مليون دولار من المعاملات.

السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الغش

يبلغ المكتب عن مستوى منخفض باستمرار لحالات الغش. ويجري تنفيذ سياسات وإجراءات تتعلق بالغش لتمكين الموظفين من إبلاغ مشاغلهم ولكن لم يجر تقييم شامل لمخاطر الغش. وقد استجاب حوالي ٧ في المائة من موظفي المكتب لاستقصاء داخلي عن الغش، واعتبر اثنان من كل ثلاثة أن الغش يعد مشكلة أو مشكلة خطيرة في المكتب. ورغم وجوب التعامل بحذر مع هذه النتائج نظرا لتدني معدل الاستجابة، فإنها تشير مع ذلك إلى وجود تصور لدى الموظفين لسلوك لأخلاقي بالمكتب. وقد لفت المكتب انتباه المجلس إلى استقصاء عالمي للموظفين أجراه عام ٢٠١٢، أحرز درجات موجبة للعامل الحافز "السلوك الأخلاقي" تتراوح بين ٧٦ و ٨٧ في المائة وذلك حسب الوضع التعاقدى للمستجيبين للاستقصاء. إلا أن المجلس لاحظ أن الاستقصاء لم يتناول على وجه التحديد تصورات لسلوك لأخلاقي، وإنما أبلغ عن درجة ارتياح الموظفين في مفاتحة المسؤولين الإداريين لمناقشة التحيز في المعاملة.

تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية

في عام ٢٠١٢، أنفق المكتب ٢٣٩ مليون دولار على المشاريع التي يشارك فيها المكتب بصفته فاعلا رئيسيا في عقد البناء، وهو ما يمثل حوالي ثلث الأعمال. ومشاريع الهياكل الأساسية متنوعة وتنفذ في العديد من الأماكن. والمكتب الآن بصدد زيادة التركيز على الهياكل الأساسية، تمشيا مع ولايته.

ويقر المجلس بأن المكتب بصدد استخدام مهارات تجارية في أعماله المتعلقة بالهياكل الأساسية، عن طريق إدارة المشاريع وترتيبات التأمين، مثلا. ويقر المجلس أيضا بأن المكتب يواجه مصاعب في تعزيز أدائه في هذا المجال وبأنه بصدد اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. وقد حدد المجلس المجالات الرئيسية التالية للتحسين:

(أ) هناك حاجة إلى تعزيز المعلومات عما إذا كانت المشاريع تنفذ في موعدها وما إذا كانت هناك تمديدات للفترة بالاتفاق مع الزبائن. وبإمكان المكتب، بفهم أسباب التأخيرات على نحو أفضل، أن يقدم المزيد من القيمة المضافة؛

(ب) لا تتضمن ميزانيات المشاريع عموما ميزانيات احتياطية محددة يمكن أن تخفض الحافز لدى مديري مشاريع المكتب لإبقاء ميزانيات مشاريعهم على أدنى مستوى ممكن. ولاحظ المجلس أن العديد من المشاريع تنفذ بتكلفة تساوي بالضبط ما هو محدد في الميزانية أو أنها تقترب كثيرا من ذلك. ومع أن ذلك يعكس ممارسات إدارية جيدة

لاحظها المجلس، تظل هناك مخاطرة بأن تشوه الحوافز الحقيقية وبألا تتسم التكلفة الحقيقية لبعض المشاريع بالشفافية. ولاحظ المجلس أيضا أن المكتب يعمل في بيئة لا يلجأ فيها الزبائن، في كثير من الأحيان، إلى المنافسة الرسمية لدى منح عقود العمل؛

(ج) لا توجد معلومات كافية عما إذا كانت المباني المنجزة تلي حاجات المستخدمين وتسهم في نواتج أوسع نطاقا. وتشير الأدلة المعروضة على المجلس إلى أن الزبائن راضون عموما، رغم أن ٤٩ في المائة فقط من الزبائن راضون عن فعالية المكتب من حيث التكاليف. والمكتب في حاجة أيضا إلى معلومات أفضل عن مدى مساهمة مشاريعه في تحقيق نواتج أوسع نطاقا.

وعلى ضوء ما تقدّم من نتائج توصّل إليها المجلس، يقدّم المجلس توصيات مفصّلة في المتن الرئيسي لهذا التقرير. وأبلغ المكتب المجلس بأنه يقبل جميع توصيات المجلس. وتقضي التوصيات الرئيسية بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما يلي:

(أ) وضع جدول زمني تفصيلي لإعداد البيانات المالية يشمل: تنقية السجلات المحاسبية، وإعداد جداول شاملة داعمة، وإجراء استعراض إداري تفصيلي يستند إلى الأدلة لمشاريع البيانات قبل تقديمها للمراجعين؛

(ب) تحديد الفوائد المتوقعة من المعلومات القائمة على الاستحقاقات عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحديدا واضحا وتعيين مسؤول كبير يتولى زمام الأمور لتحقيق الفوائد؛

(ج) المطابقة بين الحساب المشترك بين الصناديق والبرنامج الإنمائي لضمان التسوية السريعة للفروق الهامة غير الموضحة؛

(د) اتخاذ إجراءات من أجل توعية الموظفين بالإطار الأخلاقي للمكتب والتوجيه المناسب في مجال الإبلاغ عن الغش وغير ذلك من سوء السلوك؛

(هـ) إجراء تقييم شامل لمخاطر الغش لتحديد أهم مجالات الخطر بالنسبة للمكتب؛

(و) تحليل المعلومات عن أسباب التأخر في المشاريع، وإعادة النظر في عمليات إدارة المشاريع مع تراكم المعارف المكتسبة؛

(ز) تشجيع ميزنة للمشاريع تبين للزبائن أن التكاليف مقيدة وتتضمن ميزانية احتياطية؛ وتقييم نطاق مسألة "الإنفاق الدقيق"؛

(ح) تيسير التحسن المستمر لتنفيذ المشاريع بتيسير المعلومات عن أداء المباني في فترة ما بعد الإنجاز، والإسهامات في نواتج المشاريع وآراء الزبائن والمستفيدين.

التوصيات السابقة

لاحظ المجلس أن الاستجابة لتوصياته السابقة مواتية عموماً، فقد نفذ ٤٨ في المائة منها تنفيذاً كاملاً و ٣٩ في المائة تنفيذاً جزئياً؛ ولكن رغم البطء الذي ظل يميز التقدم المحرز في معالجة مشاغل المجلس السابقة المتعلقة بغلق المشاريع في الوقت المناسب وتسوية التكاليف المتنازع عليها المتصلة بالمشاريع.

ألف - معلومات أساسية

١ - يوفر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الخدمات الإدارية التي تسهم في عمليات بناء السلام والعمليات الإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ويعتمد المكتب بشكل كامل على الرسوم المحصلة من تقديم خدمات المشاريع ويعمل من خلال أربع ممارسات إدارية: إدارة المشاريع، والمشتريات، والموارد البشرية، والإدارة المالية.

٢ - وبدأ المكتب، بعد استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٢، إدخال تغييرات هيكلية وإدارية هدفها تحسين فعاليته وزيادة تركيزه وضمان إيلاء المزيد من الاهتمام للاستدامة. واعتمد المكتب أيضاً المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ من أجل تعزيز الإدارة المالية والإبلاغ المالي. وفي عام ٢٠١٢، جرى الاضطلاع بـ ٦٥ في المائة من العمل نيابة عن الأمم المتحدة، وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهم شريك، إذ يستأثر بما يقارب ٢٩٩ مليون دولار (٣١ في المائة) من الأنشطة. واستأثر الدعم المباشر المقدم للحكومات بـ ٣١ في المائة من عمل المكتب، وأكبر الاتفاقات هي مع أفغانستان وبيرو والأرجنتين. ويعمل المكتب أيضاً مع المؤسسات المالية الدولية عن طريق شراكات مع البنك الدولي على سبيل المثال.

باء - الولاية والنطاق والمنهجية

٣ - قام مجلس مراجعي الحسابات (المجلس) بمراجعة البيانات المالية واستعرض عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين المنتهية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) لعام ١٩٤٦. وتمت المراجعة طبقاً للنظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وطبقاً للمعايير الدولية

لمراجعة الحسابات. وتقتضي هذه المعايير أن يمثل المجلس للمتطلبات الأخلاقية، وأن يخطط لعملية مراجعة الحسابات وينفذها بهدف توفير ضمان معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

٤ - وقد تمت مراجعة الحسابات أساساً لتمكين المجلس من أن يكون رأياً في ما إذا كانت البيانات المالية عرّضت بصورة نزيهة المركز المالي لمكتب خدمات المشاريع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأدائه المالي، وتدقّقاته المالية لفترة السنتين المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشمل ذلك تقييماً لما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية قد جرى تكبدها للأغراض التي وافقت عليها مجالس الإدارة، ولما إذا كانت الإيرادات والنفقات قد صُنفت وسُجلت بشكل سليم وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وشملت مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية والضوابط الداخلية، وفحصاً دقيقاً لسجلات المحاسبة وغير ذلك من القرائن الداعمة بقدر ما ارتآه المجلس ضرورياً لكي يتكوّن لديه رأي بشأن البيانات المالية.

٥ - واستعرض المجلس أيضاً عمليات المكتب بموجب البند ٧-٥ من النظام المالي للأمم المتحدة، مع التركيز على إدارة مشاريع الهياكل الأساسية، التي هي إحدى خدمات الإدارة الأساسية التي يضطلع بها المكتب.

٦ - وقام المجلس بزيارة مقر المكتب في كوبنهاغن، وفحص العمليات الميدانية في مركز عمليات سري لانكا، ومركز عمليات بيرو، ومكتب أمريكا الشمالية، ومكتب المشاريع في القدس. وتعاون المجلس أيضاً مع فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع للمكتب من أجل توفير تغطية منسقة لمراجعة الحسابات.

٧ - ويغطي هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. ونوقشت النتائج التي توصل إليها المجلس مع إدارة المكتب التي ضمنت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

جيم - النتائج

١ - متابعة التوصيات السابقة

٨ - استجاب المكتب بصورة مواتية للمشاكل التي أثّرت سابقاً رغم أن التقدم ظل بطيئاً في بعض المجالات مثل غلق المشاريع في الوقت المناسب وتسوية التكاليف المتنازع عليها المتصلة بالمشاريع. ولم ينجح المكتب أيضاً في الاستجابة على نحو ملائم لتوصيات المجلس السابقة المتعلقة بإدارة الأصول واستخدام الترتيبات الانتقالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع

العام التي تسمح بمدة أقصاها خمس سنوات لتقديم بيانات تامة عن الأصول من الممتلكات والمنشآت والمعدات.

٩ - ويرد في المرفق تعليق على حالة تنفيذ توصيات المجلس ويرد موجز له في الجدول الثاني ١ أدناه.

الجدول الثاني - ١

حالة تنفيذ التوصيات السابقة لمجلس مراجعي الحسابات

تُنفذ بالكامل	تُنفذ جزئياً	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث	المجموع
١٥	١٢	٣	١	٣١
٤٨	٣٩	١٠	٣	١٠٠
النسبة المئوية				

٢ - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

معلومات أساسية

١٠ - في عام ٢٠١٢، أصدر المكتب مجموعته الأولى من البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعترف المحاسبة على أساس الاستحقاق، في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بالمعاملات وغيرها من الأنشطة عند حدوثها (وليس فقط عند تحصيل نقدية أو مكافآت نقدية أو دفعها).

١١ - واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يطرح مصطلحات جديدة ويغير طريقة تناول المعاملات وعرضها في البيانات المالية. والأهم من ذلك هو أنه للمرة الأولى تعين على المكتب أن ينظر في ما إذا كان يتصرف في المشاريع بصفته "فاعلاً أصيلاً" أو "وكيلاً"؛ وأن يكشف عن الإيرادات والنفقات بشكل منفصل عما يكشف عنه إذا كان يتصرف بصفته وكيلاً (يسهل معاملات طرف ثالث من قبيل أنشطة الشراء)، وهذا يطرح تحدياً كبيراً للمكتب.

١٢ - وتوفر البيانات المالية الجديدة للمستخدمين معلومات أوفى عن الموارد والالتزامات وحركة الموارد طيلة السنة المالية. ويتيح البيان الخامس (مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية) للمستخدمين مقارنة الناتج في عام ٢٠١٢ على نفس الأساس (النقدي) الذي أُعدت عليه الميزانية. وتسند البيانات أيضاً مجموعة كاملة من الملاحظات، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية المهمة.

١٣ - وتبين الملاحظة ٢٧ على البيانات المالية التسويات المدخلة على الأرصدة الافتتاحية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ نتيجة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية. ومن بين التسويات المهمة:

(أ) مدفوعات مسبقة يبلغ مجموعها ١١,٩ مليون دولار، تمثل قيمة المدفوعات التي قدمها المكتب مسبقاً حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

(ب) هناك التزامات لاستحقاقات الموظفين لم يبلغ عنها من قبل تبلغ ٢٨,٣ مليون دولار وتتصل بالقيمة المستحقة للموظفين لتكاليف الرعاية الصحية في ما بعد انتهاء الخدمة لموظفيه العاملين مباشرة في المشاريع؛

(ج) هناك خصم إضافي قدره ٥٥,٢ مليون دولار يتصل بالتكاليف وردت فواتيره حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ واستبعاد التزامات في الميزانية يبلغ مجموعها ٩٤ مليون دولار، حيث لم ترد السلع والخدمات حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

(د) هناك مبلغ إضافي قدره ٨٤,١ مليون دولار من الخصوم التي تتصل بتسبيقات للمشاريع وتعكس أثر الاعتراف على أساس الاستحقاق.

١٤ - وجرى أيضاً عدد من عمليات إعادة التصنيف. فعلى سبيل المثال، أعيد تصنيف مخصصات قدرها ٣٦,٦ مليون دولار كتخفيضات في المبالغ المستحقة القبض، والتزامات تتعلق بنهاية الخدمة وفترة ما بعد التقاعد المبلغية بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى استحقاقات الموظفين الجارية وغير الجارية، وأعيد تصنيف بعض الأرصدة المبلغ عنها بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة كودائع نقدية وودائع لأجل بوصفها "نقدية ومكافآت نقدية" و "استثمارات" تمشياً مع مصطلحات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٥ - وتظهر مطابقة الأرصدة الافتتاحية في بيان التغييرات في الأصول الصافية (البيان الثالث) أن مجموع التسويات الصافية تلك البالغ ٢٩,٩ مليون دولار قد أُجريت في الاحتياطي التشغيلي لدى وضع الأرصدة الافتتاحية. ويفضي الاعتراف بجميع أصول المنظمة وخصومها إلى تحسين المعلومات المتوفرة لصناع القرارات ويمكن الدول الأعضاء وغيرها من مستخدمي البيانات المالية من زيادة تيسير فهم المركز المالي الفعلي للمكتب وأدائه. واعتماد مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة ييسر أيضاً إجراء مقارنة أسهل وأكثر فائدة للأداء المالي داخل المنظمات وفي ما بينها.

١٦ - وارتأى المجلس، في تقريره السابق عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/67/5/Add.10)، أن المكتب يسير نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكنه أعرب عن القلق

من أن المكتب في حاجة إلى تمديد خطته للتنفيذ إلى ما بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لتشمل تنقية جميع الأرصدة القديمة، ومعالجة أوجه الضعف في إدارة الأصول. ولم يعالج المكتب هذه المسائل على النحو المناسب؛ وتضمنت الأرصدة الافتتاحية للمعايير المحاسبية الدولية المعروضة للمراجعة أخطاء جوهرية واتسمت بعدم اليقين بسبب رداءة البيانات واختيار سياسات محاسبية غير مناسبة. ولذلك جرى الاتفاق مع المكتب على خطة عمل شاملة تحدد الإجراءات الرئيسية اللازمة، وجرى التعاقد مع خبراء استشاريين بتكلفة قدرها ٥٢٨ ٠٠٠ دولار من أجل تقديم دعم إضافي.

١٧ - ووضع الخبراء الاستشاريون منهجية لتصنيف المشاريع، وكفلوا أن تمثل المعالجة المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية. وساعدوا أيضا في وضع أشكال للبيانات المالية والملاحظات من أجل ضمان الاستجابة للمتطلبات التفصيلية للمعايير، كما ساعدوا في إعداد الصيغة النهائية للإطار السياسي للمعايير. وكان هذا العمل المتضافر حاسما في إنجاح عملية إعداد البيانات المالية الممثلة للمعايير وأدى إلى إدخال المزيد من التسويات الإجمالية وعمليات إعادة التصنيف على الأرصدة الافتتاحية التي كانت تبلغ ١,٣٣٤ بليون دولار عندما عرضت أول مرة للمراجعة.

١٨ - عموما لم يكن المكتب جاهزا بالشكل المناسب لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢. فلم تكن له قدرة كافية على الإدارة المالية ولم يكن يتوفر للموظفين قدر كاف من التوجيه أو الخبرة لتفسير المعايير وتطبيقها. ويتعين على المكتب كفالة أن يجري إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٣ وفقا لجدول زمني وخطة شاملين، باستخدام بيانات موثوقة تدعمها جداول تفصيلية تبين كيف استمدت التقديرات المحاسبية وأرصدة الحسابات. ويتعين على إدارة المكتب أن تقوم باستعراض مشاريع البيانات المالية وأن تقدم أدلة على هذا الاستعراض لتأكيد رضاها عن النوعية قبل عرضها للمراجعة. وينبغي أيضا توفير التدريب والتوجيه لرفع مستوى المهارات التي يملكها الموظفون في مجال المحاسبية التقنية. وقد يساعد إعداد بيانات مالية مؤقتة على توزيع كمية العمل على مدى السنة بشكل أكثر توازنا، مما يخفف العبء في نهاية السنة ويسر التعرف المبكر على الأخطاء في سجلات المحاسبة.

١٩ - وافق مكتب خدمات المشاريع على توصية المجلس بشأن: (أ) وضع جدول زمني تفصيلي لإعداد بياناته المالية في نهاية السنة تشمل تنقية سجلاتها المحاسبية، وإعداد جداول شاملة داعمة، وإجراء استعراض إداري مفصل يستند إلى الأدلة لمشاريع البيانات المالية قبل تقديمها للمراجعين؛ (ب) وضع دليل محاسبي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

من أجل توجيه الموظفين في مجال المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ (ج) النظر في إمكانية إعداد بيانات مالية مؤقتة لتوزيع كمية العمل على مدى السنة بشكل أكثر توازناً، وتيسير التعرف المبكر على القضايا المحاسبية.

٢٠ - وقد أبلغ المكتب المجلس بأنه: (أ) اتخذ خطوات لضمان اتباع نهج منظم وعملي بدرجة أكبر في عملية إغلاق الحسابات لعام ٢٠١٣، بما في ذلك المراجعات الإدارية القائمة على الأدلة للبيانات المالية؛ (ب) خطط للمزيد من التدريب التقني والتوجيه المعزز في مجال المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ وسينظر في إمكانية إعداد بيانات مالية مؤقتة كجزء من خطة العمل السنوية لفريقه المعني بالشؤون المالية.

الفوائد المرجوة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢١ - يعمل المكتب على أساس تجاري ويعتمد كلياً في عمله على الرسوم التي يتقاضاها لقاء الخدمات التجارية التي يقدمها. ويسعى المكتب، كلما كان ذلك مناسباً لأعماله التجارية، إلى الحصول على التصديق المستقل لإظهار التزامه بالجودة. وفي عام ٢٠١١، حصل على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٩٠٠١ من أجل نظامه العالمي لإدارة الجودة. وحصلت إجراءاته المتعلقة بالشراء على شهادة المعهد المعتمد للشراء والإمداد واعتمد أيضاً عقوداً لأشغال الهياكل الأساسية تستند إلى عقود الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين. وينفذ المكتب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي المعيار الدولي القياسي للقطاع العام. وإيرادات المكتب ومصروفاته ونتائجه قابلة للمقارنة مع منظمات أخرى مماثلة تعمل في نفس القطاعات، والمكتب الآن في وضع جيد يسمح له بقياس أدائه على نطاق أوسع.

٢٢ - ومن المهم القيام بعمل متضافر لاجتماعي كامل الفوائد التي تتيحها المعلومات المالية الموثوقة والكاملة. ويتعين على المكتب أن يدمج العمليات القائمة على أساس الاستحقاق في عملياته اليومية وأن يحسن نوعية المعلومات المتاحة لصانعي القرارات في مراحل رئيسية من دورة الإدارة. وتوفر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أرضية لتحسين الأداء العملي والإدارة المالية على صعيد المنظمة بأسرها، وذلك بتيسير قياس أفضل وفهم أفضل لتكاليف العمليات وإتاحة وضع المقاييس أو مقارنة التكاليف بالمنظمات المماثلة. ويمكن استخدام المعلومات التي شهدت تحسناً كبيراً والمتوفرة عن استخدام الموارد والخصوم لتحسين إدارة الأصول الثابتة، والمخزون وكشف المرتبات واستحقاقات الموظفين الأوسع نطاقاً بالإضافة إلى مجالات أخرى باستخدام المعلومات الجديدة المتاحة، مثلاً، لوضع مقاييس أكثر موثوقية لمعدلات عائد رأس المال المستخدم والإيرادات المستهدفة ويمكن أيضاً تقدير تكاليف فرص

تنمية الأعمال والأنشطة التنفيذية طور الإعداد بوجه أكمل باستخدام المعلومات المستكملة القائمة على الاستحقاقات.

٢٣ - وتتيح تلك المبادرات الفرصة للوظيفة المالية لكي تنفذ أدوات وعمليات تمكن من اتخاذ أفضل القرارات وتؤدي دوراً أوسع نطاقاً وأكثر استراتيجية في صلب المنظمة. ولضمان جني كامل لفوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يتعين على المكتب أن يبين الفوائد التي يتوقعها ويحدد التغييرات اللازمة لنظم وإجراءات العمل لتحقيقها. وينبغي أيضاً تكليف مسؤول رفيع المستوى بمسك بزمام الأمور بمسؤولية ضمان تحقيق الفوائد.

٢٤ - يوصي المجلس المكتب بما يلي: (أ) أن يحدد بوضوح الفوائد المتوخاة من المعلومات القائمة على الاستحقاقات وما يتصل بها من الإجراءات الإدارية؛ (ب) تعيين مسؤول رفيع المستوى بمسك بزمام الأمور لتحقيق تلك الفوائد ودمج طرق عمل جديدة في كامل المنظمة.

٣ - استعراض مالي عام

٢٥ - تتيح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحسين شفافية المصروفات وفهما أفضل لتكاليف المنظمة. ويوفر بيان المدير التنفيذي أيضاً تحليلاً مالياً، وهذا يعني أن المجلس لا يقدم سوى تعليقات إضافية محدودة.

٢٦ - أبلغ المكتب عن فائض صاف قدره ٨,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٢ (انظر البيان الثاني)، بما في ذلك إيرادات من التمويل قدرها ١,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع المصروفات ٦٧٦,٦ مليون دولار، تشمل مجموع تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين بـ ٢٤٥,١ مليون دولار وتكاليف تعاقدية قدرها ١٩٣,٣ مليون دولار. تشمل مجموع تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين البالغة ٢٤٥,١ مليون دولار وتكاليف تعاقدية قدرها ١٩٣,٣ مليون دولار (معظمها عقوداً بناءً)، والتكاليف التنفيذية وقدرها ١٥٤,٦ مليون دولار. وتكاليف المكاتب البالغة ٥٤,٩ مليون دولار وتبلغ بقية المصروفات ٢٨,٧ مليون دولار. ومن جملة الإيرادات البالغة ٦٨٣,٢ مليون دولار، المبلغ عنها في عام ٢٠١٢، يولد قرابة النصف (٤٦,٥ في المائة) من خدمات إدارة المشاريع، و ٢٥٣,٨ مليون دولار أخرى (٣٧,١ في المائة) من عقود البناء. وفي عام ٢٠١٢، تلقى المكتب أيضاً ٢,٥ مليون دولار من الخدمات العينية المتصلة أساساً بالقيمة التجارية السوقية المقدرة لحيز المكاتب والخدمات المتصلة التي توفرها مجاناً حكومة الدانمرك. واستناداً للأحكام الانتقالية للمعايير المحاسبية،

لم تقدم في عام ٢٠١٢ معلومات للمقارنة لبيان الأداء، ولكن ستوفر في عام ٢٠١٣ معلومات مقارنة كاملة عن السنة السابقة.

٢٧ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان مجموع النقدية والاستثمارات لدى المكتب ١ ٢٥٧,٦ مليون دولار، منها ٥٢١,٣ مليون دولار من النقدية ومكافئات النقدية (مقارنة بـ ٣٧١ مليون دولار في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، و ٣٨٥,٢ مليون دولار من الاستثمارات القصيرة الأجل (مقارنة بـ ٣٨٣,٦ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) و ٣٥١,١ مليون دولار من الاستثمارات الطويلة الأجل (مقارنة بـ ٢١٥,٦ مليون دولار في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢). ونظرا لأن المكتب كان يمول مسبقا، في الأساس فقد كان لديه، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مبالغ مسبقة من الجهات الراعية للمشاريع قدرها ٢٦٩,١ مليون دولار ومبلغ آخر قدره ٥٩٤,٥ مليون دولار أخرى من الإيرادات المؤجلة. وهذا المبلغ يعادل لإنجاز البرامج لـ ١٠,٤ أشهر ويبين أن المكتب في صحة مالية جيدة وأن له برنامج عمل مستقبليا متفقا عليه. ويمكن أيضا بيان سلامة المركز المالي باستخدام مؤشرات مالية أساسية مثل النسب. ويرد بعض المؤشرات المالية القائمة على المركز المالي للمكتب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في الجدول الثاني - ٢ أدناه.

الجدول الثاني - ٢

النسب المالية

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
الأصول المتداولة مقابل الخصوم المتداولة ^(أ)	٠,٨	٠,٩
مجموع الأصول مقابل مجموع الخصوم ^(ب)	١,١	١,٠
النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل: مقابل الخصوم المتداولة ^(ج)	٠,٨	٠,٨
مجموع النقدية والاستثمارات: مقابل مجموع الأصول	٠,٩	١,٠

المصدر: البيانات المالية لمكتب خدمات المشاريع.

(أ) تبين نسبة عالية قدرة المكتب على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل؛ وتبين النسب الأعلى سيولة عالية.

(ب) تبين نسبة عالية قدرة كبيرة على السداد.

(ج) تبين نسبة عالية مدى توافر النقدية لسداد الديون.

٢٨ - تبين النسب المبينة في الجدول الثاني - ٢ أن المركز المالي العام للمكتب سليم. والأصول المتداولة تضاهي تقريبا الخصوم المتداولة ويتجاوز مجموع الأصول بقدر ضئيل

بمجموع الخصوم. وتؤكد النسب أيضا أن للمكتب ما يكفي من الاحتياطييات النقدية للوفاء بالخصوم المتداولة (القصيرة الأجل).

الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

٢٩ - بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أبلغ المكتب بالتزامات تتعلق باستحقاقات الموظفين تبلغ ٥٤,٩ مليون دولار (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢: مقارنة بـ ٦٦,٨ مليون دولار في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢). واستجابة لتوصية المجلس السابقة، ووفقا لشروط المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يعترف المكتب الآن بالكامل بالتزامات نهاية الخدمة التي تبلغ ٢٦,١ مليون دولار (مقارنة بـ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢: ٣٩,٩ مليون دولار في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للموظفين الحاليين والمتقاعدين.

٣٠ - واستجابة لتوصية المجلس السابقة المتعلقة بالحاجة إلى وضع سياسة لتمويل التزامات نهاية الخدمة، استحدث المكتب رسما بنسبة ٥ في المائة على المرتبات المتعلقة بالمشاريع. وقد تولد عن ذلك ٣,٦ ملايين دولار من الأموال لتغطية كامل الالتزامات، ولكن المكتب أدرج هذه الأموال ضمن الاحتياطي التشغيلي عوضا عن إنشاء احتياطي مستقل، مما خفض من درجة الشفافية في ما يتعلق بالتمويل المقدم لالتزامات نهاية الخدمة.

٣١ - يوصي المجلس بزيادة إبراز التمويل المقدم لالتزامات نهاية الخدمة، وإنشاء المكتب لحساب احتياطي مستقل لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة من أجل زيادة إبراز التمويل المقدم لالتزامات نهاية الخدمة.

٣٢ - وبلغت التزامات المكتب المتعلقة بالإجازات السنوية غير المستعملة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ١٣,٥ مليون دولار (مقارنة بـ ١٢,١ مليون دولار في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢). ومن بين ٨٣٨ من الموظفين المعيّنين بموجب عقود محددة المدة، فإن ١٤٣ (١٧ في المائة) جمعوا الحد الأقصى من الإجازة السنوية المسموح حاليا بترحيلها إلى سنوات قادمة (٦٠ يوما). ولم ينظر المكتب في الخيارات الموجودة للتخفيض في هذه الالتزامات بالترفيه مثلا في مستوى الحد الأقصى من الإجازة السنوية الذي يمكن ترحيله.

حساب الصندوق المشترك بين المكتب والبرنامج الإنمائي

٣٣ - أوصى المجلس باستمرار أن يطابق المكتب حساب الصندوق المشترك مع البرنامج الإنمائي قبل تقديم البيانات المالية للمراجعة. وفي عام ٢٠١٢، لم تكتمل عملية المطابقة إلا في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٣ وكانت سيئة الوثيق وناقصة.

٣٤ - وأفاد المكتب في الأول بأن له رصيداً مستحق الدفع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقارب ٢٥٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (مقارنة بـ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢: ١١٠,٢ ملايين دولار) ويتضمن مصروفات تراكمية لمشاريع البرنامج الإنمائي تبلغ ٩٨٥,٩ مليون دولار تقابلها مبالغ دفعها البرنامج الإنمائي نيابة عن المكتب وبلغت في مجموعها ٢١٧,٣ مليون دولار ورسوم البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٢ والتي بلغت ٥,٥ ملايين دولار لقاء الخدمات التي قدمها للمكتب. ومن جملة مصروفات المشاريع البالغة ٩٨٥,٩ مليون دولار، خفض البرنامج الإنمائي المبلغ القابل للاسترداد بـ ٢٠,١ مليون دولار، منها ١٧,٢ مليون دولار تتصل بمصاريف البرنامج الإنمائي المرفوضة. وقد اتفق المكتب والبرنامج الإنمائي على آلية لتسوية الرصيد المتنازع عليه عن طريق فريق خبراء مستقل. ومع أن من المخيب للآمال أنه لم يجر الاتفاق بعد على هذه العملية، من المتوقع أن يتم التوصل إلى اتفاق في عام ٢٠١٣. وفي الأثناء، فإن المكتب قد ألغى هذا العنصر تماماً في بياناته المالية.

٣٥ - يؤكد المجلس من جديد توصيته السابقة بأن يعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تسوية الخلاف مع البرنامج الإنمائي حول اختلافات الصندوق المشترك في حساباته مع البرنامج الإنمائي.

٣٦ - ونتيجة لعدم القيام بالمطابقة في الوقت المناسب، تطلبت أخطاء تصل قيمتها الإجمالية إلى ٥,٥ ملايين دولار التصويب قبل أن يقتنع المجلس بأن البيانات المالية قدمت بأمانة. وتمثل أهم خطأ في تقصير في حساب مبلغ قدره ٥ ملايين دولار نشأ عن إغفال عن تحويلات تمويلية من مكاتب قطرية للبرنامج الإنمائي إلى المكتب. وتتيح مطابقة الصندوق المشترك للمكتب وللبرنامج الإنمائي تأكيد أن سجلاتهما المحاسبية منسجمة لذلك من المهم إجراء المطابقات على نحو منتظم وفي الوقت المناسب.

٣٧ - يوصي المجلس المكتب بمطابقة حساب الصندوق المشترك مع البرنامج الإنمائي على نحو منتظم، كل ربع سنة على الأقل، ونشر القيود التصحيحية حسب الاقتضاء في نظامه المحاسبي من أجل الحفاظ على موثوقية سجلات المحاسبة.

٣٨ - ويوصي المجلس أيضاً بأن يضع المكتب، بعد تسوية خلافاته المحاسبية مع البرنامج الإنمائي، ضمانات إضافية لتفادي أن تنشأ خلافات في المستقبل، ويشمل ذلك التسوية الكاملة للمعاملات نقداً وفي فترات زمنية منتظمة.

٣٩ - وتحل هذه التوصية محل توصية المجلس السابقة المتعلقة بمطابقة حساب الصندوق المشترك. وقد أبلغ المكتب المجلس بأنه يود استكشاف إمكانية التحول إلى

معاملات ذات أساس نقدي مع البرنامج الإنمائي، الأمر الذي تنتفي معه الحاجة إلى حساب الصندوق المشترك في المستقبل.

٤ - السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الغش

٤٠ - أبلغ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في السنوات الثلاث الماضية، عن ٢٥ حالة غش تؤثر عليه، ويتعلق معظمها بمحاولات غش في التأمين الطبي تكبد المنظمة خسارة مالية محدودة، إن وجدت. وفي حالات أخرى، كانت لدى موظفين متعاقدين مصالح مالية خارجية غير مفصّل عنها في كيانات تجارية شاركوا في منحها عقوداً أو أشرفوا عليها لصالح المكتب. وفي ضوء النفقات السنوية البالغة نحو ٧٠٠ مليون دولار وصعوبة البيانات التشغيلية التي يعمل فيها المكتب، يرى المجلس أن المستويات المبلغ عنها لحالات الغش المحددة منخفضة. وقد أجرى المجلس استعراضاً للسياسات والإجراءات التي يعتمد عليها المكتب لمكافحة الغش.

سياسة التصدي للغش

٤١ - قام المكتب، في عام ٢٠١٠، بتنقيح سياساته وإجراءاته المتعلقة بالغش ووضع ضوابط لمنع حالات الغش وكشفها والإبلاغ عنها والتحقيق فيها، بما في ذلك التوعية بمخاطر الغش. وحدد المكتب ثلاث فئات رئيسية لمخاطر الغش، هي: الغش المتعلق باستحقاقات الموظفين، والغش الذي تدخل فيه أطراف ثالثة (لا سيما المتعاقدون)، والغش المرتكب لدفع المنظمة إلى التصرف بطريقة غير التي كانت ستتصرف بها لو كانت لديها المعلومات الحقيقية.

٤٢ - وتكميلاً لسياسة التصدي للغش، وضع المكتب إطاراً للتصدي لعدم الامتثال لمعايير السلوك في الأمم المتحدة. ويُعنى هذا الإطار بما يلي:

(أ) تعريف الآليات الموجودة حالياً لدى المكتب للإبلاغ عن الأفعال التي يشتبه في أنها مخالفات، إضافة إلى الأفعال التي تشكل سوء سلوك؛

(ب) توضيح مسؤوليات كل شخص مشارك في التحقيق في الفعل المشتبه في أنه مخالفة؛

(ج) شرح الإجراءات التالية لأي تحقيق؛

(د) بيان التدابير التأديبية وغير التأديبية للموظفين؛

(هـ) بيان التدابير الإدارية للموظفين المتعاقدين من غير موظفي المكتب.

٤٣ - ومع أن من الواضح أن المكتب نظر في بعض مصادر الغش المحتملة، فإنه لم يجر أي تقييم شامل لمخاطر الغش لتحديد الأنواع الرئيسية للغش التي يتعرض المكتب لمخاطرها. وينبغي أن يقوم المكتب بانتظام بتقييم مخاطر الغش والنظر في طريقة تخفيف تدابير الرقابة القائمة من حدة تلك المخاطر، إضافة إلى تحديد مدى تسامحه مع شتى أنواع مخاطر الغش وكفالة تناسب الضوابط المعنية بمكافحة الغش مع ذلك الإقدام على المخاطر. وبالنظر إلى البيئات المرتفعة المخاطر التي يعمل فيها المكتب وطبيعة الخدمات التي يقدمها، مثل التشييد، من غير الواقعي توقع انخفاض مستويات الغش إلى صفر.

٤٤ - ووافق المكتب على توصيات المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) تعيين شخص مسؤول عن مخاطر الغش، أو أحد كبار موظفي المخاطر، تكون له درجة وظيفية مرتفعة بصورة مناسبة، ليتولى مسؤولية الإدارة النشطة لمخاطر الغش في جميع أنشطة المكتب؛ (ب) إجراء تقييم شامل لمخاطر الغش على نطاق المنظمة لتحديد الأنواع الرئيسية لمخاطر الغش التي يواجهها المكتب؛ (ج) تحديد مدى تسامح المكتب مع شتى أنواع مخاطر الغش وكفالة تناسب الضوابط المعنية بمكافحة الغش مع ذلك الإقدام على المخاطر.

٤٥ - وأبلغ المكتب المجلس بأنه سيقوم بما يلي: (أ) تعيين أحد كبار موظفي المخاطر لدعم الإدارة العليا في الاضطلاع بتلك المسؤولية، لا سيما في ما يتعلق بالغش؛ (ب) توسيع نطاق التقييم السنوي للمخاطر الذي يجريه فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بحيث يتضمن تقييماً شاملاً للأنواع الرئيسية لمخاطر الغش التي يواجهها؛ (ج) مواصلة استعراض إطار المساءلة لديه لكفالة معاييره بصورة مناسبة لبيان مدى تسامح المنظمة مع مختلف أنواع مخاطر الغش.

فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

٤٦ - يتولى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات قيادة التحقيقات التي يجريها المدير التنفيذي في ما يُدعى وقوعه من غش وفساد وإهدار للموارد وإساءة استعمال للسلطة وغير ذلك من مظاهر سوء السلوك. وقد تلقى الفريق في عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٨٨ شكوى، أجريت تحقيقات في ٥٤ منها (مقارنة مع ٤٩ شكوى و ٢٨ تحقيقاً في عام ٢٠١١). وكان ما يقرب من نصف الحالات (٢٦) يتعلق بادعاءات بالغش أو مخالفات مالية تقدر آثارها المالية بمبلغ ١٥٥ ٠٠٠ دولار. وكانت هناك ٢٠ حالة أخرى تتعلق بالغش في التأمين الطبي، و ٧ حالات تتعلق بالتحرش وإساءة استعمال السلطة، وحالة واحدة تتعلق بتضارب المصالح.

٤٧ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان لدى الفريق موظفان (محقق رئيسي ومساعد) للتحقيق في ٣٦ حالة. وأنجز الفريق خلال العام ٤١ تحقيقاً وأحال ٢٤ حالة أخرى إلى موظف الشؤون القانونية بالموارد البشرية لاتخاذ ما يلزم وأغلق ١٧ حالة تبين أنه لا توجد فيها أسس للدعوات أو أدلة تدعمها.

الجزءات

٤٨ - استعرض المجلس الإجراءات المتخذة ضد أفراد وتبين له أن ١٣ من الـ ٣٣ شخصا الذين كانوا أطرافاً في الحالات الـ ٢٤ المرسلة إلى الموارد البشرية لاتخاذ الإجراءات اللازمة قد انتهت خدمتهم قبل استكمال العملية الإدارية. وأبلغ المجلس بأنه نظراً لأن محكمة الأمم المتحدة للمنازعات لا تجيز اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الأشخاص الذين انتهت خدماتهم، لم يخضع الأشخاص المعنيون للجزاءات. وكانت هناك ١٨ حالة أخرى لأشخاص متعاقدين مع المكتب يعملون في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مما أطال العملية الإدارية.

٤٩ - وعلى هذا الأساس، لم تطبق جزاءات إلا على اثنين من الـ ٣٣ موظفاً الحاليين إلى الموارد البشرية وقت الاستعراض الذي أجراه المجلس، حيث أُتخذ إجراء تأديبي حيال أحدهما، ويقوم الآخر بدفع تعويضات مالية نظير الخسائر المتكبدة من جراء سوء سلوكه. ولا توجد لدى المكتب مؤشرات أداء رئيسية لقياس مدى نجاحه في التصدي للغش. وإضافة إلى ذلك، يشعر المجلس بالقلق إزاء حالات التأخير في فرض الجزاءات والسهولة الظاهرة التي يمكن بها للأشخاص الإفلات من الجزاءات عن طريق ترك المنظمة.

التحري عن الخلفيات

٥٠ - استعرض المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إجراءاته المتعلقة بالتحري عن خلفيات المتقدمين للعمل وقرر أن يعهد بهذه العملية خارجياً إلى منظمة تجارية. وستتضمن هذه التحريات التحقق من التاريخ الوظيفي والمؤهلات والتأكد حيثما يمكن من عدم وجود سجل إجرامي لدى الشخص المتقدم. وفي حين لا يوجد حتى الآن إلزام للمديرين باستخدام هذه الخدمة، فإن المجلس يرى أن هذا التطور الإيجابي يعزز صرامة إجراءات الاستقدام ويشجع المكتب على جعل تلك التحريات إلزامية بالنسبة للوظائف الرئيسية أو الحساسة. وبالمثل، يواجه المكتب مخاطر كبيرة من البائعين والمتعاقدين الآخرين وينبغي أن ينظر في ما إذا كان إجراء تحريات مماثلة عن خلفياتهم يوفر قدراً إضافياً من الضمانات لحماية مصالحه في العمل.

٥١ - ويوصي المجلس بأن ينظر المكتب في التكاليف والمنافع المترتبة على إجراء تحريات إلزامية عن خلفيات جميع المتقدمين أو البائعين والشركاء الآخرين أو المتعاقدين الجدد.

٥٢ - وقد أبلغ المكتب المجلس بأنه بصدد الانتهاء من إجراءاته التشغيلية الموحدة لإجراء تحريات إلزامية عن الخلفيات وأنه يقوم في الوقت الراهن بتقييم التكاليف والمنافع المترتبة على تطبيق إجراءات مماثلة بالنسبة للبائعين والمتعاقدين والشركاء.

الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمكافحة الغش

٥٣ - أجرى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٢، في إطار عمله الاستباقي في هذا المجال، دراسة استقصائية عن الأخلاق والزاهة ومكافحة الغش استجاب لها ٤٥١ موظفاً (حوالي ٧ في المائة من موظفي المكتب). وكشفت الدراسة عن أن ٨٠ في المائة من العاملين سيبلغون عن حالات الغش، عادة إلى المشرف المباشر عليهم. وأفاد نحو ٢٣٦ موظفاً أنهم رأوا سلوكاً غير أخلاقي مثل قبول هدايا (٢٠ في المائة)، أو السرقة (١٦ في المائة)، أو تزوير الوثائق (١٦ في المائة)، أو إدارة مصالح عمل خارجية (٣١ في المائة). واعتبر اثنان من ثلاثة مجيبين أن الغش يعتبر مشكلة أو مشكلة خطيرة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٥٤ - وكشفت الدراسة الاستقصائية أيضاً عن أن ٢٠ في المائة من المجيبين لم يستكملوا الدورة التدريبية الإلزامية بشأن الأخلاق. وفي حين لم تفض النتائج إلى استنتاجات مباشرة، فإنها تشير إلى وجود تصور لدى الموظفين بشأن حدوث سلوك غير أخلاقي في المكتب. وتشير النتائج أيضاً إلى أنه في حين زعم المجيبون أنهم يبلغون المسائل إلى مشرفهم المباشر بانتظام، فمن الواضح أن تلك المسائل لم تكن يُبلغ عنها إلى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

٥٥ - ويوصي المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي: (أ) استعراض وتحليل نتائج الدراسة الاستقصائية في إطار استعراضه للسياسات والإجراءات المتعلقة بالغش؛ (ب) النظر في ما إذا كان موظفو المكتب بحاجة إلى الحصول على مزيد من التدريب في السلوك الأخلاقي المتوقع وفي الإجراءات الواجب اتباعها عند إبلاغ حالات الغش أو سوء السلوك.

٥٦ - وقد أبلغ المكتب المجلس بأنه اتخذ إجراء بشأن التوصية وعيّن شركة خارجية لتنفيذ حلقة عمل تدريبية شخصية للموظفين. و ينتظر أن يكتمل هذا المشروع بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣.

٥ - إنجاز مشاريع الهياكل الأساسية

٥٧ - مشاريع الهياكل الأساسية هي مشاريع تهدف إلى إنشاء أصل مادي أو تجديده. وهي جزء أساسي من ولاية المكتب بأن يكون مورداً مركزياً لمنظومة الأمم المتحدة في ما يتصل بعمليات الشراء وإدارة العقود وكذلك في مجال الأشغال المدنية وتطوير الهياكل الأساسية المادية بما في ذلك أنشطة تنمية القدرات ذات الصلة. ومثلت عقود التشييد التي كان المكتب طرفاً رئيسياً فيها ٢٣٩ مليون دولار من نفقاته في عام ٢٠١٢، أي ما يقارب ثلث نفقاته الكلية. وكان المكتب أكثر نشاطاً في مشاريع في جنوب السودان (٤٩ مليون دولار) وبيرو (٣٩ مليون دولار) (انظر الجدول الثاني - ٣).

الجدول الثاني - ٣

مصروفات مشاريع الهياكل الأساسية حسب أول عشرة بلدان أو مناطق في عام ٢٠١٢

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

موقع المشروع	النفقات
جنوب السودان	٤٩
بيرو	٣٩
أفغانستان	٣١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٥
هايتي	٢٦
غواتيمالا	١٩
دولة فلسطين	٦
سري لانكا	٦
كوسوفو ^(أ)	٦
السودان	٥
أول ١٠ بلدان/مناطق	٢١١
جميع البلدان/المناطق	٢٣٩

المصدر: تحليل المجلس لبيانات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ملاحظة: يستند الجدول إلى مشاريع التشييد التي كان المكتب فيها طرفاً رئيسياً في العقد. ولا يتضمن الجدول المشاريع التي يكون المكتب فيها وكيلاً ولا أجزاء المشاريع غير الداخلة في عقود التشييد. ولأغراض نظم الإدارة الخاصة بالمكتب، لا يعد المكتب بعض هذه المشاريع مشاريع للهياكل الأساسية.

(أ) تفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٥٨ - ويتسم عمل المكتب في مجال الهياكل الأساسية بالتنوع، حيث يشمل طائفة واسعة من الهياكل الأساسية بما في ذلك الطرق والمستشفيات والمباني الإدارية والمدارس. ويتولى المكتب أيضا إدارة المشاريع بطرق شتى. فعلى سبيل المثال، يقوم المكتب في دولة فلسطين غالبا بالإدارة الكاملة لمشاريع تشييد المباني العامة من جانب مقاولي القطاع الخاص. وفي بيرو، يعمل المكتب بصفة أساسية كنموذج خدمات فقط يتضمن الإشراف على تنفيذ الأشغال المدنية، عن طريق تصميم عمليات العطاءات مثلا. وفي حالة المشاريع من قبيل بناء الطرقات في أفغانستان، يمكن أن تتضمن مشاريع الهياكل الأساسية التي يديرها المكتب نجما يقوم على العمالة، يقوم بموجبه المكتب بإشراك قوة عمل محلية وإدارتها. ويشمل موظفو الهياكل الأساسية للمكتب خبراء مستقدمين من مؤسسات القطاع الخاص لهم خبرات واسعة في إنجاز مشاريع الهياكل الأساسية.

٥٩ - ونظرا لأن المكتب قام في فترة سابقة بإعادة بناء مقومات نجاحه المالي بعد سنوات من الصعوبة، شددت خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ على تطوير أنواع معينة من النشاط يتمتع فيها بخبرة وميزة نسبية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قرر المكتب بعد إجراء استعراض لاستراتيجيته وأدائه أن يركز على ثلاثة مجالات رأى أنه يتمتع فيها بأكثر ميزة نسبية، وهي إدارة المشاريع، والمشتريات، والهياكل الأساسية. وتمثل تلك المجالات في مجموعها ما يقرب من أربعة أخماس عمله.

٦٠ - وفي عام ٢٠١٢، اعتبر المكتب أن إنشاء فريق ممارسات معني بالهياكل الأساسية المستدامة أولوية كبرى. وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٣، كان الفريق الجديد قد أنشئ وعين له مدير. وسيضع الفريق معايير وإدارة الجودة وتعزيز القيمة المضافة لخدمات التنفيذ والخدمات الاستشارية لمشاريع المكتب.

٦١ - ويعتزم الفريق إعداد استراتيجية للهياكل الأساسية المستدامة في عام ٢٠١٣. ويلاحظ المجلس أن الدراسة الاستقصائية التي أجريت لموظفي المكتب في عام ٢٠١٢ خلصت إلى أن ٣٩ في المائة فقط من موظفي الهياكل الأساسية ملمون بخطة المكتب الاستراتيجية. وتقوم مراكز المكتب في مختلف أنحاء العالم بوضع استراتيجيات محلية لتعزيز عملها في مجال الهياكل الأساسية مع تغير ظروفها الخاصة. وسيتعين على الفريق، عند وضع استراتيجيته الجديدة للهياكل الأساسية، أن يتصدى لمسألة انخفاض درجات الوعي لدى موظفي المكتب.

٦٢ - ووافق المكتب على توصية المجلس بأن ينظر بعناية في كفالة فهم جميع موظفي الهياكل الأساسية للاستراتيجية الجديدة للهياكل الأساسية.

إدارة إنجاز المشاريع في حينها

٦٣ - تنص الاتفاقات التي يعقدها المكتب مع زبائنه على الأحكام المتعلقة بمشاريعه، ويرصد المكتب أدائه في إنجاز المشاريع قياساً على أحدث اتفاق مع زبونه، ذلك أن الاتفاقات تعدل، إذا كان هناك على سبيل المثال تغير في التكاليف أو الجداول الزمنية. وتتضمن الاتفاقات تواريخ الإنجاز التشغيلية، وحيثما يكون من المرجح أن يتأخر استكمال المشروع، تكون عملية المكتب السعي إلى الحصول على موافقة الزبون على تمديد الوقت.

٦٤ - ونظراً لأن المجلس قد سلط الضوء في فترة سابقة على أن الإغلاق المالي لمشاريع المكتب غالباً ما يتأخر، فقد سعى إلى معرفة ما إذا كان التأخير في الإنجازات التشغيلية شائعاً أيضاً. ورغم أنه توجد لدى المكتب معلومات غير محللة بشأن ما إذا كانت اتفاقات المشاريع قد عدلت، فإنه لا توجد لديه معلومات على نطاق المنظمة بشأن ما إذا كانت مشاريعه قد أنجزت تشغيلياً بحلول الموعد الأصلي أو بحلول الموعد المعدل المتفق عليه مع العميل.

٦٥ - وكان جميع المشاريع الـ ١٠ التي نظر فيها في مركز المشاريع في القدس قد أنجزت من الناحية التشغيلية (أو كانت هناك توقعات بإنجازها) بحلول التاريخ المتفق عليه مع الزبون. إلا أنه في ما يتعلق بستة من تلك المشاريع، كان المكتب قد اتفق مع الزبائن على تمديد الوقت. وكان رأي المكتب أن التمديدات كانت كلها متصلة بعوامل خارج سيطرته. وأكد المجلس أن تلك العوامل كانت على الأقل سبباً رئيسياً للتأخير.

٦٦ - وخلص المجلس في تحليله للدراسة الاستقصائية التي أجريت لزبائن المكتب إلى أن ٦٠ من الزبائن الـ ٨٣ ممن لهم خبرة بمشاريع الهياكل الأساسية (٧٢ في المائة) راضون عن أن المكتب قدم استجابات وخدمات الزبائن في حينها. ولكن في غياب المعلومات الجيدة بشأن الأداء وفق التصور الأساسي المهم المتضمن في الاتفاق الأصلي مع الزبائن، توجد مخاطر بأن تكون نسبة التمديدات أو التأخيرات الزمنية في المشاريع غير واضحة بالشكل الكافي للإدارة وأن تسفر التمديدات عن تحمل تكاليف إضافية. ولم يدرس المكتب بصورة منتظمة العوامل الأساسية للتأخير حتى يزيد قدرته على التأثير على التقيد بالوقت المتفق عليه في إنجاز المشاريع، مثلاً عن طريق إبلاغ الزبائن حيثما تؤدي تصرفاتهم أو تصرفات المستفيدين إلى مخاطر تتسبب في التأخير.

٦٧ - ووافق المكتب على توصية المجلس بأن يفحص مدى التغيرات في الاتفاقات وأسباب التأخير في إنجاز المشروعات في جميع مشاريع الهياكل الأساسية التي يديرها.

٦٨ - وذكر المكتب أنه يتخذ خطوات لمعالجة هذه المسألة في مرحلة تصميم المشاريع من خلال الدمج في سجلات المخاطر واتفاقات الزبائن، وأثناء عملية التنفيذ، من خلال تقديم التقارير عن الإدارة ومجالس المشاريع على سبيل المثال.

إدارة تكاليف المشروع

٦٩ - يعمل المكتب، باعتباره وكالة ذاتية التمويل، على أساس استرداد التكاليف بالكامل وعادة ما يستخدم المبلغ الممنوح لمشروع لتمويل ما يلي:

- (أ) التكاليف المباشرة للمشروع؛
- (ب) مساهمة في تكاليف الدعم المباشر المدارة محليا للمشاريع، مثل تكاليف إدارة المراكز المحلية؛
- (ج) مساهمة في التكاليف القابلة للتوزيع، المتعلقة بالتكاليف في جميع أجزاء المكتب، مثل التأمين الطبي؛
- (د) رسم إدارة.

٧٠ - ويتفق مع الزبون على رسم الإدارة، الذي يكون عادة ٧ في المائة من نفقات المشروع، كنسبة من التكاليف المباشرة للمشروع والمساهمات في تكاليف الدعم المحلي والتكاليف القابلة للتوزيع. وبوجه عام، تهدف الرسوم المفروضة على جميع أعمال المكتب إلى تغطية التكاليف الإدارية العامة لمقر المكتب ومكاتبه الإقليمية. وحتى يعزز المكتب مقومات نجاحه المالي، يقوم حاليا بتنقيح عملياته بحيث يغطي الحد الأدنى لرسم الإدارة لأي مشروع جديد، اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٣، التكاليف الإدارية العامة المقدرة المتصلة بذلك المشروع.

٧١ - وتشير الدراسة الاستقصائية التي أجريت لزبائن المكتب في عام ٢٠١٢ إلى أن ٣٨ في المائة فقط من الزبائن ممن لهم خبرة بمشاريع الهياكل الأساسية التي يديرها المكتب (٤٩ في المائة) راضون عن أن المكتب يقدم خدمة تتسم بفعالية التكلفة. ويرى المجلس أن مستوى الرضا هذا منخفض نسبياً، وإن كان مماثلاً لمستوى الرضا الذي أبداه زبائن المكتب الآخرون. ونظراً لأن معظم أعمال المكتب تنشأ عن مفاوضات مع الزبائن (الذين يكونون في أغلب الحالات وكالات أخرى للأمم المتحدة) وليس عن فوزه بها نتيجة منافسة رسمية، توجد مخاطر بألا تكون لدى المكتب حوافز كافية لإبقاء ميزانيات المشاريع على أدنى مستوى ممكن.

٧٢ - وحيثما يصبح واضحا أنه لا يرجح أن ينجز مشروع ما ماليا ضمن إطار الميزانية المتفق عليها، تكون عملية المكتب هي السعي لتمديد التكلفة من الزبون. ومثلما هي الحال بالنسبة للأداء ضمن حيز زمني معين، يوجد نقص في المعلومات المتاحة بشأن عدد مرات تمديد الميزانية في مشاريع الهياكل الأساسية. ولاحظ المجلس في زيارته الميدانية أن عددا قليلا من المشروعات تطلب زيادات في الميزانية نتيجة اتساع نطاق المشروع. وإذا أسفر مشروع ما عن تحمل المكتب لتكاليف إضافية لا يستطيع استردادها من زبائنه، فإنه يضطر إلى شطب أي خسائر. وفي عام ٢٠١٢، أفصح المكتب عن ثلاث حالات شطب متصلة بمشاريع للهياكل الأساسية، يبلغ مجموع قيمتها ٦٩٥ ٨٤٠ دولارا.

٧٣ - ونظر المجلس في ما إذا كان المكتب يدير المشاريع بطريقة ينفق فيها الميزانيات غالبا بصورة كاملة أو شبه كاملة (الإنفاق الدقيق)، بدلا من إعادة الأرصدة غير المستخدمة إلى الزبائن. وبعد أن اطلع المجلس على أدلة بشأن الإنفاق الدقيق في الميدان، قام بتحليل بيانات المكتب المتعلقة بالإنفاق مقارنة بالمبلغ المدرج في الميزانية (المبلغ الممنوح) لمشاريع الهياكل الأساسية ووجد أن أحد النواتج في عام ٢٠١١ قد أغلق ماليا. ويبين الجدول الثاني - ٤ مدى ميزانيات المشاريع المقرر إنجازها في عام ٢٠١١، والتي ظلت غير مستخدمة.

الجدول الثاني - ٤

الميزانيات غير المستخدمة لمشاريع الهياكل الأساسية المنجزة في عام ٢٠١١

عدد المشاريع المنجزة	الميزانية غير المنفقة (النسبة المئوية للمبلغ الممنوح)
١١ (٣٥٪)	صفر
١٠ (٣٢٪)	١
٤ (١٣٪)	٣-٥
٢ (٦٪)	٧-١٠
٤ (١٣٪)	١١-٧٠
٣١ (١٠٠٪)	جميع الميزانية

المصدر: تحليل المجلس لبيانات المكتب (أيار/مايو ٢٠١٣) عن مشاريع الهياكل الأساسية التي كان المبلغ الممنوح في ما يتعلق بمشروع واحد فقط أنجز ناتجا في عام ٢٠١١ وأغلق ماليا.

٧٤ - ويقر المجلس بأن أنماط الإنفاق يمكن أن تعكس بعض ممارسات الإدارة الجيدة مثل التخطيط والميزنة المحكمين، إضافة إلى الإدارة الحريصة في النطاق والتكاليف. وفي بعض المشاريع التي يرجح أن يكون فيها قصور في الإنفاق، يتفق المكتب مع الزبون على توسيع

نطاق العمل ليشمل خصائص أو خدمات غير مدرجة في المواصفات المتفق عليها. وعلى سبيل المثال، أعاد المكتب تصميم سقف قاعة رياضية جديدة في أحد مرافق تدريب الشرطة قبل بدء أعمال التشييد، مما حرر أموالا استخدمت لإضافة طابق سفلي إلى المرفق.

٧٥ - إلا أن المكتب يواجه بعض حالات انعدام اليقين المالي الكبيرة في إدارة مشاريعه، مثل الحالات المتصلة بالبيئات التشغيلية الصعبة ومخاطر أسعار الصرف التي يتحملها المكتب. ويرى المجلس أنه لا تزال هناك مخاطر بشأن تشوه الحوافز وعدم شفافية التكاليف الحقيقية لبعض المشاريع. ويلاحظ المجلس أيضا أن معظم ميزانيات المشاريع لا تتضمن ميزانية طوارئ محددة، ربما لأن المكتب يرى أن زبائنه لا يرغبون غالبا في تمويل ميزانيات الطوارئ.

٧٦ - ووافق المكتب على توصية المجلس بتشجيع زبائنه على قبول إدراج ميزانيات طوارئ للمشاريع، مما يمكن أن يقتضي خفضا مناظرا في العناصر الأخرى للميزانية، بالإضافة إلى عمليات تحرير المبالغ المخصصة للطوارئ تكون مقبولة للزبائن.

٧٧ - ووافق المكتب أيضا على توصية المجلس بأن يحقق في مدى الإنفاق الدقيق وأسبابه وأن يقيم ما إذا كان يتعين أن يغير عملياته أو توجيهاته نتيجة لذلك.

جودة تصميم الهياكل الأساسية المنشأة

٧٨ - يضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور في تصميم الهياكل الأساسية، بما في ذلك في الحالات التي يشارك فيها في إدارة تشييد مبنى جرى تصميمه بالفعل. وقد حدد المجلس بعض الممارسات الجيدة في مجال التصميم ميدانيا. ولاحظ وجود مبان يتسم بناؤها بالمرونة، مثل تشييد المباني الإدارية بطريقة تتيح تعليقاتها بطابق أو اثنين. ووجد أيضا أمثلة على استخدام هندسة القيمة لتحرير تمويل لإضافة خصائص إلى المباني أو الخدمات يريدها المستفيدون ويقبلها المانحون.

٧٩ - وحدد المجلس في الميدان أن عددا قليلا من المشاريع يواجه مشاكل تتعلق بعدم تلبية التصميم لاحتياجات الزبائن، وإن كان التصميم يصحح في العادة قبل الإنجاز. وتعلق هذه المشاكل في ما يبدو بالتصميمات التي يقدمها المانحون الزبائن أو يكلفون جهات بتنفيذها. ولا تتضمن العمليات المعتادة للمكتب الاستخدام المنتظم لاستعراض التصميم، حتى في الحالات التي يقوم فيها المانحون الزبائن بتوفير التصميمات أو ترتيبها من خلال أطراف ثالثة. ومن شأن وضع عملية لاستعراض التصميمات قبل تنفيذ العمل في الموقع أن يوفر رأيا للخبراء بشأن ما إذا كان التصميم المعني سيؤدي لاحتياجات المستخدمين، وأن يسلط الضوء على الأخطاء التي يجب تصحيحها، ويمكن أن يحدد الوفورات في التكاليف. ويمكن من ثم أن

يؤدي إلى إضافة قيمة وخفض المخاطر، وإن كان سيسفر أيضا عن تكاليف إضافية سيتعين أن يستردها المكتب من الزبائن.

٨٠ - ووافق المكتب على توصية المجلس بأن يقدر قيمة استعراضات التصميمات الإلزامية للمشاريع التي تكون فيها المخاطر المتعلقة بمشاكل التصميم مرتفعة وبطريقة تحد من التكاليف على الزبائن.

٨١ - وخلال الفترة المعتادة للمسؤولية عن العيوب البالغة ١٢ شهرا، يحصل المكتب في الظروف العادية على معلومات عن أداء مبنى وأي مخاوف تنشأ بشأن الجودة. ولا يقيم المكتب أداء المباني اللاحق لأنه الشريك المنفذ للمشاريع وليس بادئها أو ممولها. ويمكن أن يجري زبائنه تقييمات خاصة بها ولا يقومون في الظروف العادية بتمويل المكتب للاضطلاع بذلك العمل. ولذلك توجد مخاطر ألا تكون لدى المكتب معلومات عن مدى جودة أداء مبانيه، مثلا من حيث تكاليف تشغيلها أو ضرورة الإصلاح بعد انقضاء فترة المسؤولية عن العيوب.

٨٢ - ووافق المكتب على توصية المجلس بأن يضع آلية لتوليد معلومات أفضل بشأن أداء المباني في فترة ما بعد إنجازها.

تلبية احتياجات العملاء

٨٣ - خلصت الدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب للزبائن في عام ٢٠١٢ إلى أن ٥٨ من ٨٣ زبونا ممن لهم خبرة بمشاريع الهياكل الأساسية (٧٠ في المائة) راضون عن أن المكتب يسلم المشروع وفقا لاتفاقهم، وأن ٢١ زبونا (٢٥ في المائة) محيدون، وأن ٤ (٥ في المائة) غير راضين. وأشارت اجتماعات المجلس مع المانحين والمستفيدين في دولة فلسطين وبيرو إلى أنهم راضون عن جودة المباني والمرافق المنجزة.

٨٤ - ويقر المكتب بأهمية الاتصالات الجيدة مع زبائنه. ودعما لذلك، أنشأ المكتب مركزا للشركاء، وهو موقع شبكي آمن لا يمكن دخوله إلا بدعوة وذلك لتبادل المعلومات والحصول على آراء تقييمية. ويمكن للزبائن الاطلاع على الوثائق الرئيسية والملخصات المالية وإبداء آرائهم في المشاريع المفتوحة والمكتملة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع هذا المرفق، يقتصر استخدامه على عدد محدود للغاية من المستخدمين، ويقل عدد الذين يبدون آراءهم حتى عن ذلك. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا إلى اعتبارات ثقافية أو تفضيل بعض الزبائن إبداء آرائهم شخصيا.

٨٥ - ووافق المكتب على توصية المجلس بأن يضع استراتيجية لتشجيع الزبائن على زيادة مشاركتهم في مركز الشركاء، بما في ذلك تقديم الآراء التقييمية.

المساهمة في جدول أعمال الاستدامة والأولويات الأوسع نطاقاً لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٨٦ - تتمثل إحدى القيم الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أن المشاريع التي يضطلع بها ينبغي أن تكون مناسبة له. ويعني ذلك جزئياً أن المشاريع ينبغي أن تسهم في الغايات الرفيعة المستوى الأربع التي حددها المكتب في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وترد هذه الغايات في الجدول الثاني - ٥، إلى جانب مقياس مدى تركيز المشاريع على الغايات.

الجدول الثاني - ٥

تحليل مشاريع الهياكل الأساسية حسب غاية المكتب في عام ٢٠١٢

الغاية	مشاريع الهياكل الأساسية التي لها ناتج في عام ٢٠١٢ مركز على هذه الغاية
إعادة بناء السلام والاستقرار بعد النزاع	١٢٧ (٤٣٪)
الانتعاش المبكر للمجتمعات المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية	٣٨ (١٣٪)
قدرة السكان على تنمية الاقتصادات المحلية والحصول على الخدمات الاجتماعية	٨٦ (٢٩٪)
الاستدامة البيئية والتكيف مع تغير المناخ	٤٣ (١٥٪)

المصدر: تحليل المجلس لبيانات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (أيار/مايو ٢٠١٣).

٨٧ - وكانت لدى المكتب في إطار كل غاية ثلاثة أهداف شاملة هي: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتنمية القدرات الوطنية، والاستدامة البيئية.

٨٨ - ويمكن في الممارسة العملية أن يكون اهتمام مراكز المكتب بالنواتج أكبر من اهتمامها بالنتائج. ويمكن أن يعكس ذلك اقتصار الزبائن على تمويل المشاريع على مستوى النواتج، إلا أن المجلس وجد أدلة على أن المكتب يهدف إلى تصميم المشاريع التي تهدف إلى التأثير على النتائج وتنجز النواتج، والتماس تمويل لها. وقد أدى استعراضه للمشاريع والمعلومات التي قدمها المكتب إلى توفير بعض الأدلة على أن المشاريع تسهم في تحقيق غايات وأهداف أوسع نطاقاً، مثل الجهود المتناغمة لمركز المشاريع في القدس من أجل تحسين الصحة

والسلامة في مواقع البناء الخاصة بالمكتب حيث أسهمت التوعية الجيدة والقواعد الصارمة في تعزيز ثقافة السلامة وتجنب التكاليف البشرية والمالية الكبيرة المترتبة على الحوادث الخطيرة.

٨٩ - ويركز المكتب، من خلال عملية إبلاغ سنوية قائمة على النتائج، على رصد المعلومات المتعلقة بالنواتج الناشئة عن مشاريعه والتثبت من تلك المعلومات. وفي حين يمثل ذلك ممارسة جيدة من حيث قياس النواتج، فإن هذه العملية لا تحاول قياس النتائج الأوسع نطاقا. ولا يغيب عن بال المكتب في وضعه لخطته الاستراتيجية لعام ٢٠١٤ وما بعد ذلك ضرورة توفير معلومات عن المخرجات لمساعدته على تحديد أولويات عمله وتحسين قياس تأثيره.

٩٠ - ووافق المكتب على توصية المجلس بأن يعمل مع شركائه على وضع عمليات لتحسين رصد المعلومات عن النتائج التي تسهم فيها أنشطة المكتب، ولا سيما من حيث المستفيدين من المشاريع.

ضمان المشروع

٩١ - وضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عمليات ضمان تدعمها تكنولوجيا المعلومات لتحسين مراقبة الامتثال والأداء والمخاطر الناشئة عن أعماله الجارية. ويتحمل مديرو مشاريع المكتب مسؤولية كلية عن مشاريعهم ويتعين على مديري المراكز المحلية توفير ضمان شهري للمناطق بجودة أداء مشاركتهم (التي تتضمن في الغالب مشروعا واحدا، وإن كان العدد يزيد على ذلك في بعض الأحيان). ويجري المديرون أيضا استعراضات ربع سنوية للضمانات. وتتضمن هذه الاستعراضات تقييما بثلاثة ألوان، هي الأحمر والكهرماني والأخضر، على أساس ستة معايير باستخدام أداة على شبكة الإنترنت، مع إتاحة النتائج لجميع الموظفين. وإذا حسن استخدام هذه الاستعراضات، فإنها توفر لمقر المكتب قدرا كبيرا من الوضوح في ما يتعلق بفرادى المشاريع. ولكن في الحالات القليلة التي تتمثل فيها مشاركة المكتب في مشاريع الهياكل الأساسية في عدة مشروعات، يرى المجلس أن وضوح فرادى المشاريع أقل نظرا لاحتمال تفاوت أداء المكتب في المشاريع المكونة. وتحقق هذه الأداة أفضل نتائج حين تقتصر مشاركة المكتب على مشروع واحد.

٩٢ - ووافق المكتب على توصية المجلس بأن يقوم إما بتعزيز أداة الضمان المتوفرة على شبكة الإنترنت لإتاحة توفير الضمان على مستوى المشاريع حيثما تتمثل المشاركة في عدة مشاريع كبيرة أو بقصر عدد أكبر من مشاركاته على مشاريع واحدة.

٩٣ - وبدأ المكتب في عام ٢٠١١ في استخدام نظامه الرائد للتحكم في إنشاء المشاريع الجديدة. ويتمثل جزء من وظائف هذا النظام في تنبيه القائمين على استعراض المشاريع الداخلية ذات الصلة بوجود مشروع جديد وبالتوقيع لدى الانتهاء منه. ويمكن أيضا لواقع المشروع الذي يديره المكتب أن يطلع على مشاريع مماثلة للمكتب قيد التنفيذ أو منجزة في أماكن أخرى. ويوفر النظام للإدارة ضمانا بأنه يجري النظر في المخاطر أثناء مرحلة بدء المشروع وينبغي أن تساعد هذه الخاصية المكتب على بدء مشاريعه الجديدة بطريقة جيدة.

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

٩٤ - تتمثل إحدى القيم الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التنسيق في ما بين كيانات الأمم المتحدة وغيرها. وتدمج خطته الاستراتيجية لعام ٢٠١٠-٢٠١٣ مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونات. وفي الأماكن التي يعمل فيها المكتب، يتوقع أن تكون المشاريع التي يديرها ملائمة لعمل الوكالات الأخرى فيها.

٩٥ - ووجد المجلس أدلة على أن المكتب يتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في الميدان، ولكنه وجد أيضا أدلة على مجالات لا تتكامل فيها المشاريع بنفس الجودة. والمكتب هو أحد الكيانات الموقعة على أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جميع البلدان أو المناطق العشر الأولى لمشاريع الهياكل الأساسية التي يديرها باستثناء واحد. وفي ما يتعلق بهذا الاستثناء، وهو دولة فلسطين، يفهم المجلس أن فريق الأمم المتحدة القطري يقوم حاليا بوضع الصيغة النهائية لإطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ويعمل المكتب بوصفه وكالة التنسيق الرئيسية لموضوع الهياكل الأساسية ضمن هذا الإطار.

٩٦ - ويرى المجلس أنه يتعين على المكتب تعزيز تعاونه ضمن منظومة الأمم المتحدة، بالترويج لولاية المكتب ومهاراته الأساسية في المجالات التي يمكن أن تكون لديه ميزة نسبية فيها مقارنة بالوكالات الأخرى. وعلى الصعيد القطري، ينبغي أن يتضمن ذلك تعزيز المشاركة مع الوكالات الأخرى، وخصوصا في سياق الآليات القائمة مثل أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٩٧ - وبصورة أعم، يقر المجلس بأن المكتب لا يزال نشيطا في سعيه إلى إضفاء الطابع المهني على مهاراته الأساسية وتعزيزها، وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها، والحصول مثلما ذكر آنفا على اعتراف وتصديق من هيئة مستقلة لبيان التزامه بالجودة. ويتعين أن ينظر المكتب في الطريقة التي يمكن بها بيان القيمة التي يمكن أن يضيفها إلى منظومة الأمم المتحدة بأن يبين بطريقة موضوعية أن الخدمات التي يقدمها تمثل قيمة جيدة مقابل المال المدفوع

فيها، وبأن يقوم حيثما ينطبق بقياس أدائه على أساس أداء غيره من المكاتب الدولية والعامة والخاصة المقدمة للخدمات في نفس القطاعات.

دال - إفصاحات الإدارة

١ - شطب خسائر النقدية وحسابات القبض والممتلكات

٩٨ - أبلغ المكتب المجلس بأنه قام رسمياً في عام ٢٠١٢ بشطب أصول تبلغ قيمتها ١,٨ مليون دولار (مقارنة بمبلغ ١٠,٤ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١). وتضمن هذا الرصيد مبلغاً قدره ١,٤ مليون دولار شُطب مقابل مخصصات حالية لانخفاض القيمة ومبلغاً آخر قدره ٤٠٠.٠٠٠ دولار قيّد كمصروفات في عام ٢٠١٢.

٢ - الإكراميات

٩٩ - أبلغ المكتب المجلس بأنه لم يقدم أي إكراميات في عام ٢٠١٢.

٣ - حالات الغش والغش المفترض

١٠٠ - أبلغ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن ١٦ حالة غش مثبتة في عام ٢٠١٢ (مقارنة بتسع حالات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١). وفي حين لم يحسب المكتب الخسائر المالية التي تكبدها، فقد قرر أنها لن تكون مهمة بالنسبة للبيانات المالية. وفي حالتين، كانت لدى موظفين متعاقدين مع المكتب مصالح مالية خارجية غير مفصح عنها في كيانات عمل شاركا في منحها عقوداً أو أشرفا عليها لصالح المكتب. وفي كلتا الحالتين، استقال الشخصان قبل اتخاذ إجراءات ضدهما. وكانت الحالات الـ ١٤ الأخرى تتعلق بمحاولات غش في التأمين الطبي مع تكبد المكتب لخسارة مالية محدودة، إن وجد. ولا تشمل الحالات المبلغ عنها إلى المجلس إلا الحالات التي أحدث فيها الغش أو الغش المفترض تأثيراً مباشراً على المكتب.

هاء - شكر

١٠١ - يود المجلس أن يعرب عن تقديره للتعاون والمساعدة المقدمين إلى موظفيه من المدير التنفيذي ونائب مدير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وموظفيهما.

(توقيع) أمياس مورس

المراقب المالي ورئيس مجلس مراجعي الحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) ليو جياي

المراجع العام للحسابات في الصين

(توقيع) لودوفيك إس. إل. أوتو

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في جمهورية ترازيا المتحدة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

استعراض حالة تنفيذ توصيات المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

١ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، كانت من بين التوصيات الـ ٣١ غير المنفذة المقدمة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وفترات السنتين السابقة، ١٥ توصية (٤٨ في المائة) قد نفذت بالكامل، و ١٢ توصية (٣٩ في المائة) قيد التنفيذ، ولم تكن ٣ توصيات (١٠ في المائة) قد نفذت، وكان هناك توصية واحدة تجاوزتها الأحداث.

التوصيات التي لم تنفذ بعد

٢ - من بين التوصيات الثلاث التي لم ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعد، كانت توصيتان تتعلقان بضرورة إعداد أرصدة افتتاحية دقيقة للأصول وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكانت التوصية الثالثة تتعلق بضرورة تنفيذ ضوابط أفضل على الأصول المشتراة بأموال المشاريع. ولم يضع المكتب إجراءات مناسبة لتحديد أصول المشاريع التي كان يسيطر عليها، وليس لديه سجلات كافية لمراجعة الحسابات لدعم تقييم الأصول الأخرى. واستبعد المكتب بالتالي الممتلكات والمنشآت والمعدات من بياناته المالية، معتمدا الترتيبات الانتقالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تسمح بفترة تصل إلى خمس سنوات لحصر هذه الأصول بالكامل. ولذلك فإن المجلس يرى أن هذه التوصيات لم تنفذ.

التوصيات المنفذة جزئيا

٣ - هناك اثنتا عشرة توصية تعتبر أنها نفذت جزئيا. وكانت خمس من التوصيات المفتوحة (البند ٤ و ٦ و ٧ و ٢٧ و ٢٨) تتعلق بإدارة المشاريع، ولا سيما ضرورة إقفال المشاريع في الوقت المناسب. وتتابع التوصيات المنفذة جزئيا الأخرى، بما فيها التوصيات الأربع المتعلقة بالحساب المشترك بين الصناديق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البند ٨ و ٩ و ٢٢ و ٢٤)، في الفرع ذي الصلة من تقرير المجلس.

إدارة المشاريع

٤ - يقر المكتب بأهمية إقفال المشاريع في الوقت المناسب وهو يتخذ خطوات لزيادة السرعة والنوعية والمساءلة عند إتمام المراحل التنفيذية والمالية. وفي منتصف عام ٢٠١١، نفذ المكتب أداة لإقفال المشاريع من أجل التشغيل الآلي لعملية إقفال المشاريع وتبسيطها

وتسريعها وأقفل ٤٥٠ مشروعاً قديماً. غير أن المجلس وجد أن نحو ٢٧٦ مشروعاً ظلت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ متأخرة في إقفالها، مع انقضاء أكثر من ١٨ شهراً منذ أن قبل الزبون نواتج المشروع، وأن ١٦٩ مشروعاً أخرى تأخر موعد إقفالها بما لا يقل عن ١٨ شهراً.

٥ - ولا يحين، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، موعد تنفيذ توصيات المجلس بشأن تعزيز الرقابة على مركز العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التصدي للتحديات التشغيلية التي تؤثر في مشاريعه، والتوصية ذات الصلة المتعلقة بمدى ملائمة الرقابة على المراكز العاملة في بيئات تواجه مخاطر عالية والدعم المقدم لها. وأبلغ المكتب المجلس أنه يعتزم معالجة هذه المسائل من خلال إرسال بعثة للوقوف على نضج المشاريع إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه ٢٠١٣ وعدد من البعثات الأخرى إلى المواقع الشديدة الخطورة.

لجنة العقود: الإبلاغ عن الاستثناءات

٦ - أوصى المجلس سابقاً بضرورة أن يحتفظ المكتب بسجلات مركزية ملائمة لحالات الاستثناء التي أقرتها اللجان المحلية للعقود والمشتريات وأن يقوم بعملية الرصد والتحليل والإبلاغ مرة على الأقل سنوياً إلى الإدارة العليا بشأن الاتجاهات الحاصلة في تقديم هذه الحالات لتحديد ما إذا كانت تعكس مشاكل كامنة في مهمة الشراء. وبينما طلب إلى اللجان المحلية إعداد ونشر هذه المعلومات، يلزم إجراء بعض التغييرات الأخرى في النظم من أجل تنفيذ التوصية بالكامل والتمكن من تحليل المعلومات عن الاتجاهات وإبلاغ الإدارة العليا عنها على النحو المناسب.

التثبت من صحة كشوف المرتبات

٧ - يزيد المكتب رسده لاكتمال كشوف المرتبات ودقتها، بما في ذلك عمليات التدقيق التي ترمي إلى التأكد من شطب الموظفين الذين انتهت خدمتهم من كشوف المرتبات. وهذه الإجراءات ليست موثوقة بعد. بما فيه الكفاية ويقترح المكتب وضع طريقة أكثر منهجية لإجراء عمليات التدقيق المتعلقة بالموظفين الذين انتهت خدمتهم، بالإضافة إلى إجراءات التثبت الشهرية الأكثر تفصيلاً، وتنفيذ هذه التغييرات قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٣.

التوصيات التي تجاوزتها الأحداث

٨ - نظرا للصعوبات التي صودفت في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يرى المجلس أن المكتب لم يرقم، وفقا لما أوصي به سابقا، بوضع استراتيجية ملائمة لمعالجة المجالات التي تتطلب الاهتمام.

التوصيات المنفذة بالكامل

٩ - يرى المجلس أن ١٥ توصية قد نفذت بالكامل. وتتعلق هذه التوصيات في المقام الأول بالإجراءات المتخذة لتقييم المخاطر المتعلقة بالمشاريع قبل قبولها، وشتى الإجراءات الرامية إلى تعزيز محاسبة المشاريع، والإجراءات الأخرى الرامية إلى الإبلاغ بدقة عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، والحاجة إلى استعراض تصميم ورصد وتنفيذ عملية الميزنة القائمة على النتائج وتنفيذ خطة رسمية لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال. وتناقش هذه المسائل، حسب الاقتضاء، في فروع أخرى من تقرير المجلس.

١٠ - ويبين الجدول حالة توصيات المجلس السابقة.

موجز التوصيات	فقرة الإحالة (A/67/5/Add.10) الفصل الثاني	الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية لأول مرة	نفذت بالكامل	نفذت جزئيا	تجاوزتها لم تنفذ الأحداث
	٣٠	٢٠١١-٢٠١٠	X		إنشاء آلية تتولى بصورة مستقلة تحديد ورصد المشاريع المنفذة من ناحية سياسة تمويلها المسبق بما يتيح له إدارة لمخاطر ذات الصلة بالصورة الملائمة مع تسجيل مبلغ مستحق في بياناته المالية يتصل بالمشاريع المنفذة بغير وجود التمويل
	٣٢	٢٠٠٩-٢٠٠٨	X		تنفيذ الضوابط مدعومة بتقارير كافية لرصد المشاريع المُدارة على مستوى منح العطاء (مستوى المجموعة) بما يحول دون تجاوز الإنفاق على المشاريع؛ وتسجيل مبلغ مستحق القبض ليعكس المشاريع التي أنفق عليها بأكثر من التمويل المتاح
	٤٣	٢٠١١-٢٠١٠	X		إدماج استعراض رسمي يقوم على أساس المخاطر للمشاريع المقترحة قبل أن يتم قبول هذه المشاريع أو تنفيذها
	٤٨	٢٠١١-٢٠١٠	X		استقاء الدروس المستفادة من مشاريعه القائمة والنظر في التدابير التي تتيح له إقفال المشاريع في الوقت المناسب؛ والتصدي للحجم المتأخر من المشاريع المحتاجة إلى إقفال
	٤٩	٢٠١١-٢٠١٠	X		الرصد المنتظم لحالة المشاريع بما يكفل دقة التعبير عنها في نظام أطلس
	٥٣	٢٠١١-٢٠١٠	X		تعزيز مكتب خدمات المشاريع لدوره الرقابي على مركز عمليات الكونغو الديمقراطية من أجل التصدي في الوقت المناسب، لتحديات التشغيل التي تؤثر على مشاريعه
	٥٤	٢٠١١-٢٠١٠	X		النظر في مدى كفاية الرقابة والدعم المتاحين للمراكز التي تعمل في بيئات تواجه مخاطر عالية

موجز التوصيات	فقرة الإحالة (A/67/5/Add.10) الفصل الثاني)	الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية لأول مرة	نفذت بالكامل	نفذت جزئياً	تجاوزتها لم تنفذ الأحداث
حلّ النزاع على الاختلافات المشتركة بين الصناديق في حساباته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٢	٢٠٠٥-٢٠٠٤	X		
تدعيم ضوابطه في رصد المشاريع في ما يتصل بترتيبات اتفاقات الخدمات الإدارية لكشف أخطاء التدوين في النظام وغيرها من الأخطاء في الوقت المناسب؛ وإتاحة تأكيد المبالغ المستحقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل إقفال حساباته بما يكفل الكشف عن بنود التسوية	٦٤	٢٠١١-٢٠١٠	X		
استعراض عملية إعداد البيانات المالية بما يكفل معالجة الثغرات التي حدّدها المجلس	٧١	٢٠١١-٢٠١٠	X		
وضع الاستراتيجيات الملائمة لمعالجة المجالات التي تتطلب اهتماماً خلال تنفيذه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٧٧	٢٠١١-٢٠١٠			X
الاعتراف الكامل بالتزامات نهاية الخدمة وتدابير الأموال اللازمة لها في إطار تنفيذه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٨٣	٢٠١١-٢٠١٠	X		
النظر في تنقيح سياسته في تقييم التزام الإجازة السنوية لدى تنفيذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٨٨	٢٠١١-٢٠١٠	X		
استعراض ما يقوم به من تصميم ورصد وتنفيذ لعملية الميزنة على أساس النتائج، والأدوات التي يستخدمها في هذا الشأن بما يكفل للمنظمات ووحدات العمل أن تكون مسؤولة عن النتائج المحددة والموارد المستخدمة من أجل تحقيقها	٩٤	٢٠١١-٢٠١٠	X		
الاحتفاظ بسجلات مركزية ملائمة لحالات الاستثناء التي أقرها اللجان المحلية للعقود والمشتريات؛ والقيام بعملية الرصد والتحليل وإبلاغ الإدارة العليا مرة على الأقل سنوياً بشأن الاتجاهات الحاصلة في تقديم حالات الاستثناء لتحديد ما إذا كانت تعكس مشاكل كامنة في مهمة الشراء	٩٩	٢٠١١-٢٠١٠	X		
تنفيذ الإجراءات التي تفضي إلى استعراض طلبات الشراء من أجل الوقوف على أوامر الشراء المجزأة	١٠٠	٢٠١١-٢٠١٠	X		
تلافي أوجه التضارب في سجلات الأصول بما يكفل قدرته على الإفادة الدقيقة محاسبياً عن محتويات مخزونه من الأصول، وإعداد أرصدة افتتاحية دقيقة لأغراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ومعالجة حالات عدم الاتساق في عملية تصديق قائمة جرد الأصول	١٠٧	٢٠٠٩-٢٠٠٨			X
تحسين ضوابطه بشأن إدارة الإجازات من خلال كفائته ما يلي: (أ) جميع الإجازات المنفذة يتم اعتمادها وتسجيلها في النظام مع دعمها بالوثائق المناسبة؛ و (ب) العمل بانتظام على استعراض ومواءمة سجلات الإجازات	١١٢	٢٠١١-٢٠١٠	X		
إجراء عمليات تدقيق شهرية للتحقق من كشف المرتبات الذي يصدره بما يكفل اكتماله ودقته؛ ورصد واستعراض جميع حالات إنهاء الخدمة بما يضمن شطب الموظفين من كشوف المرتبات ما أن تنتهي خدمتهم بالمنظمة	١١٤	٢٠١١-٢٠١٠	X		
تنفيذ خطة رسمية لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال تشمل جميع أنواع الأحداث الكارثية التي من شأنها أن تؤثر في كل من عمليات نظم المعلومات ووظائف المستعملين النهائيين	١١٨	٢٠٠٩-٢٠٠٨	X		

موجز التوصيات				فقرة الإحالة (A/67/5/Add.10) الفصل الثاني)		الفترة المالية التي قدمت فيها التوصية لأول مرة		نفذت بالكامل		نفذت جزئيا		لم تنفذ		تجاوزتها	
تنفيذ نظام لوضع ضوابط وإعداد تقارير للتمييز بدقة بين أرصدة المشاريع المستحقة القبض والأرصدة المستحقة الدفع والأرصدة التي تمثل تجاوزا في الإنفاق															
(على غرار ٢ أعلاه)															
حلّ النزاع على الاختلافات المشتركة بين الصناديق في حساباته مع المرفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي															
(على غرار ٨ أعلاه)															
متابعة مصروفات المشاريع المرفوضة ووضع قيودات مالية محاسبية ملائمة؛ وتحسين التثبت من صحة المعلومات المدخلة في نظامه بما يكفل التقليل إلى أدنى حد من حالات الرفض															
(على غرار ٩ أعلاه)															
مواصلة جهود متابعة الفروقات غير المسوّاة والمُشترَكة بين الصناديق في حساباته؛ والتواصل مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لحل الاختلافات القديمة المُشترَكة بين الصناديق															
النظر في تنقيح سياسته في تقييم التزام الإجازة السنوية لدى تنفيذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام															
(على غرار ١٣ أعلاه)															
وضع خطة لتمويل التزامات نهاية الخدمة															
تحليل جميع المشاريع المدرجة في الوقت الراهن وتحديد المشاريع التي ينبغي إيقافها															
ضمان رصد حالة المشاريع بانتظام وتبيانها بدقة في نظام أطلس؛ وإتمام عملية إيقاف المشاريع على وجه السرعة															
تلافي أوجه التضارب التي لوحظت في سجلات الأصول؛ واستعراض جميع سجلات الأصول لكفالة عدم احتوائها على أوجه تضارب مماثلة															
(على غرار ١٧ أعلاه)															
تنفيذ ضوابط لتمكين مديري المشاريع من ممارسة قدر أكبر من الرقابة على الأصول المشتراة بأموال المشروع؛ والتحقيق في ملابسات استخدام أموال المشروع لشراء هذه التجهيزات															
تنفيذ خطة رسمية لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال بحيث تشمل جميع أنواع الأحداث الكارثية التي من شأنها أن تؤثر سواء في عمليات نُظُم المعلومات أو في مهام المُستعملين النهائيين															
(على غرار ٢٠ أعلاه)															
المجموع															
النسبة المئوية من المجموع															

الفصل الثالث

التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

ألف - مقدمة

١ - وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمكتب، صادق المدير التنفيذي للمكتب على البيانات المالية للمنظمة لعام ٢٠١٢ ويسره أن يقدمها إلى المجلس التنفيذي والجمعية العامة، وكذلك أن يتيحها للجمهور. وقد راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية ويُرفق بهذا التقرير رأيه غير المشفوع بتحفظات وتقريره. وعموما، يتمتع المكتب بصحة مالية جيدة ويملك الموارد اللازمة للتصدي للتحديات التي تنتظره.

باء - المساءلة والشفافية بوصفهما قيمة أساسية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٢ - أقرت الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بالمساءلة عن النتائج واستخدام الموارد بكفاءة باعتبارهما قيمة أساسية للمنظمة. وتترافق هذه القيمة مع مجموعة من الإصلاحات الإدارية التي تشكل أساسا لها وتتناول نظم المراقبة وتدابير زيادة الكفاءة والكشف العلني. وفي إطار هذا المسعى، يحاول المكتب بصورة مستمرة اعتماد المعايير وأفضل الممارسات المعترف بها دوليا التي تستخدمها المنظمات العامة والخاصة.

٣ - وتشمل هذه المعايير شهادة استيفاء نظمها الإدارية لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٩٠٠١ المتعلق بإدارة الجودة، وشهادة المعهد المعتمد للشراء والإمداد في ما يتعلق بالمشتريات، ومعايير "النسخة الثانية من أسلوب إدارة المشاريع في بيئات خاضعة للمراقبة" (PRINCE2) في ما يتعلق بإدارة المشاريع، ومعايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة فيما يتعلق بالكشف العلني. والآن، تعد البيانات المالية للمكتب للمرة الأولى وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي حلت محل الأساس النقدي المعدل المطبق في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

٤ - ويؤمن المكتب إيماننا راسخا أن هذه المعايير تحسن كفاءته وتتيح للجهات المعنية فيه وشركائه التوصل إلى فهم أفضل له والتفاعل معه.

جيم - نتائج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٢

أبرز النتائج

٥ - تتمثل مهمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في توسيع قدرة منظومة الأمم المتحدة وشركائها على تنفيذ عمليات بناء السلام والعمليات الإنسانية والإنمائية التي تهم المحتاجين إليها. والمكتب هو منظمة ذات تمويل ذاتي دون أي أنصبة مقررة من الدول الأعضاء وهو يعتمد على الإيرادات التي يحصلها من تنفيذ المشاريع، والخدمات الخاصة بالمعاملات، والخدمات الاستشارية.

٦ - وشملت النتائج التنفيذية الرئيسية في عام ٢٠١٢ تشييد أو تجديد ٤٠ مدرسة، وسبعة مستشفيات، و ٥٠ مركز شرطة، و ٦٣١ كيلومترا من الطرقات، و ٦٦١ مأوى ومرفق إغاثة. ودُرب أكثر من ٢١ ٠٠٠ شخص في مختلف الميادين، ونظم ٤٥١ نشاطا، واشتري ما يقرب من ١٥ مليون من اللوازم الطبية، وقدم الدعم للعمل في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في ١٤ بلدا. وتقدم تفاصيل كاملة في التقرير السنوي للمكتب (DP/OPS/2013/2).

٧ - ويمكن إيجاز الأداء المالي للمكتب في عام ٢٠١٢ بالأرقام الرئيسية التالية:

(أ) بالرغم من القيود المالية في الكثير من البلدان والمنظمات الشريكة، وحدث انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، تمكن المكتب من تقديم خدمات تبلغ قيمتها ٩٨٥,٦ مليون دولار، وهو مستوى من الأنشطة التنفيذية بمائل مستواها في عام ٢٠١١؛

(ب) بلغ صافي الفائض للسنة ٨,٢ ملايين دولار، وهو رقم أعلى قليلا مما كان عليه في السنة السابقة وأكبر من التوقعات بكثير؛

(ج) بلغت الاحتياطات في نهاية العام ٦٢,٩ مليون دولار، متجاوزة الهدف الذي حدده المجلس التنفيذي.

٨ - وتساعد هذه النتيجة المالية الإيجابية على بناء القدرة على التكيف في بيئة ستظل صعبة في السنوات القادمة. وهي تمكن أيضا المكتب من الاستثمار في تحسين السبل التي يمكنه أن يساهم بها في نتائج الشركاء.

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٩ - وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أعدت مجموعة كاملة من البيانات المالية، على النحو التالي:

(أ) بيان المركز المالي - يظهر هذا البيان القوة المالية للمكتب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ من خلال الإبلاغ عن قيمة أصوله وخصومه؛

(ب) بيان الأداء المالي - يبلغ عن الإيرادات في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عندما تحقق خلال السنة، وتقارن بالمصروفات المقابلة المتكبدة. ويشكل صافي الفائض أو العجز مقياساً مفيداً للأداء المالي ويبين ما إذا كان المكتب حقق هدفه في التمويل الذاتي للفترة المعنية؛

(ج) بيان التغيرات في صافي الأصول - يبلغ هذا البيان عن جميع التغيرات في قيمة الأصول والخصوم، بما في ذلك تلك التي تستبعد من بيان العمليات المالية، من قبيل تسويات معينة للالتزامات المتعلقة بالموظفين؛

(د) بيان التدفقات النقدية - يعكس هذا البيان التغيرات في الوضع النقدي للمكتب من خلال الإبلاغ عن حركة النقدية، مصنفة حسب أنشطة التشغيل والاستثمار. وتعد قدرة المكتب على توفير النقدية والاحتفاظ بها جانباً هاماً في تقييم مرونته المالية. وللحصول على صورة أكثر اكتمالاً للسيولة، يتعين أيضاً أخذ الاستثمارات في الاعتبار؛

(هـ) بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية - يقارن هذا البيان النتائج التشغيلية الفعلية بالعناصر الأساسية للميزانية التي أقرها مسبقاً المجلس التنفيذي.

١٠ - وتدعم البيانات المالية بملاحظات تشمل السياسات المحاسبية والتفسيرات الداعمة.

١١ - ويعني اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أن الأرقام الواردة في البيانات المالية لعام ٢٠١٢ ليست دائماً قابلة للمقارنة بالأرقام العائدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وحيثما أمكن، أعيد حساب أرقام عام ٢٠١١ كي يتسنى إجراء مقارنة سنة بسنة، لكن حساب الرقم المقارن لم يكن دائماً ممكناً نظراً للاختلافات الجوهرية بين المعايير المحاسبية السابقة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل الاختلافات التغير في الفترة المشمولة بالبيانات المالية من سنتين إلى سنة، والتغير في كيفية الاعتراف بالإيرادات والمصروفات ومقابلتها ببعضها، والقواعد المتعلقة بكيفية الاعتراف بالأصول والخصوم وقياسها.

الأداء المالي

١٢ - في عام ٢٠١٢، بلغ مجموع الإيرادات التي أدرها المكتب ٩٨٥,٦ مليون دولار. وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يبلغ عن ٦٨٣,٢ مليون دولار في بيان الأداء المالي، بالإضافة إلى العقود بالوكالة بمبلغ إجمالي قدره ٣٠٢,٤ مليون دولار، على النحو

المبين في الملاحظات على البيانات. وتميز المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بين عقد يقوم المكتب فيه بدور الأصيل وعقد يقوم فيه بدور الوكيل. ولأغراض المحاسبة، وفي الحالات التي يقوم فيها المكتب بدور الأصيل، يعترف بالإيرادات بالكامل في بيان الأداء المالي. وفي الحالات التي يعمل فيها المكتب بوصفه وكيلًا ينوب عن شريكه، لا يبلغ إلا عن الإيرادات الصافية في بيان الأداء المالي. وبلغ مجموع ما أنجزه المكتب في عام ٢٠١٢، بما في ذلك المعاملات المنفذة بالوكالة، ٩٨٥,٦ مليون دولار، وهو ما كان يتمشى بشكل عام، على نحو ما ذكر، مع مستوى النشاط في عام ٢٠١١. ويقدم الجدول موجزا للإيرادات والمصروفات المقابلة للخدمات الأساسية الثلاث التي يوفرها المكتب: الهياكل الأساسية، وإدارة المشاريع، والمشتريات. وتستمد هذه الأرقام من البيانات المالية، التي تقدم نفس الأرقام المحسوبة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مقابل الأنشطة الخمسة لمشاريع المكتب (انظر الملاحظة ١٧).

١٣ - وبعد خصم المصروفات السنوية ومصاريف الالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة بالموظفين، بلغ صافي الفائض في عام ٢٠١٢ ما قدره ٨,٢ ملايين دولار.

الإيرادات والمصروفات

الإيرادات حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام			مضافا إليها: مجموع إجمالي الإنجاز	
الإيرادات				
٢٥٣,٨	٢,٦	٢٥٦,٤		
٤٠٩,٢	١٠٣,٥	٥١٢,٧		
١٧,٢	١٩٦,٣	٢١٣,٥		
٣,٠		٣,٠		
٦٨٣,٢	٣٠٢,٤	٩٨٥,٦		
مجموع الإيرادات				
المصروفات حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام			مجموع إجمالي المصروفات	
المصروفات				
(٢٣٨,٧)	(٢,٦)	(٢٤١,٣)		
(٣٦٧,٢)	(١٠٣,٥)	(٤٧٠,٧)		
(٩,٣)	(١٩٦,٣)	(٢٠٥,٦)		
(٦١٥,٢)	(٣٠٢,٤)	(٩١٧,٦)		
(٦١,٤)		(٦١,٤)		
(٦٧٦,٦)		(٩٧٩,٠)		
مجموع المصروفات			مجموعها منها: التكاليف الإدارية للمكتب	

الإيرادات حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام		مضافا إليها: مجموع إجمالي المعاملات بالوكالة الإنجاز	
الفائض من الخدمات	٦,٦	٦,٦	
مضافا إليها: صافي الإيرادات المالية	١,٦	١,٦	
فائض المكتب لعام ٢٠١٢	٨,٢	-	٨,٢

١٤ - وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يحل بيان الأداء المالي محل بيان الإيرادات والنفقات. وحتى ٢٠١١، لم يكن يبلغ إلا عن الإيرادات والنفقات المؤسسية المتعلقة بالرسوم الإدارية للمكتب على أساس النقدية والالتزامات. والآن، بموجب المعايير المحاسبية الدولية، يبلغ عن جميع إيرادات ومصروفات المنظمة، المؤسسية منها والمتعلقة بالمشاريع، استنادا إلى وقت استلام السلع والخدمات وتقديمها إلى الشركاء. وقد أسفر ذلك عن زيادة رقم الإيرادات في بيان الأداء المالي إلى ٦٨٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٢، مقارنة بالإيرادات البالغة ١٦٨ مليون دولار في البيانات المالية لفترة الستين ٢٠١٠-٢٠١١، على نحو ما سبق الإبلاغ عنه في بيان الإيرادات والنفقات. ولا ينطوي ذلك على زيادة فعلية في الأعمال التجارية، بل يعزى إلى التغيير في الطريقة التي يبلغ بها عن العمليات في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

إنجاز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والدعم المباشر الذي يقدمه

١٥ - يتلقى المكتب أموالا من العديد من المصادر، ويقوم بصرف وإنفاق هذه الموارد نفسها وفقا لمجموعة من الترتيبات التعاقدية. وفي عام ٢٠١٢، اضطلع المكتب بنسبة ٦٥ في المائة من حجم إنجازه بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهم شريك للمكتب، حيث استأثر بتمويل قدره ٢٩٩ مليون دولار، جاء مبلغ ٣٦ مليون دولار منه من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، في حين جاء مبلغ الـ ٢٦٣ مليون دولار المتبقي من البرنامج الإنمائي أو كان تحت إدارته. ويشمل هذا المبلغ ١٨ مليون دولار حيث كان المكتب يقيم شراكة مباشرة مع البرنامج الإنمائي، و ٧١ مليون دولار من مرفق البيئة العالمية، و ١٠٤ ملايين دولار في شكل اتفاقات لتقديم الخدمات الإدارية، حيث يأتي التمويل عادة من البلدان المضيفة، و ٧٠ مليون دولار من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابعة للبرنامج الإنمائي بالنيابة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وكانت إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة ثاني أكبر الشركاء من الأمم المتحدة، حيث استأثرت بإنجاز قيمته ١٧٤,٣ مليون دولار.

- ١٦ - ومن منظور آخر، شكل الدعم المباشر الذي قدمه المكتب للحكومات ٣١ في المائة من جميع الخدمات التي قدمتها المنظمة، بما في ذلك الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي واتفاقيات الخدمات الإدارية. وكانت أكبر هذه الشراكات التي يقدم فيها المكتب هذا الدعم المباشر مع حكومتي الأرجنتين وأفغانستان. وكانت أكبر البلدان من حيث حجم الإنجاز أفغانستان، وبيرو، وجنوب السودان، والصومال، وميانمار.
- ١٧ - وتقدم تفاصيل كاملة في التقرير السنوي للمكتب (DP/OPS/2013/2).

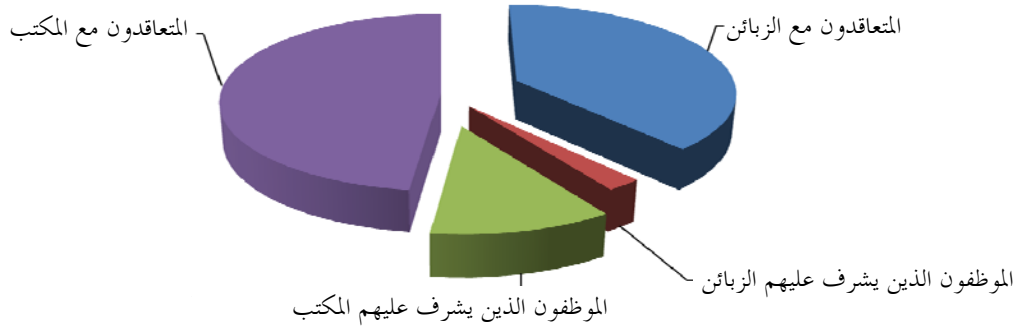
الأصول والخصوم

- ١٨ - في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يحل بيان المركز المالي محل بيان الميزانية. وهذا البيان موجز شامل لأصول للمكتب وخصومه. وتدرج جميع خصوم المكتب وأصوله، باستثناء فئة الأصول المتمثلة في الممتلكات والمنشآت والمعدات. وذلك لأن المكتب يطبق الحكم الانتقالي الخاص من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي يتيح للمنظمة فترة تصل إلى خمس سنوات لإدخال الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان المركز المالي.
- ١٩ - ويُبلغ في الملاحظة ٢٨ عن الأثر الناجم عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في القياس الكلي للأصول والخصوم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حيث تتضمن هذه الملاحظة مقارنة للأرصدة الختامية لعام ٢٠١١ في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة بالأرصدة الافتتاحية لعام ٢٠١٢ في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد نشأت التغييرات الرئيسية عن الطريقة التي يعترف بها بالإيرادات والمصروفات في إطار المعايير المحاسبية للقطاع العام، بالنظر إلى أن ذلك أفضى إلى إلغاء الرصيد المتعلق بالالتزامات المعقودة غير المسددة وإعادة قياس قيمة الحسابات المستحقة الدفع، والاستحقاقات، والمخصصات، والتبرعات المقبوضة سلفاً. وكانت هناك أيضاً إعادة تصنيف بين النقدية، والمكافآت النقدية، والاستثمارات.

استحقاقات الموظفين والمستخدمين

- ٢٠ - يحظى المكتب بقوة عاملة ماهرة ومتفانية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ عدد المتعاقدين ٣٦٢ ٦ فرداً، منهم ٨٧٦ موظفاً يعملون بموجب النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة و ٤٨٦ ٥ شخصاً يعملون بموجب عقود إفرادية. ومن مجموع القوة العاملة، كانت نسبة ٥٩ في المائة تحت إشراف المكتب وتعمل لصالحه، في حين تعمل نسبة الـ ٤١ المتبقية لصالح الشركاء. وهذا موضح في الشكل.

مركز موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



٢١ - وفي هذه القوة العاملة، كان ٣ ٧٧٨ فردا يعملون في الأنشطة المؤسسية أو المشاريع التي يقوم فيها المكتب مباشرة بدور الأصيل. واستعين بالأفراد الـ ٢ ٥٨٤ المتبقين في المشاريع التي يقوم فيها المكتب بدور الوكيل، حيث كانوا يقدمون الخدمات الإدارية المتعلقة بالعقود إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

٢٢ - ويقدم المكتب، بوصفه رب عمل جيد، استحقاقات لموظفيه وفقا لعقود العمل المبرمة معهم، سواء كان الفرد تحت إشراف المكتب أو منظمة شريكة. ووفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية للقطاع العام، يعترف باستحقاقات الموظفين في البيانات المالية.

٢٣ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغت الالتزامات المتعلقة بتمويل الرعاية الصحية بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات نهاية الخدمة للموظفين المؤهلين ٣٩,٢ مليون دولار، على نحو ما قدرته بشكل مستقل شركة استشارية متخصصة. وترد تفاصيل الحساب في الملاحظة ١٣. ويمثل هذا المبلغ أفضل تقدير للخصوم يجريه المكتب، ولكن ما زالت تعثره درجة من الشك، وهو ما أبلغ عنه في تحليل الحساسية. وتسليما بهذا الشك، ستظل الافتراضات الاكتوارية قيد الاستعراض وستحدث تقديرات الخصوم سنويا.

المركز المالي في نهاية العام ٢٠١٢

٢٤ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان المكتب يملك أصولا قيمتها ١ ٢٩٨,٩ مليون دولار، وهو مبلغ يزيد عن الالتزامات وقيمتها ١ ٢٣٦ مليون دولار، مما يترك أصولا صافية قيمتها ٦٢,٩ مليون دولار. وعلى الرغم من أن المكتب يعترف الآن بجميع الخصوم الطويلة الأجل والقصيرة الأجل على حد سواء، لا تشمل الأصول حتى الآن الممتلكات والمنشآت والمعدات، التي ستضاف في تاريخ لاحق بعد اكتمال الفترة الانتقالية التي تتيحها

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهو ما يعني أن صافي أصول المكتب يعرض في الوقت الراهن بأقل من حجمه الحقيقي.

٢٥ - وتتمثل أهم الأصول في النقدية والاستثمارات، التي بلغت قيمتها ٢٥٧,٥ مليون دولار، أي زيادة قدرها ٢٨٧,٣ مليون دولار خلال السنة. ويعكس نحو ثلثي النقدية والاستثمارات التبرعات المقبوضة سلفاً من الشركاء والتي يجب ردها لهم. وهذا مركز نقدي قوي، سيستخدم لتمويل برامج العمل الحالية والمقبلة مع الشركاء.

الاحتياطات التشغيلية

٢٦ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بعد وضع هامش لجميع الخصوم المعروفة، بلغت الاحتياطات التشغيلية للمكتب ٦٢,٩ مليون دولار. ومما له أهمية في هذا الصدد أنه جرى الاعتراف بائتمان بقيمة ٢١,٤ مليون دولار ناشئ عن تقييم اكتواري لاستحقاقات الموظفين في نهاية العام وإضافته إلى الفائض المتراكم لعمليات المكتب، الذي بلغ ٤١,٥ مليون دولار.

٢٧ - وقد حدد المجلس التنفيذي هدفاً للاحتياطي التشغيلي على أساس نسبة ٤ في المائة من المتوسط المتحدد لمجموع النفقات الإدارية ونفقات المشاريع للسنوات الثلاث السابقة. ويفضي تطبيق الصيغة إلى احتياطات مطلوبة بقيمة ٤٦,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وستعين تعديل الطريقة المتبعة لحساب المستوى المناسب من الاحتياطات مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويستعين المكتب بشركة محاسبة مؤهلة لاستعراض هذه المسألة بصورة مستقلة. وفي عام ٢٠١٣، سيوصي المكتب المجلس التنفيذي بإجراء تعديل مناسب للنظام المالي والقواعد المالية للمكتب.

السيولة

٢٨ - يسجل بيان التدفقات النقدية أن النقدية والمكافآت النقدية التي يملكها المكتب ازدادت بنحو ١٥٠,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٢. وخلال الفترة نفسها، زاد المكتب أيضاً استثماراته التي يقوم بها عن طريق خزانة البرنامج الإنمائي بمبلغ إضافي قدره ١٣٧ مليون دولار، مما يعني أن المكتب أدر، خلال السنة، ٢٨٧,٣ مليون دولار من النقدية الإضافية مقارنة بنفقاته.

نتيجة الميزانية

٢٩ - يشمل الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القيام للمرة الأولى بإعداد بيان مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. ويبلغ هذا البيان عن الإيرادات والمصروفات الفعلية في مقابل الميزانية الإدارية التي أقرها المجلس التنفيذي والتي تغطي التكاليف الإدارية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٠ - وفي ما يتعلق بعام ٢٠١٢، كانت النتيجة الإجمالية للميزانية إيجابية، حيث حقق المكتب فائضا قدره ٦,٦ ملايين دولار من الخدمات التي يقدمها، إلى جانب الإيرادات من التمويل البالغة ١,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع إيرادات المكتب من الرسوم الإدارية والخدمات الواجبة السداد والإيرادات من الخدمات الاستشارية ٦٥,١ مليون دولار في عام ٢٠١٢، وهو مبلغ يقل بشكل طفيف عن الإيرادات المستهدفة المدرجة في الميزانية وقدرها ٦٦,٩ مليون دولار. وخلال السنة، أفضت الإجراءات الإدارية الرامية إلى ضبط التكاليف إلى تحقيق وفورات قدرها ١٣ مليون دولار.

دال - نظام المراقبة الداخلية وفعاليتها

٣١ - المدير التنفيذي مسؤول أمام المجلس التنفيذي عن إنشاء وتعهّد نظام المراقبة الداخلية الذي يتواءم مع النظام المالي والقواعد المالية للمكتب ويمثل لها.

العناصر الرئيسية لنظام المراقبة الداخلية

٣٢ - تشمل العناصر الرئيسية للمراقبة الداخلية للمكتب السياسات والإجراءات والمعايير والأنشطة الأساسية الرامية إلى كفالة إجراء العمليات بطريقة موفرة وكفؤة وفعالة. وهي تشمل التقيد بسياسات الأمم المتحدة التي أرستها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام والمجلس التنفيذي؛ والتوثيق المراقب للعمليات والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن المدير التنفيذي عن طريق التوجيهات التنظيمية؛ وتفويض السلطة من خلال تعليمات كتابية؛ ونظام إدارة أداء الموظفين؛ والضوابط المعمول بها في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في المكتب، بما في ذلك الضوابط المالية المفصلة وإجراءات قبول الارتباط؛ وقيام الإدارة والمجلس التنفيذي برصد واستعراض نتائج العمليات.

٣٣ - وتشكل إدارة المكتب للمخاطر جزءاً لا يتجزأ من إطار المراقبة الداخلية. ويتعهّد المدير التنفيذي نظاماً لإدارة المخاطر لإدارة المخاطر المالية وغيرها من أنواع المخاطر والسيطرة عليها، بما في ذلك تحديد التأثير المحتمل على المكتب وتقييمه وقياسه، واختيار الحلول الرامية إلى التخفيف من الخطر وتعهدها. ويتمثل الهدف من إدارة المخاطر في تعزيز

قدرة المكتب على توقع الفرص والتهديدات والاستجابة لها. وتؤثر إدارة المخاطر في ترتيب أولويات البدائل الاستراتيجية وتدابير التخفيف، ولا سيما في سياق استراتيجية المكتب وخطط أعماله المعتمدة حالياً. وعلاوة على ذلك، تساعد إدارة المخاطر في معايرة الضوابط الداخلية للمكتب في إطار التحسين المستمر لطرق أداء العمل والتعليمات والتوجيهات والأدوات ونظم المعلومات الإدارية. إلا أنه لا يزال من الممكن تحسين العمليات الرسمية لإدارة المخاطر للمكتب، وهو ما يدعو المدير التنفيذي إلى تنفيذ المبادرات الرامية إلى تطوير النضج التنظيمي العام.

فعالية نظام المراقبة الداخلية

٣٤ - المراقبة الداخلية التي يعتمدها المكتب عملية مستمرة تهدف إلى إدارة المخاطر بتخفيضها إلى مستوى معقول بدلاً من القضاء على جميع مخاطر الفشل في تحقيق النتائج المتوقعة والأهداف الاستراتيجية. وقد استعرض المدير التنفيذي مدى فعالية هذا النظام المعزز بعمليات إدارة المخاطر التي يضطلع بها المكتب. وقد استنار المدير في الاستعراض بالاجتماعات المنتظمة التي عقدها مع العناصر الرئيسية لترتيبات الحوكمة، بما في ذلك المجلس التنفيذي، واللجنة الاستشارية للشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات، واللجنة الفرعية الاستشارية لمراجعة الحسابات، ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وموظف الأخلاقيات، ومجلس مراجعي الحسابات. وأخذ أيضاً في الاعتبار آراء كبار المديرين والموظفين في المقر، وكذلك الآراء المعرب عنها أثناء زيارته إلى المكاتب الإقليمية والقطرية أو اتصالاته المنتظمة بها. وقدم المدير، على أساس الاستعراض الذي أجراه، تأكيداً معقولاً، ولكن ليس مطلقاً، لفعالية النظام وأكد أنه لم يطلع على أي شواغل هامة في هذا الصدد.

هاء - التطلع إلى المستقبل

الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٣٥ - في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، تفاعل المكتب على نطاق واسع مع الجهات المعنية والشركاء للحصول على تعليقات على أدائه مقارنة بالخطة الاستراتيجية الحالية. ودرس أيضاً الأحداث الراهنة والاتجاهات الناشئة في العالم التي تؤثر في عمل الأمم المتحدة. واسترشد بهذا التحليل لوضع خطته الاستراتيجية الجديدة، التي تغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وسينظر المجلس التنفيذي في هذه الخطة في اجتماعه السنوي الذي سيعقد في حزيران/يونيه عام ٢٠١٣.

٣٦ - وتنطوي الاستراتيجية الجديدة المقترحة على تركيز أدق على كيفية مساهمة المكتب في نتائج الشركاء في ما يتعلق بممارسات الإنجاز الثلاث التي يضطلع بها: الإدارة المستدامة للمشاريع، والمشتريات المستدامة، والهياكل الأساسية المستدامة. ويقوم المكتب أيضا بتوسيع نطاق قدرته على الاستجابة للطلب المتزايد على تنمية القدرات الوطنية من خلال الخدمات الاستشارية في هذه المجالات.

الجدارة المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٧ - يقيم فريق الشؤون المالية للمكتب قدرة المكتب على مواصلة العمل بمستوى النشاط الحالي في عام ٢٠١٣ وفي ما بعد بداية عام ٢٠١٤. وتضمن تقييمه استعراض الأنشطة المالية في الربع الأول من عام ٢٠١٣، والتقدم المحرز في السنة الأخيرة من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وسجل الطلبات الآجلة، ومستويات النقدية والاحتياطيات التشغيلية، والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وعلى أساس هذا التحليل، يرى المدير التنفيذي أن المكتب سيتمكن من رفع مكانته والاستمرار بالعمل لسنوات عديدة مقبلة. وبناء على ذلك، أعدت البيانات المالية لعام ٢٠١٢ على أساس استمرارية المؤسسة.

الفصل الرابع

البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

البيان الأول

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ ١ كانون الثاني/يناير ديسمبر ٢٠١٢ ٢٠١٢ (رصيد مُعاد بيانه)		الملاحظة
الأصول		
أصول غير متداولة		
٢٨٥	٦	أصول غير مادية
٢١٥ ٦٤٦	٩	استثمارات طويلة الأجل
٢٥١ ٦٤٦	٣٥١ ٣٨٣	مجموع الأصول غير المتداولة
أصول متداولة		
٨٤١	٧	مخزونات
	١١	حسابات مستحقة القبض
٢٦ ٩٠٦		حسابات المشاريع المستحقة القبض
١١ ٩١٠		المدفوعات المسبقة
٥ ٩٣٥		حسابات أخرى مستحقة القبض
٣٨٣ ٥٩٤	٩	استثمارات قصيرة الأجل
٣٧٠ ٩٩٣	١٢	نقدية ومكافآت نقدية
٨٠٠ ١٧٩	٩٤٧ ٥٤٧	مجموع الأصول المتداولة
١ ٠١٥ ٨٢٥	١ ٢٩٨ ٩٣٠	مجموع الأصول
خصوم		
خصوم غير متداولة		
٥٣ ٤١٠	١٣	استحقاقات موظفين
٥٣ ٤١٠	٣٩ ٨٩٠	مجموع الخصوم غير المتداولة
خصوم متداولة		
١٣ ٣٦٥	١٣	استحقاقات الموظفين
١٦٧ ٣١٨	١٤	حسابات مستحقة الدفع ومستحقات

٣١ كانون الأول / ١ كانون الثاني/يناير		٢٠١٢ ديسمبر / ٢٠١٢ (رصيد مُعاد بيانته)		الملاحظة
١٥	سلف نقدية مصروفة للمشاريع	٥٨٩ ٦٦٤	٥٤١ ٣٢٧	
	إيرادات مؤجلة	٢٧٢ ٣٤١	٢٠٦ ٤٤٨	
	نقدية محتفظ بها المكتب بصفته الوكيل	٣٨٠	٦٠٠	
٢٠	مخصصات قصيرة الأجل			
	مجموع الخصوم المتداولة	١ ١٩٦ ١٠٨	٩٢٩ ٠٥٨	
	مجموع الخصوم	١ ٢٣٥ ٩٩٨	٩٨٢ ٤٦٨	
	صافي الأصول	٦٢ ٩٣٢	٣٣ ٣٥٧	
	الاحتياطيات			
١٦	الاحتياطيات التشغيلية	٦٢ ٩٣٢	٣٣ ٣٥٧	

تُعدّ الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الثاني
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ملاحظة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		
الإيرادات		
إيرادات متأتية من معاملات تبادلية		
١٧	٦٨٠ ١٢٦	إيرادات متأتية من أنشطة المشاريع
١٧	٣ ٠٣٤	إيرادات متنوعة
٦٨٣ ١٦٠		مجموع الإيرادات
المصروفات		
١٧	١٩٣ ٢٦٢	خدمات تعاقدية
	١٥٤ ٦٤٧	تكاليف تشغيلية
١٨	١٢٨ ٠٤٧	مرتبات واستحقاقات - الموظفين
١٨	١١٧ ٠٤٣	مرتبات واستحقاقات - باقي الأفراد
	٥٤ ٨٩٢	لوازم مكتبية وأصناف استهلاكية
	٢٤ ٤٤٠	مصروفات السفر
	٤ ٢٥٧	مصروفات أخرى
٦	٢٧	استهلاك الأصول غير الملموسة
٦٧٦ ٦١٥		مجموع المصروفات
١٩	١ ٧١٣	إيرادات تمويلية
١٩	(٨٢)	الأرباح/(الخسائر) الناتجة عن صرف العملات
١ ٦٣١		صافي الإيرادات التمويلية
٨ ١٧٦		الفائض للفترة

تُعدّ الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الثالث

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ملاحظة	الاحتياطيات التشغيلية	
٢٨	٦٣ ٢٦١	رصيد ختامي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
٢٨	(٢٩ ٩٠٤)	تغيرات ناتجة عن التطبيق الأول للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
١٦	٣٣ ٣٥٧	الرصيد الافتتاحي المعدل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
١٦	٢١ ٣٩٩	المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية
	٨ ١٧٦	فائض للفترة
١٦	٦٢ ٩٣٢	رصيد ختامي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

تُعدّ الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الرابع
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ملاحظة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		
تدفقات نقدية متأتية من أنشطة تشغيلية		
٨ ١٧٦		فائض للفترة المالية
		حركات غير نقدية:
٢٧	٦	إهلاك الأصول غير الملموسة
(١ ٧١٣)	١٩	إيرادات تمويلية
٨٢	١٩	خسائر الصرف الأجنبي
٦ ٥٧٢		صافي الفائض قبل التغيرات في رأس المال المتداول
التغيرات في رأس المال المتداول		
٥٧٦	١١	زيادة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
٦ ٨٩٣	١١	انخفاض في الحسابات المستحقة القبض
(٧٥١)	٧	زيادة في المخزونات
(٢ ١٩٠)	١١	زيادة في المدفوعات المسبقة
٩ ٤٨٨	١٣	زيادة في استحقاقات الموظفين (مخصوصاً منها المكاسب الاكتوارية)
١٥١ ٤٣١	١٤	زيادة في الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات
١١٤ ٢٣٠	١٥	زيادة في السلف النقدية المصروفة للمشاريع
(٢٢٠)	٢٠	انخفاض في المخصصات
(٢٧٩ ٤٥٧)		أثر التدفقات النقدية على التغيرات في رأس المال المتداول
٨٩١	١٩	إيرادات تمويلية واردة على النقدية والمكافآت النقدية
٢٨٦ ٩٢٠		صافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة تشغيلية
تدفقات نقدية ناتجة عن أنشطة استثمارية		
(٣١٢)	٦	عمليات الاستحواذ على أصول غير ملموسة
٦٤٩ ٧٦٦	٩	عائدات متأتية من استثمارات حان أجل تاريخ استحقاقها
(٧٩٥ ٧٩١)	٩	شراء الاستثمارات
١٣ ٧٠٩	١٩	إيرادات تمويلية متأتية من استثمارات
(٣ ٨٦٩)	١٩	إيرادات تمويلية مخصصة للمشاريع

ملاحظة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية		
(١٣٦ ٤٩٧)		
مخصوما منها: خسائر الصرف الأجنبي		
(٨٢)	١٩	
صافي الزيادة في رصيد النقدية والمكافئات النقدية		
١٥٠ ٣٤١		
النقدية والمكافئات النقدية في بداية الفترة		
٣٧٠ ٩٩٣		
النقدية والمكافئات النقدية في نهاية الفترة		
٥٢١ ٣٣٤	١٢	

تُعدّ الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الخامس

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية الإدارية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ^(١)	الميزانية الإدارية لعام ٢٠١٢			مبالغ عام ٢٠١٢ على أساس قابل للمقارنة	الفرق بين الميزانية النهائية والفعلية
	الأصلية	النهائية	الفعلية		
الإيرادات					
١١٨ ٥٠٠	٥٢ ٠٩٦	٥٢ ٠٩٦	٥٨ ٦٤٨	(٦ ٥٥٢)	رسوم إدارية
٢٠ ٢٠٠	٩ ٩٢١	٩ ٩٢١	٤ ٦٢١	٥ ٣٠٠	دخل متأت من خدمات استشارية وخدمات واجبة السداد
١٠ ٠٠٠	٤ ٩١٢	٤ ٩١٢	٢ ٦٨١	٢ ٢٣١	إيرادات متنوعة
١٤٨ ٧٠٠	٦٦ ٩٢٩	٦٦ ٩٢٩	٦٥ ٩٥٠	٩٧٩	مجموع الإيرادات للفترة
المصروفات					
٥٠ ٩٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٦٨	٢١ ٨٧٦	٣ ١٩٢	وظائف
٣٠ ٠٠٠	١٤ ٧٣٥	١٨ ٥٢٥	١٤ ٨٧٧	٣ ٦٤٨	تكاليف عامة للموظفين
٧ ٦٠٠	٣ ٧٣٣	٣ ٥٣١	٢ ٦٣٢	٨٩٩	سفر
٢٣ ٠٠٠	١١ ٢٩٧	١٣ ٣٣١	١٠ ٧٨٧	٢ ٥٤٤	استشاريون
٢٣ ٨٠٠	١١ ٦٩٠	٧ ٧١٨	٦ ٨١١	٩٠٧	مصروفات تشغيل
١ ٠٠٠	٤٩١	٥٠٤	١ ٢٣٩	(٧٣٥)	أثاث ومعدات
٣ ٤٠٠	١ ٦٧٠	١٠٢	٩٠	١٢	مبالغ مردودة
٨ ٠٠٠	٣ ٩٢٩	٤ ٠٠٠	٢ ٤٢٣	١ ٥٧٧	مخصصات
١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	-	١ ٠٠٠	أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
١٤٨ ٧٠٠	٧٣ ٥٤٥	٧٣ ٧٧٩	٦٠ ٧٣٥	١٣ ٠٤٤	مجموع المصروفات للفترة
-	-	-	١ ٤٥٠	(١ ٤٥٠)	صافي الإيرادات التمويلية
-	(٦ ٦١٦)	(٦ ٨٥٠)	٦ ٦٦٥	(١٣ ٥١٥)	الفائض/(العجز) للفترة

(أ) DP/OPS/2011/5.

تُعدّ الملاحظات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية.

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية

الملاحظة ١

الكيان المُبلغ

١ - تتمثل مهمة المكتب في توسيع قدرة منظومة الأمم المتحدة وشركائها على تنفيذ عمليات بناء السلام والمساعدة الإنسانية والتنمية التي تهم المحتاجين إليها. والمكتب منظمة ذاتية التمويل، إذ أنه لا يتلقى أي أنصبة مقررة من الدول الأعضاء، ويعتمد على الإيرادات التي يكتسبها من تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات الأخرى. وأنشئ المكتب بوصفه كياناً مستقلاً في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ويتخذ مقره في كوبنهاغن.

٢ - ويتولى المجلس التنفيذي للمكتب تحديد أنشطته وإعداد ميزانيته الإدارية. وتتمثل ولاية المكتب التي أعاد تأكيدها المجلس في عام ٢٠١٠ في العمل كمقدم خدمات لمختلف الجهات الفاعلة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية وحفظ السلام، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، والحكومات المانحة والمستفيدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص. ويضطلع المكتب بدور المورد المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة المشتريات والعقود، وكذلك في الأشغال المدنية وتنمية الهياكل الأساسية المادية، بما في ذلك أنشطة تنمية القدرات المتصلة بذلك. ويقدم المكتب مساهمات ذات قيمة مضافة، إذ أنه يقدم لشركاء التنمية خدمات تتميز بالكفاءة وفعالية التكلفة في مجالات إدارة المشاريع والموارد البشرية والإدارة المالية والخدمات العامة/المشتركة. ويتبع المكتب في ما يقدمه من خدمات نهجاً موجّهاً نحو تحقيق النتائج. ويشرع المكتب في تنفيذ عمليات المشاريع الجديدة وينجزها بأسلوب يتميز بالسرعة والشفافية والمسؤولية الكاملة. ويكيّف المكتب خدماته حسب احتياجات كل شريك من شركائه، حيث يتيح جميع الخدمات من الحلول المستقلة بذاتها إلى إدارة المشاريع الطويلة الأجل. وتشتمل خدمات المكتب على ما يلي:

(أ) إدارة المشاريع - يتحمل المكتب مسؤولية إنجاز ناتج أو أكثر من نواتج المشاريع التي يتولى فيها تنسيق جميع جوانب تنفيذ المشروع باعتباره الأصيل؛

(ب) الهياكل الأساسية - يستغل المكتب ما يتمتع به من خبرات وتجارب في إنشاء الهياكل الأساسية الطارئة والدائمة. ويظل المكتب مسؤولاً عن الأعمال الإنشائية، وبالتالي بمسك حسابات هذه المشاريع باعتباره الأصيل؛

(ج) المشتريات - يستخدم المكتب شبكة المشتريات الخاصة به لشراء المعدات واللوازم نيابة عن زبائنه ووفقا لما يحدده من مواصفات. ولا يحتفظ المكتب بملكية المواد التي يشتريها لأنها تُسلم مباشرة إلى الزبون؛

(د) الخدمات الأخرى - يضطلع المكتب بخدمات إدارة الموارد البشرية لصالح شركائه، بما في ذلك التعيين والتوظيف وإدارة عقود العاملين. ولا يعمل الأفراد المعينون تحت إشراف المكتب. ويقدم المكتب خدمة أخرى هي إدارة الصناديق أو تنظيمها، حيث يتصرف المكتب بصفة الوكيل وفقا للولاية التي يحددها له الشريك.

٣ - ويرد وصف إضافي لمسك حسابات المعاملات بين الأصيل والوكيل في السياسة المحاسبية المنطبقة على محاسبة المشاريع.

الملاحظة ٢

أساس الإعداد

٤ - ينص البند ٢٣-١ من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب على إعداد البيانات المالية السنوية بطريقة المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي الحالات التي أغفلت فيها هذه المعايير مسألة بعينها، يُعتمد المعيار الملائم من المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقد طبقت السياسات المحاسبية باستمرار في إعداد هذه البيانات المالية وعرضها.

٥ - وتُعدّ هذه البيانات المالية على أساس أن المكتب مؤسسة تتسم بالاستمرارية، وأنه سيواصل العمل والاضطلاع بولايته في المستقبل المنظور.

٦ - وتُعتبر هذه البيانات المالية أول مجموعة بيانات يجري إعدادها على أساس الاستحقاق، وهي تغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد اعتمد المكتب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويعرض الجدول موجزا للطريقة المتبعة في تطبيق كل معيار. وقد اعتمد المكتب ثلاثة أحكام انتقالية، وهي: أن البيانات المالية والملاحظات لا تفصح عن معلومات مقارنة من الفترة المالية السابقة (المعيار ١ من معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) باستثناء الوضع المالي الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ المُعاد بيانه وما يتصل به من ملاحظات جوهرية؛ وأن المكتب لن يعترف بالمتلكات والمنشآت والمعدات لمدة لا تتجاوز خمس سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (المعيار ١٧)؛ وأن المكتب يعترف بالأصول غير الملموسة على أساس الأثر اللاحق (المعيار ٣١).

٧ - ولا توجد حالياً أية مشاريع كشف أو معايير صادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في انتظار التنفيذ. ولم تطرأ أي تغييرات على المعايير المقترحة للفترة ٢٠١٣ من شأنها أن تؤثر في البيانات المالية للمكتب.

العنوان	التطبيق	الترتيبات الانتقالية والاعتماد المبكر
عرض البيانات المالية	تطبيق كامل، حسب الترتيبات الانتقالية	لن تُفصح البيانات المالية والملاحظات لعام ٢٠١٢ عن المعلومات المقارنة في ما عدا ما يخص المركز المالي الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ المعاد بيانه وما يتصل به من ملاحظات جوهرية
بيانات التدفق المالي	تطبيق كامل	سيعرض بيان التدفق النقدي باستخدام الطريقة غير المباشرة
السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	تطبيق كامل	
آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية	تطبيق كامل	
تكاليف الاقتراض	غير منطبق - لا يقتض المكتب أموالاً	
البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	غير منطبق - ليس للمكتب أي كيانات يسيطر عليها	
الاستثمارات في منشآت زميلة	غير منطبق - ليس للمكتب أي منشآت زميلة	
حصص في مشاريع مشتركة	غير منطبق - ليس للمكتب أي مشاريع مشتركة	
الإيرادات المتأتية من معاملات تبادلية	تطبيق كامل	
التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع	غير منطبق حالياً	
عقود البناء	تطبيق كامل	
المخزونات	تطبيق كامل	
عقود الإيجار	تطبيق كامل	
الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ	تطبيق كامل	
الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	غير منطبق - اختار المكتب الاعتماد المبكر للمعايير ٢٨-٣٠ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	
الممتلكات الاستثمارية	غير منطبق - ليس للمكتب أي استثمارات ذات صلة	

العنوان	التطبيق	الترتيبات الانتقالية والاعتماد المبكر
الممتلكات والمنشآت والمعدات	تطبيق كامل، حسب الأحكام الانتقالية	اعتمد المكتب الحكم الانتقالي ولن يعترف بالممتلكات والمنشآت والمعدات لمدة لا تتجاوز خمس سنوات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
الإبلاغ القطاعي	تطبيق كامل	
المخصصات والخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية	تطبيق كامل	
الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة	تطبيق كامل	
اضمحلال قيمة الأصول غير المولدة للنقدية	تطبيق كامل	
الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاع الحكومي العام	غير منطبق - لا يعتبر المكتب منظمة دولية	
الإيرادات المتأتية من معاملات غير تبادلية	غير مؤثر بالنسبة للمكتب	
عرض معلومات عن الميزانية في البيانات المالية	تطبيق كامل	
استحقاقات الموظفين	تطبيق كامل	
اضمحلال قيمة الأصول المولدة للنقد	تطبيق كامل	
الزراعة	غير منطبق - ليس للمكتب أي استثمارات زراعية	
الأدوات المالية: العرض	تطبيق كامل	
	اعتمده المكتب اعتماداً مبكراً	
الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	تطبيق كامل	
	اعتمده المكتب اعتماداً مبكراً	
الإفصاح عن الأدوات المالية:	تطبيق كامل	
	اعتمده المكتب اعتماداً مبكراً	
الأصول غير الملموسة	تطبيق كامل، حسب الحكم الانتقالي	يعترف المكتب بالأصول غير الملموسة على أساس الأثر اللاحق
ترتيبات منح امتياز الخدمة: الجهة المانحة للامتياز	غير منطبق - لا يشارك المكتب في أي ترتيبات لمنح امتياز الخدمة	

الملاحظة ٣

موجز للسياسات المحاسبية الهامة

٨ - ترد أدناه السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية.

محاسبة المشاريع

٩ - يميز المعيار ٩ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بين العقد الذي يتصرف فيه المكتب بصفته الأصيل والعقد الذي يتصرف فيه بصفته الوكيل. ويُعترف بإيرادات المشاريع التي يتصرف فيها المكتب بصفته الأصيل في بيان الأداء المالي بشكل كامل. أما المشاريع التي يتصرف فيها المكتب بصفته الوكيل نيابة عن شركائه، فلا يُسجل في ذلك البيان إلا صافي إيراداتها. وترد في الملاحظة ١٧ معلومات إضافية عن معاملات الوكالة هذه. وبصرف النظر عما إذا كانت المكتب يتصرف بصفته الأصيل أو الوكيل، فإن جميع المبالغ المستحقة القبض والمبالغ المستحقة الدفع المتصلة بالمشاريع يُعترف بها في بيان المركز المالي في نهاية الفترة، وينعكس أثرها في بيان التدفقات النقدية. وخصوصاً في حالة استلام المكتب مقدماً مبالغ من الشركاء، فإن أي زيادة في النقدية المستلمة عما تحمله من تكاليف ومصروفات تُعامل باعتبارها سلف مشاريع مستلمة وتُسجل كالتزام. وبالنسبة للمشاريع التي تتجاوز التكاليف المتكبدة فيها النقدية الواردة إليها، فإن الرصيد المتبقي يُعترف به في التقرير بوصفه مبلغاً مستحق القبض.

العملة الوظيفية وعملة العرض

١٠ - يُعتبر دولار الولايات المتحدة هو عملة المكتب الوظيفية وعملة عرض بياناته المالية. وتُقرب المبالغ الواردة في البيانات المالية والملاحظات إلى أقرب ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتُحوّل المعاملات، بما في ذلك البنود غير النقدية، المنفذة بعملات أخرى غير الدولار، إلى دولارات الولايات المتحدة وفقاً لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ إجراء المعاملة. ويُعترف في نهاية السنة في بيان الأداء المالي بالمكاسب والخسائر الناجمة عن تسوية مثل هذه المعاملات وفروق الصرف غير المحققة (الأرباح والخسائر) نتيجة تحويل العملة، باستثناء البنود المتعلقة بمعاملات الوكالة، حيث تُسجل في الملاحظة ١٧.

الأدوات المالية

١١ - يُعترف بالأصول المالية والخصوم المالية عندما يصبح المكتب طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهي تُقدر بالقيمة العادلة وتستعرض في نهاية الفترة للوقوف على

أي اضمحلال في قيمتها. وتُسجل بصفة إجمالية ما لم يكن هناك حق قانوني في معادلة التكاليف. وفي حالة ظهور أي مؤشرات اضمحلال قيمة، فإن الأصول المالية تُقيّم لتحديد قابليتها للاسترداد.

١٢ - وتشتمل النقدية والمكافئات النقدية على النقدية الحاضرة والنقدية في المصارف والودائع لأجل وصناديق سوق المال المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية حيثما كان الأجل الأولي أقل من ثلاثة أشهر. ويُحتفظ بها بالقيمة الاسمية، مطروحا منها أي اعتماد مخصص للخسائر المنظورة.

١٣ - وتتألف الاستثمارات التي يحتفظ بها المكتب في المقام الأول من سندات وأذون، وشهادات إيداع، وأوراق تجارية وودائع لأجل تحين آجالها الأولية بعد أكثر من ثلاثة أشهر. ويُصنف جميع الاستثمارات باعتبارها محتفظا بها حتى تاريخ الاستحقاق، نظرا لأنها أصول مالية غير مشتقة لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة، وأن يكون المكتب قد عقد النية الإيجابية على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ولديه القدرة على ذلك. وتُقيّم الاستثمارات عند الاعتراف الأول بالقيمة العادلة مضافة إليها تكاليف المعاملات التي تُعزى مباشرة إلى الاستحواذ عليها. وتُقيّم لاحقا بالتكلفة بعد خصم الإهلاك، باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري.

١٤ - وتُقيّم إيرادات الفائدة المكتسبة من الاستثمارات باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري.

١٥ - وتُقيّم المبالغ المستحقة القبض بالقيمة العادلة، أي المبلغ الوارد في الفاتورة الأصلية مخصوما منه الاعتماد المخصص للمبالغ غير القابلة للتحويل. ويشمل ذلك المبالغ المتعلقة بالعرايين المدفوعة على ذمة عمل تم، لكن الزبون لم يسدد ثمنه بعد.

١٦ - وتُقيّم المبالغ المستحقة الدفع بالقيمة العادلة، أي المبلغ المتوقع أن يُدفع لتسديد الخصوم، ويشمل السلف النقدية المصروفة للمشاريع.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

١٧ - في عام ٢٠١٢، سعى المكتب للحصول على المعلومات اللازمة عن وجود وتقييم الممتلكات والمنشآت والمعدات، وذلك توخيا للامتثال الكامل لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية. غير أن ثمة صعوبات واجهت المكتب، خصوصا في ما يتعلق بتطبيق تعريف الممتلكات والمنشآت والمعدات لأصول المشاريع. وبناء عليه، اختار المكتب أن يعتمد الأحكام الانتقالية للمعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وألا يعترف بالممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان المركز المالي لمدة تصل إلى خمس سنوات.

١٨ - وتتضمن فئات الممتلكات والمنشآت والمعدات التي سيُعترف بها المكتب في المستقبل: الأراضي والمباني؛ والمنشآت والمعدات؛ المركبات؛ ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والأصول قيد الإنشاء.

١٩ - وبالنسبة للبيانات المالية لعام ٢٠١٢، نفذ المكتب المعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على النحو التالي:

- (أ) لم يُعترف بالممتلكات والمنشآت والمعدات؛
- (ب) لم يُجر أي تعديل بخصوص الاعتراف الأول بالممتلكات والمنشآت والمعدات على الرصيد الافتتاحي للفائض المتراكم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- (ج) لم تتم رسملة المصروفات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات في عام ٢٠١٢، ولكنها عُوِّمت بوصفها مصروفات تشغيلية؛
- (د) لم يُعترف بأي مصروفات مصاحبة مرتبطة باستهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات أو اضمحلال قيمتها.
- ٢٠ - وستُعرض السياسة سنوياً وتُحدث بالقرارات المتعلقة بالترتيبات الانتقالية.
- ٢١ - ليس لدى المكتب أي أصول تراثية.

الأصول غير الملموسة

٢٢ - تشمل أصول المكتب غير الملموسة مجموعات البرامجيات المشتراة، والبرامجيات المطورة داخلياً، والأصول غير الملموسة قيد الإنشاء. وتُقيّد التراخيص السنوية للبرامجيات بوصفها مصروفات، وتُسوى حسب الاقتضاء طبقاً لأي عنصر من عناصر الدفع المقدم. ووفقاً للأحكام الانتقالية للمعيار ٣١ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يعترف المكتب بالأصول غير الملموسة بأثر لاحق بالتكلفة التاريخية.

٢٣ - يُقدم الإهلاك على مدى العمر الإنتاجي المقدر باستخدام طريقة القسط الثابت. ويُقدر العمر الإنتاجي لفئات الأصول غير الملموسة على النحو التالي:

فئة الأصول غير الملموسة	العمر الإنتاجي (بالسنوات)	عتبة الرسملة (بدولارات الولايات المتحدة)
البرامجيات المطورة داخلياً	٦	١٠٠ ٠٠٠
البرامجيات المكتتاة	٣	٢٥٠٠

٢٤ - وتخضع الأصول غير الملموسة لاستعراض سنوي للتحقق من العمر الإنتاجي وتحديد أي اضمحلال في قيمتها.

المخزونات

٢٥ - تُقَيّد المواد الخام المشتراة بالجملة مسبقاً لصالح تنفيذ المشاريع واللوازم (من قبيل الوقود) الحاضرة في نهاية الفترة المالية بوصفها مخزونات. وتُقدّر قيمة هذه المخزونات بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق أيهما أقل. وتقدر التكلفة باستخدام طريقة الواصل أولاً يرحل أولاً.

عقود الإيجار

٢٦ - استعرض المكتب الممتلكات والمعدات التي يستأجرها ولم يتحمل في أي وقت من الأوقات جزءاً كبيراً من مخاطر الملكية ومكافآتها.

٢٧ - وبناء على ذلك، يُعترف بجميع عقود الإيجار بوصفها عقود إيجار تشغيلي. وتُضاف المدفوعات المسددة في إطار عقود الإيجار التشغيلي إلى بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. ويُرصّد مخصص لتغطية تكاليف إصلاح أوجه التدهور في الممتلكات المستأجرة في الحالات التي تقتضي ذلك بموجب شروط عقد الإيجار.

استحقاقات الموظفين

٢٨ - في الحالات التي يرم فيها المكتب عقد توظيف الأفراد وتكون استحقاقات الموظفين العاملين مستحقة الدفع، يعترف المكتب بما يلي:

(أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل المستحقة الدفع كاملة في غضون ١٢ شهراً من نهاية فترة المحاسبة التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المعنية؛

(ب) استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، وأهمها التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن؛

(ج) استحقاقات الموظفين طويلة الأجل الأخرى.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

٢٩ - تشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل على المرتبات، والجزء الحالي من إجازة زيارة الوطن، والإجازات السنوية، وعناصر استحقاقات الموظفين الأخرى (بما في ذلك منح الانتداب وإعانات الإيجار ومنح التعليم) التي تستحق الدفع خلال سنة من نهاية الفترة وتُقدر بالقيمة الاسمية.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

٣٠ - يشارك المكتب بصفة منظمة عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة من أجل توفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يتصل بها من استحقاقات. ويمثل الصندوق خطة استحقاقات محدّدة يمولها أرباب عمل متعددين. وينطوي التزام المنظمة المالي تجاه الصندوق على مساهمتها المأذون بها بالمعدل الذي تحدده الجمعية العامة، بالإضافة إلى أي حصة في مدفوعات سد العجز الاكتواري بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق. ولا تسدد مدفوعات العجز إلا عندما تقرر الجمعية العامة أعمال الحكم الوارد في المادة ٢٦، وبعد أن يتقرر أن هناك حاجة لسداد مدفوعات العجز بناء على تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات في تاريخ التقييم.

٣١ - وبصفة المكتب منظمة مشاركة، فإن وضعه لا يؤهله لتحديد حصته في المركز والأداء الماليين الأساسيين للخطة على أساس المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بدرجة موثوقة تكفي للأغراض المحاسبية، لذلك فإن المكتب يعرض حسابات هذه الخطة باعتبارها خطة اشتراكات محددة.

٣٢ - ويمثل كل من برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة الإعادة إلى الوطن التابعين للمكتب خطة استحقاقات محددة. وبناء على ذلك، يعترف بحصم من شأنه أن يعكس القيمة الحالية للالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحدّدة بعد تعديله وفقاً للمكاسب والخسائر الاكتوارية غير المعترف بها وتكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها. وتنفذ التقييمات الاكتوارية باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة.

استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل

٣٣ - تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل على الجزء غير الحالي من استحقاقات إجازة زيارة الوطن.

المخصصات والمصروفات الطارئة

٣٤ - ترصد مخصصات لتغطية الخصوم والمصاريف المقبلة في الحالات التي يقع فيها على عاتق المكتب التزام قانوني أو ضمني ناتج عن أحداث ماضية، ويكون من المحتمل أن يُطالب المكتب بتسوية ذلك الالتزام. ويشمل ذلك الحالات التي يحتمل فيها أن تتجاوز التكاليف المتوقعة لإنجاز أحد مشاريع البناء المبالغ القابلة للاسترداد.

٣٥ - ويُفصح عن الالتزامات الأخرى غير المستوفية لمعايير الاعتراف بالخصوم في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية بوصفها خصوما احتمالية عندما لا يؤكد وجودها إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المقبلة غير المؤكدة التي تخرج عن نطاق السيطرة الكاملة للمكتب.

الإيرادات

٣٦ - يعترف المكتب بالإيرادات ضمن المعاملات التبادلية - بما فيها مشاريع البناء ومشاريع التنفيذ ومشاريع الخدمات - والمعاملات غير التبادلية.

٣٧ - وفي الحالات التي يمكن فيها قياس ناتج المشروع بشكل موثوق، يعترف بالإيرادات المتأتية من مشاريع البناء (المعيار ١١ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعاملات التبادلية الأخرى (المعيار ٩) بالإحالة إلى مرحلة اكتمال المشروع في نهاية الفترة، مقاسة بنسبة التكاليف المتكبدة لإتمام العمل حتى الآن إلى التكاليف الإجمالية المقدرة للمشروع. وفي حالة تعذر تقدير ناتج المشروع النتائج بطريقة موثوق بها، فإن الإيرادات يعترف بها في حدود التكاليف المتكبدة التي يحتمل استردادها.

٣٨ - ورغم أن المكتب لا يتلقى أي تبرعات أو أنصبة مقررة من الدول الأعضاء، فإن ثمة إيرادات تنشأ من حين لآخر من معاملات غير تبادلية، وكثيرا ما يكون ذلك متعلقا بالتبرعات والخدمات العينية (المعيار ٢٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). وتُقيّم المعاملات غير التبادلية بالقيمة العادلة ويُفصح عنها في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية. وقد اختار المكتب ألا يعترف بالخدمات العينية في بيان الأداء المالي، وإنما يُفصح عن أهم الخدمات في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

المصروفات

٣٩ - تُجرى محاسبة مصروفات المكتب على أساس الاستحقاق. ويُعترف بالمصروفات على أساس مبدأ الإنجاز، أي وفاء المورد بالالتزام التعاقدي حينما تستلم السلع أو تقدم الخدمات، أو حينما تحدث زيادة في الخصوم أو يحدث نقصان في الأصول. لذلك، فإن الاعتراف بالمصروفات لا يرتبط بتوقيت دفع النقدية أو مكافئاتها.

الضرائب

٤٠ - يتمتع المكتب بإعفاء ضريبي مميز. وتحظى أصول المكتب وإيراداته وباقي ممتلكاته بإعفاء من جميع الضرائب المباشرة. وبناء على ذلك، لم تُرصد مخصصات لأي خصوم ضريبية.

صافي الأصول/حقوق الملكية

٤١ - يعتبر مصطلح صافي الأصول/حقوق الملكية هو المصطلح المعياري المستخدم في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للإشارة إلى المركز المالي المتبقي (الأصول مطروحا منها الخصوم) في نهاية الفترة، وهو يتألف من الفوائض والعجوزات والاحتياطيات المتراكمة. ويمكن أن يكون صافي الأصول/حقوق الملكية إيجابيا أو سلبيا.

٤٢ - وفي حالة عدم وجود أي مساهمات رأسمالية، فإن صافي أصول المكتب تمثلها الاحتياطيات التشغيلية. ويشمل ذلك الفائض المتراكم والمكاسب أو الخسائر الاكتوارية المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة.

الإبلاغ القطاعي

٤٣ - يمثل القطاع نشاطا أو مجموعة أنشطة يسهل تمييزها عن سواها، ويكون من المناسب الإبلاغ عن المعلومات المالية بشكل منفصل. وبالنسبة للمكتب، فإن المعلومات القطاعية تركز على الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالمناطق الجغرافية الخمس المنفصلة لعمليات المكتب والأنشطة المتعلقة بمقره. وبالطريقة نفسها، يقيس المكتب أنشطته ويُبلغ المدير التنفيذي بالمعلومات المالية.

مقارنة الميزانية

٤٤ - يقر المجلس التنفيذي تقديرات الميزانية لفترة السنتين، وخاصة هدف الإيرادات الصافية محسوبا على أساس الاستحقاق. ويمكن للمجلس التنفيذي أو المدير التنفيذي من خلال ممارسة السلطة المفوضة تعديل الميزانيات لاحقا من أجل إعادة توزيع الاعتمادات المالية ضمن الميزانية الإدارية الممتدة لفترة السنتين، بالإضافة إلى زيادة الاعتمادات أو تخفيضها، بشرط عدم تغيير هدف صافي الإيرادات لفترة السنتين حسبما أقره المجلس التنفيذي.

٤٥ - ويُعدّ كل من ميزانية المكتب وبياناته المالية على أساس الاستحقاق. وفي بيان الأداء المالي، تصنف المصروفات حسب طبيعتها. وفي الميزانية الإدارية المعتمدة، تصنف المصروفات حسب عناصر التكلفة أو مصدر التمويل الذي يتعين عليه أن يتحمل المصروفات. وحسبما يقتضيه المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الميزانية المعتمدة بحري مطابقتها بالمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، بحيث تُحدد الفروق في القواعد المحاسبية والتوقيت تحديدا كميا.

التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة

٤٦ - ينطوي إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية للقطاع العام بالضرورة على استخدام التقديرات المحاسبية، وافتراسات الإدارة واجتهاداتها. وتتضمن المجالات التي تحظى فيها الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بأهمية للبيانات المالية الالتزامات المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاعتراف بالمخصصات والإيرادات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن المبالغ المقدرة في البيانات المالية.

٤٧ - وتستند الاجتهادات والتقديرات والافتراضات باستمرار إلى الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، من بينها التوقعات بالنسبة للأحداث المقبلة التي يُعتقد أنها توقعات معقولة في ظل الظروف القائمة. وهي تخضع للاستعراض المستمر.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى للموظفين

٤٨ - تتوقف القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين على عدة عوامل تُحدد على أساس اكتواري باستخدام افتراضات مختلفة. وتؤسس الافتراضات الاكتوارية لاستباق الأحداث المقبلة وتستخدم في حساب استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى. وتسجل الملاحظة ١٣ الافتراضات التي تنشأ خلال الحساب وتحليل الحساسية لهذه الافتراضات.

المخصصات

٤٩ - يلزم اللجوء إلى الاجتهاد بشكل كبير في تقدير الالتزامات الحالية التي تنشأ عن أحداث ماضية، بما في ذلك المطالبات القانونية والعقود المجحفة. وتستند هذه الاجتهادات إلى خبرة المكتب السابقة في هذه المسائل وهي تعتبر أفضل التقديرات الحالية للخصوم. وتعتقد الإدارة أن المخصصات الإجمالية تكفي للأغراض القانونية استنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا. ويُفصح في المذكرات ٢٠ و ٢١ عن معلومات إضافية.

مخصصات حسابات القبض المشكوك في تحصيلها

٥٠ - يحتفظ المكتب بمخصصات للمبالغ المستحقة القبض المشكوك في تحصيلها، على النحو المفصل في الملاحظة ١١. وتستند هذه التقديرات إلى تحليل تقادم أرصدة الزبائن وظروف ائتمانية معينة، والاتجاهات التاريخية، وخبرة المكتب، مع وضع الأحوال الاقتصادية في الاعتبار أيضا. وتعتقد الإدارة أن الاعتمادات المخصصة للديون المشكوك في تحصيلها كافية، استنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا. ونظرا لأن الاعتمادات المخصصة للديون

المشكوك في تحصيلها تستند إلى تقديرات الإدارة، فإنها قد تكون عرضة للتغيير متى توافرت معلومات أفضل.

الاعتراف بالإيرادات

٥١ - تُقيّم الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية وفقاً للمرحلة التي تحققت في إنجاز العقد. ويتطلب ذلك تقدير التكاليف المتكبدة، ولكنها لم تُسدّد بعد، ومجموع تكاليف المشروع. ويعدّ هذه التقديرات موظفون ومستشارون مؤهلون تقنياً، مما يقلل درجة عدم اليقين، وإن كان لا يزيله.

الملاحظة ٤

إدارة المخاطر المالية

٥٢ - وضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سياسات وإجراءات حصيفة لإدارة المخاطر وفقاً لنظامه المالي وقواعده المالية. وهو يتعرض لمخاطر سوقية متنوعة، منها مخاطر العملات، والمخاطر الائتمانية ومخاطر أسعار الفائدة. ويرد في الفرع المتعلق بالرقابة الداخلية موجز النهج الذي يتبعه في إدارة المخاطر (انظر الفصل الثالث - دال).

٥٣ - ويتولى البرنامج الإنمائي تنفيذ الأنشطة الاستثمارية للمكتب بموجب اتفاق لمستوى الخدمات. وبمقتضى أحكام هذا الاتفاق، يطبق البرنامج الإنمائي مبادئه التوجيهية للاستثمار وإطاره للحوكمة لفائدة المكتب. وتسجل الاستثمارات باسم المكتب مع إيداع الأوراق المالية القابلة للتداول لدى جهة وديعة يعينها البرنامج الإنمائي.

٥٤ - والأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستثمار (مرتبة حسب أهميتها) هي التالية:

(أ) المخاطر الائتمانية: يتم حفظ رأس المال عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية العالية الجودة ذات الدخل الثابت التي تركز على الأهلية الائتمانية للجهات المصدرة؛

(ب) مخاطر السيولة: المرونة لتلبية الاحتياجات النقدية عن طريق استثمار في الأوراق المالية القابلة للتداول ذات الدخل الثابت والرائجة إلى حد كبير وعن طريق هيكلة آجال الاستحقاق لمواءمتها مع الاحتياجات من السيولة؛

(ج) مخاطر الدخل: مضاعفة الاستثمار في الدخل ضمن معايير السلامة والسيولة السابقة. ونظراً لعدم تخصيص الأصول للتسويق، لا تتأثر القيمة الدفترية بتغير معدلات أسعار الفائدة؛

(د) مخاطر العملات: يقوم المكتب بتخفيف المخاطر بمواءمة عملة النقدية الجاهزة والاستثمارات مع الاحتياجات المتوقعة من العملة.

٥٥ - وتجتمع لجنة الاستثمارات التابعة للبرنامج الإنمائي، التي تتألف من أعضاء فريق الإدارة العليا، كل ثلاثة أشهر لاستعراض أداء حافظة الاستثمارات وضمان امتثال القرارات المتعلقة بالاستثمار للمبادئ التوجيهية المحددة للاستثمار.

مخاطر العملات

٥٦ - يتلقى المكتب مساهمات من مصادر التمويل والزبائن بعملات غير دولارات الولايات المتحدة. ومن ثم، فإنه يتعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية الناشئة عن تقلبات معدلات صرف العملات. ويسدد مكتب خدمات المشاريع المدفوعات بعملات غير دولارات الولايات المتحدة. ويتعلق الخطر الرئيسي المرتبط بالعملات الأجنبية باليورو والروبية الهندية.

٥٧ - ورغم أن الإدارة تراقب مخاطر العملات عن كثب، لا يستخدم مكتب خدمات المشاريع وسائل التغطية التحوطية لاتقاء مخاطر العملات.

٥٨ - ويبين الجدول الوارد أدناه، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الأثر على فائض السنة لو ضعفت العملات الرئيسية أو تعززت بنسبة ١٠ في المائة، وذلك أكبر تقديرات الإدارة للحركات المحتملة في معدلات الصرف مقابل دولارات الولايات المتحدة مع الإبقاء على جميع المتغيرات الأخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	يورو	روبية هندية	سول جديد	بييسو أرجنتينية	سري لانكية	ين ياباني	كوزال غواتيمالا	كشاقل أفغاني	جديد إسرائيلي	فرنك سويسري	جنييه استرليني
+ ١٠ في المائة	(١٤١)	٨٨٠	٦٨٣	٢٩٤	٢٠٠	(١٦٨)	٢١٢	(٢٩)	(٧٧)	(٣٠)	(٤٢)
- ١٠ في المائة	١٤١	(٨٨٠)	(٦٨٣)	(٢٩٤)	(٢٠٠)	١٦٨	(٢١٢)	٢٩	٧٧	٣٠	٤٢

٥٩ - وتم حساب الحساسيات الواردة أعلاه استنادا إلى فترة واحدة من الزمن وتخضع للتغيير نتيجة لعدة عوامل منها تقلبات أرصدة التجارة المستحقة القبض والمستحقة الدفع وتقلبات الأرصدة النقدية.

٦٠ - ونظرا لأن الحسابات تقتصر على أرصدة نهاية السنة للأدوات المالية، فإنها لا تأخذ في الاعتبار حساب المبيعات والتكاليف التشغيلية، التي تتسم بدرجة كبيرة من الحسابية إزاء التغيرات في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف. وإضافة إلى ذلك، تحسب كل واحدة من الحسابات بمعزل عن غيرها، في حين أن أسعار السلع الأساسية وأسعار الفائدة والعملات الأجنبية لا تتحرك بصفة مستقلة.

٦١ - ولدى حساب الحسابات، يفترض أن جميع الحسابات الخاصة ببيان الإيرادات تؤثر أيضا في النوعية وأن الإفصاح عن تحليل الحسابات يتصل بالنقدية المادية والأرصدة المستحقة القبض والمستحقة الدفع في نهاية السنة.

المخاطر الائتمانية

٦٢ - للمكتب احتياطات نقدية كبيرة لأنه تصل أموال للمشاريع قبل بدء تنفيذها. ويجري استثمار الاحتياطات الناجمة عن ذلك في حافظة استثمار، تتألف أساسا من السندات الحكومية ذات النوعية العالية والمدة المحدودة. وتسند إدارة الحافظة إلى البرنامج الإنمائي.

٦٣ - وتنص المبادئ التوجيهية للبرنامج الإنمائي بشأن الاستثمار على تقصير درجة التعرض للمخاطر الائتمانية على أي طرف مقابل وتشمل الحد الأدنى من متطلبات نوعية الائتمان. وتضمن الاستراتيجيات المحددة في المبادئ التوجيهية لتخفيف المخاطر الائتمانية الحد الأدنى من المعايير الائتمانية لحفظ الدرجة الاستثمارية لجميع الجهات المصدرة بأجل استحقاق وحدودا للاستثمار مع الطرف المقابل بتقدير المصدقية الائتمانية. وتقتضي المبادئ التوجيهية للاستثمارات مواصلة مراقبة الجهة المصدرة للاستثمار وتقدير الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وتقتصر الاستثمارات المسموح بها على الأدوات ذات الإيرادات الثابتة للوكالات والمصارف السيادية والمصارف فوق الوطنية والحكومية والاتحادية.

٦٤ - وينفذ المكتب مشاريع في جميع أرجاء العالم وفي المناطق الخارجة من نزاعات المناطق الريفية. ونظرا إلى الظروف والمناطق التي تنفذ فيها المشاريع، لا تصنف بعض المصارف حسب تقدير جدارتها الائتمانية الخارجية.

مخاطر أسعار الفائدة

٦٥ - يتعرض مكتب خدمات المشاريع لمخاطر أسعار الفائدة في أصوله المدرة للفائدة. وبسبب القصر النسبي لمتوسط أجل الاستحقاق وتصنيف استحقاق آجال جزء كبير من حافظة استثمارات مكتب خدمات المشاريع، لا يمكن كشف التفاوتات الكبيرة في القيمة من

خلال تحليل حساسية هذه الاستثمارات إزاء تقلبات أسعار الفائدة. ولا تقيّم الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بأسعار السوق، ويعني ذلك أن القيمة الدفترية لا تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة. ولجنة الاستثمارات التابعة للبرنامج الإنمائي تراقب بانتظام معدل عائد حافظة الاستثمارات مقارنة بالمعايير المحددة في المبادئ التوجيهية للاستثمار.

٦٦ - ولا يستخدم مكتب خدمات المشاريع وسائل للتحوط من التعرض لمخاطر أسعار الفائدة.

مخاطر السيولة

٦٧ - تتم الاستثمارات مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات مكتب خدمات المشاريع من النقدية لأغراض التشغيل على أساس إسقاطات تدفق النقدية. ويشمل نهج الاستثمار إيلاء الاعتبار لتنظيم آجال استحقاق الاستثمارات بحيث يأخذ بعين الاعتبار توقيت احتياجات المنظمة من التمويل في المستقبل. ويحتفظ مكتب خدمات المشاريع بجزء كبير من استثماراته في مكافئات نقدية واستثمارات قصيرة الأجل تكفي لتغطية التزاماته متى حان أجلها.

الملاحظة ٥

الممتلكات والمنشآت والمعدات

٦٨ - تم تطبيق أحكام انتقالية في الاعتراف الأولي بالممتلكات والمنشآت والمعدات. ووفقا للمعيار ٩٥-١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لن يعترف مكتب خدمات المشاريع بالممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان المركز المالي لفترة لا تتجاوز خمس سنوات اعتبارا من تاريخ الاعتماد الأول للمحاسبة على أساس الاستحقاق (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢). وبناء على ذلك، جرى حساب الممتلكات والمنشآت والمعدات في تاريخ الشراء ولم يعترف بها كأصول.

الملاحظة ٦

الأصول غير المادية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البرامجيات المعدة داخليا	الحاسوبية الأخرى	الأصول غير المادية قيد الإنشاء	المجموع
القيمة الدفترية الإجمالية			
كانون الثاني/يناير ٢٠١٢			
١٤٧	٧٣	٩٢	٣١٢
الإضافات			
—	—	—	—
الأصول المتصرف فيها			
القيمة الدفترية الإجمالية			
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢			
١٤٧	٧٣	٩٢	٣١٢
الإهلاك المتراكم وانخفاض القيمة			
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢			
(١٣)	(١٤)	—	(٢٧)
الإهلاك			
—	—	—	—
الأصول المتصرف فيها			
الإهلاك المتراكم وانخفاض القيمة			
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢			
(١٣)	(١٤)	—	(٢٧)
صافي القيمة الدفترية			
١٣٤	٥٩	٩٢	٢٨٥

٦٩ - تبلغ القيمة الدفترية الإجمالية للأصول غير المادية ٢٨٥ ٠٠٠ دولار في نهاية الفترة، وتشمل البرامجيات الحاسوبية المعدة داخليا، والبرامجيات الحاسوبية الأخرى (المشترقة) والأصول غير المادية قيد الإنشاء.

٧٠ - وتتصل البرامجيات المعدة داخليا بوضع مشروع إدارة مكان العمل في مكتب خدمات المشاريع، الذي ينشئ نظاما موحدا للإبلاغ لجميع مجالات الأعمال (بما في ذلك المالية والموارد البشرية والمشتريات وإدارة المشاريع والنتائج وإدارة الأداء). وفي عام ٢٠١٢، كان لدى مكتب خدمات المشاريع مشروع للبرامجيات سيستمر خلال عام ٢٠١٣. ويُعترف بهذا المشروع، الذي يعزز مهمة إدارة مكان العمل، كواحد من الأصول غير المادية قيد الإنشاء.

الملاحظة ٧

المخزونات

٧١ - تتألف المخزونات أساساً من المواد الخام السائبة المشتراة مسبقاً في ما يتعلق بالمشاريع واللوزام المتوافرة (مثل الوقود). ويبين الجدول التالي القيمة الإجمالية للمخزونات، كما وردت في بيان الوضع المالي. ويوضح مركز عمليات المكتب القيمة الدفترية للمخزونات.

الجدول ٧-١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (الرصيد المعاد تبينه)		
٤ ٨٤١	١ ٥٩٢	المخزونات

الجدول ٧-٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٣٢٣	هايتي
٧٣٢	الإجراءات المتعلقة بالألغام
٦٤	سري لانكا
٣٢١	جنوب السودان
١٥٢	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١ ٥٩٢	المجموع

الملاحظة ٨ الأدوات المالية

الجدول ٨-١
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	القروض والمبالغ المستحقة القبض	الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	المجموع
الأصول حسب بيان المركز المالي			
الاستثمارات (الملاحظة ٩)	-	٧٣٦ ٢٤٧	٧٣٦ ٢٤٧
حسابات القبض باستثناء المدفوعات (الملاحظة ١١)	٢٥ ٣٧٢	-	٢٥ ٣٧٢
النقدية والمكافآت النقدية (الملاحظة ١٢)	٥٢١ ٣٣٤	-	٥٢١ ٣٣٤
المجموع	٥٤٦ ٧٠٦	٧٣٦ ٢٤٧	١ ٢٨٢ ٩٥٣

الجدول ٨-٢
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الالتزامات المالية بتكلفة الاستهلاك		
الخصوم حسب بيان المركز المالي		
الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	٣١٨ ٧٤٩	
النقدية في حوزة المكتب بوصفه عميلاً (الملاحظة ١٥)	٢٧٢ ٣٤١	
المجموع	٥٩١ ٠٩٠	

الملاحظة ٩ الاستثمارات

٧٢ - تسند خزانة البرنامج الإنمائي جميع مهام المكتب المتعلقة بالاستثمار إلى جهات خارجية وتتولى إدارتها وتقاس بتكلفة الاستهلاك. وتجري حيازة واستهلاك جميع الاستثمارات بدولارات الولايات المتحدة.

٧٣ - وتتألف حافظة الاستثمارات من الاستثمارات ذات الإيرادات المنخفضة وفقاً لإجراءات الحذرة التي تتبعها المنظمة في إدارة المخاطر. وتتألف الحافظة مما يلي:

الجدول ٩-١
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (الرصيد المعاد تبينه)	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٢١٥ ٦٤٦	٣٥١ ٠٩٨	الاستثمارات الطويلة الأجل
٣٨٣ ٥٩٤	٣٨٥ ١٤٩	الاستثمارات القصيرة الأجل
١٦٠ ١٤٣	٣٣٩ ٧٥٩	صناديق سوق المال والودائع لأجل
٧٥٩ ٣٨٣	١ ٠٧٦ ٠٠٦	المجموع

٧٤ - لا تشمل حصة النقدية والمكافآت النقدية سوى صناديق سوق المال والودائع لأجل التي تديرها خزانة البرنامج الإنمائي. وبالتالي لا تشمل النقدية المودعة في المصارف والأموال المتداولة.

٧٥ - وتتمثل الحركات في الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل لعام ٢٠١٢ في ما يلي:

الجدول ٩-٢
(بآلاف دولارات الولايات)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٣١٨ ٧٤٩	الرصيد الافتتاحي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
٧٩٥ ٧٩١	الإضافات (عمشريات الاستثمارات)
(٦٤٩ ٧٦٦)	الأصول المتصرف فيها (العائدات المتأتية من آجال استحقاق الاستثمارات)
(٩٠١٨)	تسجيل التكاليف المستهلكة
٧٣٦ ٢٤٧	الرصيد الختامي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
٣٨٥ ١٤٩	الجزء الحالي (الاستثمارات القصيرة الأجل)

٧٦ - تم شراء ما يبلغ مجموعه ٧٩٥,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٢، في حين بلغ ٦٤٩,٨ مليون دولار من الاستثمارات أجلها في المواعيد المحددة. وتبلغ التكاليف المستبعدة، وهي الفرق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الفعلي، ٩ ملايين دولار. وتشكل الاستثمارات الطويلة الأجل والاستثمارات القصيرة الأجل أدوات على أساس آجال الاستحقاق.

٧٨ - وأدرجت فائدة متراكمة قدرها ٣,٨ ملايين دولار في بيان المركز المالي باعتبارها "حسابات أخرى مستحقة القبض" (انظر الملاحظة ١١ لمزيد من التفاصيل).

الاستثمارات القصيرة الأجل

٧٩ - الاستثمارات القصيرة الأجل هي الاستثمارات ذات آجال الاستحقاق النهائية عند الشراء بين ٩١ و ٣٦٥ يوما. وهي تتألف من صناديق سوق المال والودائع لأجل والسندات التي تبلغ آجالها في غضون سنة من تاريخ الإبلاغ.

الجدول ٣-٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
١٤٩٨٩٧	أدوات أسواق النقد
٢٣٥٢٥٢	السندات
٣٨٥١٤٩	مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

الاستثمارات الطويلة الأجل

٨٠ - تتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من السندات التي تتجاوز آجال استحقاقها سنة واحدة. ورغم أن هذه الحافظات يتعامل معها كحافظات طويلة الأجل، يمكن أن تتضمن، في أي وقت من الأوقات، نسبة مئوية صغيرة من الأموال النقدية، مما يعتبر فروقا في التوقيت في الحافظة الطويلة الأجل.

الجدول ٤-٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٣٥١٠٩٨	السندات

٨١ - وتتألف حافظة استثمارات المكتب من صكوك الديون العالية القيمة (والسندات صكوك الخصم وسندات الخزنة وشهادات الإيداع وصناديق سوق المال ونحو ذلك). وفي الجدول، ترد الحافظة بأكملها حسب توزيع الجدارة الائتمانية.

الجدول ٩-٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السندات/سندات الخزانة وصكوك الخصم	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
AAA	٥٤٣ ٧١٠
AA+	٩٦ ٦٤٦
AA-	٥٧ ١٩٧
A	٣٨ ٦٩٤
الجزء الحالي (الاستثمارات القصيرة الأجل)	٧٣٦ ٢٤٧

الملاحظة ١٠

استثمارات كشف القيمة العادلة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		
القيمة العادلة	القيمة العادلة بتكلفة الاستهلاك	الفرق
صكوك سوق الأموال - شهادات الإيداع وسندات الخزانة	١٤٩ ٨٩٧	٢
السندات	٥٨٦ ٣٥٠	٤٠ ٨٦
المجموع	٧٣٦ ٢٤٧	٤٠ ٨٨

الملاحظة ١١

الحسابات المستحقة القبض

٨٢ - تنقسم حسابات المكتب المستحقة القبض إلى الفئتين التاليتين:

(أ) الحسابات المستحقة القبض للمشاريع: يقيّد الحساب المستحق القبض للمشروع في ما يتصل بالمشاريع التي تكبدت نفقات وتنتظر مزيداً من التمويل من الشركاء ومن المبالغ المستحقة القبض الناشئة عن مرفق الأمم المتحدة للشراء المباشر عبر شبكة الإنترنت؛

(ب) المبالغ المدفوعة مقدماً: المبالغ المدفوعة مقدماً عن استلام السلع أو الخدمات من أي بائع؛

(ج) الحسابات المستحقة القبض الأخرى: تشمل هذه الفئة المبالغ المستحقة القبض للموظفين، وإيرادات الفوائد المتجمعة على الاستثمارات ومبالغ أخرى متنوعة مستحقة القبض.

٨٣ - ويمكن الاطلاع على استعراض عام لهذه الفئات في الجدول.

الجدول ١١-١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة العادلة بتكلفة الاستهلاك	الفرق	
٣٢ ٣٤٧	٣٨ ٩٤٤	الحسابات المستحقة القبض للمشاريع (إجمالي)
(١٢ ٥٤٦)	(١٢ ٠٣٨)	مخصوما منها: حسم الديون المدومة
١٩ ٨٠١	٢٦ ٩٠٦	الحسابات المستحقة القبض للمشاريع (صافي)
٥ ٦٨٨	٥ ٩٨٤	الحسابات الأخرى المستحقة القبض (إجمالي)
(١١٧)	(٤٩)	مخصوما منها: حسم الديون المدومة
٥ ٥٧١	٥ ٩٣٥	الحسابات الأخرى المستحقة القبض (صافي)
٢٥ ٣٧٢	٣٢ ٨٤١	مجموع الحسابات المستحقة القبض (صافي)
١٤ ١٠٠	١١ ٩١٠	باستثناء المبالغ المدفوعة
٣٩ ٤٧٢	٤٤ ٧٥١	مجموع الحسابات المستحقة القبض (صافي) بما فيها المبالغ المدفوعة

٨٤ - ونظرا لأن القيمة العادلة للحسابات المستحقة القبض الحالية تقارب قيمتها الدفترية وليس للخصم أثر يذكر، فلم يضاف أي إفصاح للقيمة العادلة.

٨٥ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، انخفضت قيمة حسابات مستحقة القبض قدرها ١٢,٦٦ مليون دولار وتمت تغطيتها.

٨٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تأخرت عن موعدها حسابات مستحقة القبض ولكنها لم تنخفض قيمتها لأنه لم تكن هناك مؤخرات حالات تخلف عن السداد تتعلق بها. ويتجاوز عمر هذه الحسابات المستحقة القبض ثلاثة أشهر.

الجدول ١١-٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الحالي	٣-٦ أشهر	٦-١٢ أشهر	١٢-١٦ شهرا	١٦ شهرا	المجموع
المتأخرة عن موعدها	المتأخرة عن موعدها	المتأخرة عن موعدها	المتأخرة عن موعدها	المتأخرة عن موعدها	المتأخرة عن موعدها
١٤٤٠٥	٧٧٦٦	١٧٦٣	١٤٣٨	٢٥٣٧٢	
الحسابات المستحقة القبض					

الحسابات المستحقة للمشاريع

٨٧ - تتألف الحسابات المستحقة القبض للمشاريع مما يلي:

الجدول ١١-٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	(الرصيد المعاد تبينه)
١٩٥٩٤	٢٦٠١٨	
الحسابات المستحقة القبض المتصلة بتنفيذ المشاريع		
٢٠٧	٨٨٨	
الحسابات المستحقة القبض من وكالات الأمم المتحدة		
مجموع الحسابات المستحقة القبض	٢٦٩٠٦	١٩٨٠١

٨٨ - تنشأ الحسابات المستحقة القبض المتصلة بتنفيذ المشاريع في ما يتعلق بالمشاريع التي تكبدت نفقات وتنتظر مزيدا من التمويل من الشركاء ومن المبالغ المستحقة القبض الناشئة عن مرفق الأمم المتحدة للشراء المباشر عبر شبكة الإنترنت. وتشمل الحسابات المستحقة القبض المتصلة بتنفيذ المشاريع أيضا مبالغ مستحقة القبض من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وعادة ما تقتضي طبيعة اتفاقات المشاريع من المكتب توفير الخدمات قبل إصدار فواتير الزبون وتلقي النقدية/المدفوعات.

٨٩ - وتمثل الحسابات المستحقة القبض من وكالات الأمم المتحدة المبالغ المستحقة الدفع من صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتصل أساسا بنفقات المشاريع التي يتكبدتها المكتب عندما يقوم بتنفيذ المشاريع نيابة عن تلك الوكالات.

٩٠ - ويتصل ٧ ملايين دولار من رصيد الحسابات المستحقة القبض للمشاريع البالغة ١٩,٦ مليون دولار بالسلف النقدية المستحقة من الزبائن عن عقود البناء للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على النحو المفصل في الملاحظة ١٧.

الحسابات الأخرى المستحقة القبض

٩١ - تتألف الحسابات المستحقة القبض الأخرى مما يلي:

الجدول ١١-٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (الرصيد المعاد تبينه)		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
المبالغ المستحقة القبض من الموظفين	١ ٠١٢	٩٤٠
إيرادات الفوائد المتجمعة	٣ ٧٥٩	٤ ٦٣٦
المبالغ الأخرى المتنوعة المستحقة القبض	٨٠٠	٣٥٩
مجموع الحسابات الأخرى المستحقة القبض	٥ ٥٧١	٥ ٩٣٥

٩٢ - وتتصل المبالغ المستحقة القبض من الموظفين بالسلف على المرتبات، ومنح التعليم، وإعانات الإيجار وغير ذلك من الاستحقاقات.

٩٣ - وتتألف إيرادات الفوائد المتجمعة من الفوائد المتجمعة على الاستثمارات. وخصص جزء من هذا المبلغ للسلف النقدية التي تتلقاها المشاريع وجرى الاعتراف بالرصيد في بيان الأداء المالي في بند "إيرادات المالية". وتتضمن الملاحظة ١٩ مزيداً من التفاصيل.

المبالغ المدفوعة مقدماً

الجدول ١١-٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (الرصيد المعاد تبينه)		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
المبالغ المدفوعة مقدماً	١٤ ١٠٠	١١ ٩١٠

٩٤ - تتصل المبالغ المدفوعة مقدما بالمدفوعات المقدمة قبل تلقي السلع أو الخدمات المقدمة من أي بائع، سواء كان موردا أم صاحب عقد فردي.

حسم الديون المدومة

٩٥ - في ما يلي الحركة في حسم الديون المدومة:

الجدول ١١-٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

حسم الديون المدومة	
الرصيد الافتتاحي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	
١٢٠٣٨	ما يتصل بالمشاريع
٤٩	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
١٢٠٨٧	الرصيد الافتتاحي
زيادة صافية في اعتماد عام ٢٠١٢ لانخفاض قيمة الحسابات المستحقة القبض	
١٦٦٦	الزيادة في عام ٢٠١٢
(٤٠١)	المبالغ المستحقة القبض المشطوبة خلال العام باعتبارها غير قابلة للتحصيل
(٦٨٩)	المبالغ غير المستعملة المعكوسة
٥٧٦	صافي الزيادة
الرصيد الختامي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
١٢٥٤٦	ما يتصل بالمشاريع
١١٧	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
١٢٦٦٣	الرصيد الختامي

٩٦ - والحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية في تاريخ إعداد التقرير هو القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الحسابات المستحقة القبض المذكورة أعلاه.

الملاحظة ١٢

النقدية والمكافئات النقدية

٩٧ - تتألف النقدية والمكافئات النقدية للمكتب من النقدية الجاهزة، وأرصدة الحسابات المصرفية، وصناديق سوق المال والودائع لأجل.

الجدول ١٢-١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (الرصيد المعاد تبينه)		
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢		
٢١٢٠٦٠	١٨٢٣٩١	النقدية المودعة في المصارف والأموال المتداولة
(١٢١٠)	(٨١٦)	الأرصدة النقدية المنخفضة القيمة
١٦٠١٤٣	٣٣٩٧٥٩	صناديق سوق المال والودائع لأجل
٣٧٠٩٩٣	٥٢١٣٣٤	مجموع النقدية والمكافئات النقدية

٩٨ - وتشمل النقدية المودعة في المصارف صناديق المشاريع الواردة من الزبائن لغرض تنفيذ أنشطة المشاريع. وتختلط السلف النقدية الواردة من الزبائن لأنشطة المشاريع والأرصدة النقدية الأخرى للمكتب ولا يحتفظ بها في حسابات مصرفية منفصلة.

٩٩ - وتشمل النقدية الجاهزة النقدية المحتفظ بها في المكاتب الميدانية لتلبية الاحتياجات المالية في المواقع الميدانية.

١٠٠ - صناديق سوق المال والودائع لأجل استثمارات ذات أجل استحقاق يقل عن ٩٠ يوما.

١٠١ - وفي عام ٢٠٠٩، أصبح المكتب واعيا بالصعوبات المالية في مصرف النيل التجاري في جنوب السودان. ولذا لم يتمكن المكتب من نقل رصيده المتبقي من حسابه في ذلك المصرف. وبذل المكتب جهودا مستمرة في السنوات الماضية وفي السنة الجارية لاسترداد الأموال وسيواصل هذه الجهود خلال عام ٢٠١٣. وأدرج رصيد النقدية والمكافئات النقدية صافيا من التسويات المتصلة بالرصيد غير المؤكد البالغ ٠,٨ مليون دولار في مصرف النيل التجاري.

١٠٢ - والنقدية المودعة في المصارف (باستثناء النقدية الجاهزة) مقومة حسب العملات:

الجدول ١٢-٢
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	النقدية المودعة في المصارف
العملة	الرصيد المصرفي
دولارات الولايات المتحدة	١١٦ ١٦٨
اليورو	٣١ ٩٩٦
الروبية الهندية	١٦ ١١٢
سول جديد	٦ ٧٥٣
بيسو أرجنتيني	٣ ٣٩٥
روبية سرى لانكية	٢ ٥٧١
ين ياباني	٢ ٠٨٣
عملات أخرى	٣ ٠٧٠
مجموع النقدية المودعة في المصارف	١٨٢ ١٤٨
النقدية الجاهزة	٢٤٣
المجموع	٣٩١ ١٨٢

١٠٣ - ويرد في الجدول موزج الجودة الائتمانية للنقدية المودعة في المصارف (باستثناء النقدية الجاهزة)، حسب الإشارة إلى التقديرات الخارجية للمصادقية الائتمانية.

الجدول ١٢-٣
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	النقدية المودعة في المصارف
٢ ٥٨٠	AAA
٣ ٣٩٥	AA+
١٠٠	AA-
٦٧٣	A+
١١٥ ٦٨٠	A
(٧٩)	A-
٦ ٨٦٢	BBB+
١٧ ٠٥٩	BBB
٥١	BBB-

النقدية المودعة في المصارف		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
BB+	٨٢٥	
BB-	(٢٦)	
B	٤٣	
غير مقدر	٣٤ ٩٨٥	
مجموع النقدية المودعة في المصارف		١٨٢ ١٤٨
النقدية الجاهزة		٢٤٣
المجموع		١٨٢ ٣٩١

الملاحظة ١٣

استحقاقات الموظفين

١٠٦ - تتألف الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين لمكتب خدمات المشاريع مما يلي:

(أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل: رصيد الإجازات السنوية، الجزء الحالي من إجازة زيارة الوطن؛

(ب) استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل: الجزء غير الحالي من إجازة زيارة الوطن؛

(ج) استحقاقات ما بعد نهاية الخدمة: جميع الاستحقاقات المتعلقة بالتأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن.

الجدول ١٣-١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (الرصيد المعاد بيانه)		
استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل	١٤ ٩٧٤	١٣ ٣٦٥
استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل	٦٩٨	٦٦٧
استحقاقات ما بعد نهاية الخدمة	٣٩ ١٩٢	٥٢ ٧٤٣
مجموع الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين		٥٤ ٨٦٤
الجزء الحالي	١٤ ٩٧٤	١٣ ٣٦٥
الجزء غير الحالي	٣٩ ٨٩٠	٥٣ ٤١٠

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

١٠٧ - تتألف استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل مما يلي:

الجدول ١٣-٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
١٣ ٤٦٩	استحقاقات الإجازات السنوية
١ ٤٥١	استحقاقات إجازة زيارة الوطن (الجزء الحالي)
٥٤	منحة المهمة في أول تعيين أو في إعادة النذب
١٤ ٩٧٤	مجموع الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

١٠٨ - وتتيح إجازة زيارة الوطن للموظفين المعيّنين دولياً المستحقين لهذه الإجازة دورياً زيارة بلدتهم الأصلي لتجديد وتعزيز الروابط الثقافية والأسرية.

استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل

١٠٩ - تتألف استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل من الجزء غير الحالي من استحقاقات إجازة زيارة الوطن. وتُقدّم الحقوق المكتسبة التي يمكن استخدامها في الـ ١٢ شهراً المقبلة بوصفها استحقاقات قصيرة الأجل للموظفين، في حين أن الحقوق التي ستُستخدم بعد فترة ١٢ شهراً تُقدّم بوصفها استحقاقات طويلة الأجل للموظفين.

استحقاقات ما بعد نهاية الخدمة

١١٠ - تتألف الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين لما بعد نهاية الخدمة مما يلي:

الجدول ١٣-٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٢٦ ٠٨٣	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
١٣ ١٠٩	منح الإعادة إلى الوطن
٣٩ ١٩٢	مجموع استحقاقات ما بعد نهاية الخدمة

١١١ - وتتألف استحقاقات ما بعد نهاية الخدمة من التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة ومنحة الإعادة إلى الوطن، وخطط المعاشات التقاعدية. ويمثل التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة خطة تسمح للمتقاعدين وأفراد أسرهم المستحقين للتأمين، بالاشتراك في خطة التأمين الصحي الكامل. وتمثل منحة الإعادة إلى الوطن استحقاقا واجب الدفع لموظفي الفئة الفنية عند انتهاء خدمتهم إضافة إلى ما يتصل بذلك من تكاليف السفر ونقل الأمتعة المنزلية.

١١٢ - ويتولى تحديد هذه الاستحقاقات خبراء اكتوبريون. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ مجموع الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين ما قيمته ٣٩,٢ مليون دولار. ويتم تحديد استحقاقات الموظفين هذه وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة الخاصين بموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة.

١١٣ - والمكتب أيضا منظمة عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يتصل بها من استحقاقات للموظفين. والصندوق هو خطة ممولة يشارك فيها أرباب عمل متعددون وتنص على استحقاقات محددة.

١١٤ - وتُعرض الخطة المنظمات المشاركة لمخاطر اكتوبرية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، فتكون النتيجة عدم وجود أي أساس ثابت وموثوق به لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشاركة في الخطة.

١١٥ - كما أن المكتب والصندوق، وتمشيا مع المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ليسا في وضع يمكنهما من تحديد الحصة التناسبية لمكتب خدمات المشاريع المتعلقة بالالتزام بالاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة من الموثوقية تكفي للأغراض المحاسبية. ومن ثم فإن المكتب قد عامل هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة وفقا لمتطلبات المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعترف بمساهمات المكتب في الخطة خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة

١١٦ - تُستمد التزامات نهاية السنة المستحقة للتأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة من التقييم الاكتواري الذي أُجري في نهاية سنة ٢٠١٢.

١١٧ - وعند انتهاء الخدمة، يجوز للموظفين ومُعاليهم اختيار المشاركة في خطة تأمين صحي محددة الاستحقاقات تابعة للأمم المتحدة، شريطة استيفائهم شروطا معينة للتأهل

لذلك. وتشمل هذه الشروط إكمال ١٠ سنوات من المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي التابعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالموظفين المستقدمين بعد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وخمس سنوات للمستقدمين قبل ذلك التاريخ.

١١٨ - والافتراضات الرئيسية التي استخدمها الخبير الاكتواري لتحديد التزامات التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، هي سعر خصم قدره ٤ في المائة للنتائج، ومعدل تضخم قدره ٢,٥ في المائة، ومعدلات تصاعد في تكاليف الرعاية الصحية متوقعة على الخطة الطبية التي يرتبط بها الموظف بدءاً من نسبة ٥,٠ في المائة ولغاية ٨,٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تنخفض بعدها تدريجياً إلى نسبة ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٧ والسنوات اللاحقة؛ ومعدل أمراض متعلق بالعمر؛ وافتراضات لمعدلات التقاعد والوفاة متسقة مع ما يستخدمه الصندوق من افتراضات في إجراء تقييماته الاكتوارية الخاصة باستحقاقات التقاعد. وعلاوة على ذلك، فقد طبقت معدلات الانسحاب الخاصة بمكتب خدمات المشاريع.

١١٩ - ويُقدَّر أن تبلغ المساهمات المتوقعة من الموظفين العاملين في عام ٢٠١٣ ما قيمته ٢,٠ مليون دولار.

١٢٠ - وبناء على ما تقدم، فإن صافي القيمة الحالية للالتزام الذي يتحمله مكتب خدمات المشاريع، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بعد خصم الاشتراكات التي يقدمها المشتركون في الخطة، قُدِّر بمبلغ ٢٦,١ مليون دولار.

١٢١ - واستناداً إلى الافتراضات الواردة أعلاه، يُقدَّر أن صافي القيمة الحالية للالتزام سوف يزداد بنسبة ٢٢ في المائة إذا ما زاد اتجاه تكلفة الخدمة الطبية بنسبة ١ في المائة، مع ثبات جميع الافتراضات الأخرى. وبالمثل، يُقدَّر أن تزيد الالتزامات المستحقة بنسبة ٢٠ في المائة إذا ازداد معدل الخصم بنسبة ١ في المائة وأن تنخفض بنسبة ١٩ في المائة إذا انخفض معدل الخصم بنسبة ١ في المائة، وظلت كل الافتراضات الأخرى ثابتة.

الجدول ١٣-٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التزامات الاستحقاقات المحددة	تكلفة الخدمة	تكلفة الفائدة	
زيادة نقطة مئوية واحدة	٥٨٠٨	٢٥٤	
انخفاض نقطة مئوية واحدة	(٤٥٤٣)	(٣٩٥)	(١٩٧)

منح الإعادة إلى الوطن

١٢٢ - تُستمد التزامات نهاية السنة لمنح الإعادة إلى الوطن من التقييم الاكتواري الذي أُجري في عام ٢٠١٣، مع إدخال تعديلات تعكس تقلبات سعر الخصم.

١٢٣ - وعند نهاية الخدمة، يحق للموظفين الذين يستوفون شروطاً معينة من شروط الأهلية، بما في ذلك الإقامة خارج البلد الذين يحملون جنسيته وقت إنهاء الخدمة، الحصول على منحة للإعادة إلى الوطن تستند إلى عدد سنوات الخدمة ومصاريف السفر ونقل الأمتعة. ويُشار إلى تلك الاستحقاقات مجتمعة باستحقاقات الإعادة إلى الوطن.

١٢٤ - أما الافتراضات الرئيسية التي استخدمها الخبير الاكتواري فكانت سعر خصم بنسبة ٤,٥ في المائة، وزيادات في الراتب السنوي تتراوح ما بين ٤,٥ في المائة و ٩,١ في المائة على أساس جداول المرتبات ورتبة الموظف ودرجته، وزيادات تكاليف السفر بنسبة ٢,٥ في المائة سنوياً. وعلاوة على ذلك، تتم موازنة الافتراضات المتعلقة بالتقاعد والانسحاب والوفيات لتتوافق مع الافتراضات التي استخدمها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (صندوق المعاشات التقاعدية)، باستثناء افتراضات الانسحاب، التي تستند إلى سلوك موظفي مكتب خدمات المشاريع.

١٢٥ - وبناء على ما تقدم، فإن صافي القيمة الحالية للالتزام الذي يتحمله مكتب خدمات المشاريع، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قدره الخبراء الاكتواريون بمبلغ ١٣,١ مليون دولار.

١٢٦ - وأجري تحليل للحساسية على الافتراضات المستخدمة في التقييم الاكتواري. وستؤدي زيادة معدل الخصم بنسبة ١ في المائة، مع إبقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة، إلى انخفاض صافي القيمة الحالية للالتزامات بنسبة ٣ في المائة. أما انخفاض معدل الخصم بنسبة ١ في المائة مع إبقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة، فيؤدي إلى زيادة صافي القيمة الحالية للالتزامات بنسبة ٣ في المائة.

بيان حساب استحقاقات ما بعد الخدمة

١٢٧ - ترد في ما يلي حركة الأموال في التزام الاستحقاقات المحددة خلال العام:

الجدول ١٣-٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة العادلة	القيمة بتكلفة الإهلاك	الفارق
١٢ ٨٤٣	٣٩ ٩٠٠	٥٢ ٧٤٣
٢٠١٢ كانون الثاني/يناير		
١٣ ٤٨	٤ ٩٨٣	٦ ٣٣١
٥٤٩	١ ٧٩١	٢ ٣٤٠
(٦٦٤)	(١٥٩)	(٨٢٣)
(٩٦٧)	(٢٠ ٤٣٢)	(٢١ ٣٩٩)
١٣ ١٠٩	٢٦ ٠٨٣	٣٩ ١٩٢
٢٠١٢ كانون الأول/ديسمبر		

١٢٨ - وترد فيما يلي المبالغ المعترف بها في بيان الأداء المالي:

الجدول ١٣-٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الإعادة إلى الوطن	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	المجموع
١٣ ٤٨	٤ ٩٨٣	٦ ٣٣١
٥٤٩	١ ٧٩١	٢ ٣٤٠
١٨ ٩٧	٦ ٧٧٤	٨ ٦٧١
٢٠١٢ كانون الأول/ديسمبر		

١٢٩ - وقد أدرج مجموع المصروفات تحت بند "مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم" في بيان الأداء المالي؛ في حين أن المكاسب الاكتوارية البالغة قيمتها ٢١,٤ مليون دولار قد اعترف بها تحت بند "الاحتياطيات" في بيان المركز المالي.

١٣٠ - وترد في ما يلي الافتراضات الاكتوارية الرئيسية:

الجدول ١٣-٧

معدل الخصم	الإعادة إلى الوطن	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
٤,٠ في المائة	٤,٠ في المائة	٤,٠ في المائة
زيادات المرتبات في المستقبل (علاوة على التضخم)	جدول المرتبات	جدول المرتبات
معدل التضخم	٢,٥ في المائة	٢,٥ في المائة
معدل الوفيات	جداول الأمم المتحدة	جداول الأمم المتحدة

معدل الدوران	جداول مكتب خدمات المشاريع	جداول مكتب خدمات المشاريع	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
--------------	---------------------------	---------------------------	---------------------------------

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

١٣١ - على النحو المحدد في الفقرة ٢ (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة، ولأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى مشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

١٣٢ - وينص النظام الأساسي للصندوق على أن يجري مجلس المعاشات التقاعدية تقييما اكتواريا للصندوق مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات، يقوم به الخبير اكتواري الاستشاري. وتتمثل ممارسة المجلس في إجراء تقييم اكتواري كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم اكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله التقديرية المقبلة كافية للوفاء بالتزاماته.

١٣٣ - ويتألف الالتزام المالي لصندوق المعاشات التقاعدية من اشتراكها المقرر وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة (والذي يبلغ حاليا، ٧,٩ في المائة للمشاركين و ١٥,٨ في المائة للمنظمات)، إضافة إلى أي حصة في أي مدفوعات لسد عجز اكتواري بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق. ولا تُسدد مدفوعات تغطية العجز هذه إلا إذا استندت الجمعية إلى المادة ٢٦، بعد أن تقرر وجود احتياج لمدفوعات تغطي العجز، استنادا إلى تقدير الكفاية اكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتسهم كل منظمة من المنظمات الأعضاء في سد هذا النقص بمبلغ يتناسب مع مجموع ما قدمه كل منها من مساهمات خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

١٣٤ - وأجري آخر تقييم اكتواري في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكشف التقييم عجزا اكتواريا بنسبة ١,٨٧ في المائة (٠,٣٨ في المائة في تقييم عام ٢٠٠٩) من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مما يعني أن معدل الاشتراك النظري اللازم لبلوغ الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كان ٢٥,٥٧ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مقارنة بمعدل الاشتراك الفعلي البالغ ٢٣,٧٠ في المائة. ويعزى العجز اكتواري أساسا إلى الانخفاض الذي فاق المتوقع في الاستثمار والذي شهدته السنوات الأخيرة.

١٣٥ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغت النسبة الممولة للأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بافتراض عدم إجراء أي تسويات للمعاشات التقاعدية في المستقبل، ١٣٠ في المائة (١٤٠ في المائة في تقييم عام ٢٠٠٩). وبلغت النسبة الممولة ٨٦ في المائة (٩١ في المائة في تقييم عام ٢٠٠٩) عند أخذ النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية في الحسبان.

١٣٦ - وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى انتفاء الحاجة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى تقديم دفعات لتغطية العجز بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق، نظراً لأن القيمة الاكتوارية للأصول تتجاوز القيمة الاكتوارية لجميع الالتزامات المستحقة في إطار الصندوق. وإضافة إلى ذلك، فقد تجاوزت أيضاً القيمة السوقية للأصول القيمة الاكتوارية لجميع الالتزامات المستحقة في تاريخ التقييم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تلجأ الجمعية العامة إلى ما تقضي به المادة ٢٦، ومن ثم لا توجد في الوقت الحاضر أية التزامات على مكتب خدمات المشاريع لتسديد دفعات استثنائية إلى الصندوق.

١٣٧ - وسيُستعرض الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي عند إجراء التقييم الاكتواري التالي (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).

١٣٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، لاحظ مجلس المعاشات التقاعدية، في التقرير عن دورته التاسعة والخمسين المقدم إلى الجمعية العامة، أن زيادة السن القانونية للتقاعد لمشاركي الصندوق الجدد إلى ٦٥ عاماً يتوقع أن تسهم إسهاماً كبيراً في خفض العجز ويمكن أن تغطي نصف العجز الحالي البالغة قيمته ١,٨٧ في المائة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أذنت الجمعية، في قرارها ٦٧/٢٤٠، للمجلس بزيادة السن القانونية للتقاعد إلى ٦٥ عاماً لمشاركي الصندوق الجدد، اعتباراً من موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، رهنا بقرار من الجمعية بشأن زيادة مقابلة في السن الإلزامية لإنهاء الخدمة.

١٣٩ - وفي عام ٢٠١٢، بلغت المساهمات التي قدمها مكتب خدمات المشاريع للصندوق ما قيمته ١٤,٨ مليون دولار. وفي ما عدا آثار التضخم، لا توجد مؤشرات على تغيير جوهري في المساهمات المتوقعة لعام ٢٠١٣.

١٤٠ - وفي كل عام، يُجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعةً لحسابات الصندوق ويقدم تقريراً إلى مجلس المعاشات التقاعدية. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته ويمكن الاطلاع على تلك التقارير في موقعه الشبكي التالي: www.unjspf.org.

الملاحظة ١٤

الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

الجدول ١٤-١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (الرصيد المعاد بيانه)	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
١١٩ ٩٤٠	٢٨٩ ٢٠٧	الحسابات المستحقة الدفع
٤٧ ٣٧٨	٢٩ ٥٤٢	المستحقات
١٦٧ ٣١٨	٣١٨ ٧٤٩	المجموع

الحسابات المستحقة الدفع

١٤١ - ترد فيما يلي أرصدة الحسابات المستحقة الدفع في نهاية عام ٢٠١٢:

الجدول ١٤-٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (الرصيد المعاد بيانه)	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
١١٠ ٢١٦	٢٦٢ ٣٨٠	الحسابات المستحقة الدفع للوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة
٩ ٥٩٧	٢٦ ٧٤٤	الحسابات المستحقة الدفع
١٢٧	٨٣	المبالغ المستحقة الدفع للموظفين
١١٩ ٩٤٠	٢٨٩ ٢٠٧	مجموع الحسابات المستحقة الدفع

١٤٢ - تمثل الحسابات المستحقة الدفع للوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ والبالغة قيمتها ٢٦٢,٤ مليون دولار مبالغ مستحقة للبرنامج الإنمائي فقط. وقد نشأت هذه المبالغ المستحقة الدفع لأن مكتب خدمات المشاريع يستخدم الخدمات المصرفية للبرنامج الإنمائي من أجل سداد المدفوعات لحساب البرنامج بالإضافة إلى زيادة النقدية الواردة على مجموع تكاليف المشاريع المتكبدة وإيرادات الرسوم المعترف بها للمشاريع المنفذة للبرنامج الإنمائي في نهاية عام ٢٠١٢. ويتألف الرصيد غير المسدد إلى البرنامج الإنمائي مما يلي:

الجدول ١٤-٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
المبالغ المستحقة القبض من البرنامج الإنمائي	
المصروفات والرسوم التراكمية المتعلقة بالمشاريع والمستحقة لمكتب خدمات المشاريع	٩٨٠ ٥١٩
مطروحا منه مخصصات الديون المدومة:	(٢٠ ١٤٠)
المبالغ المستحقة القبض من البرنامج الإنمائي عن نفقات المشاريع المتكبدة لما قبل عام ٢٠٠٧	(١٧ ٢٤١)
المبالغ المستحقة القبض من البرنامج الإنمائي عن نفقات المشاريع المتكبدة لما بعد عام ٢٠٠٧	(٢ ٨٩٩)
صافي المبالغ المستحقة القبض من البرنامج الإنمائي عن أنشطة تنفيذ المشاريع	٩٦٠ ٣٧٩
المبالغ المستحقة الدفع للبرنامج الإنمائي	
المبالغ المستحقة الدفع المتراكمة على مكتب خدمات المشاريع إلى البرنامج الإنمائي لسداد المدفوعات لحساب المكتب	(١ ٢١٧ ٢٥٦)
المبالغ المستحقة الدفع للبرنامج الإنمائي من أجل الخدمات	(٥ ٥٠٣)
إجمالي الحسابات المستحقة الدفع للبرنامج الإنمائي	(١ ٢٢٢ ٧٥٩)
صافي الحسابات المستحقة الدفع للبرنامج الإنمائي (مخصوماً منه المبالغ المستحقة القبض من البرنامج الإنمائي)	(٢٦٢ ٣٨٠)

١٤٣ - وقد اعترف بمخصصات للديون المشكوك في إمكانية تحصيلها والبالغة قيمتها ٢٠,١ مليون دولار للنفقات التي رفضها البرنامج الإنمائي في السنوات السابقة. ويشمل ذلك مبلغاً قدره ١٧,٢ مليون دولار يجري التفاوض بشأنه. وقد اتفق مكتب خدمات المشاريع والبرنامج الإنمائي، في ظل الإشراف الشامل لمكتب الشؤون القانونية من ناحية المبدأ، على آلية يتم من خلالها تحديد أي مسؤوليات يضطلع بها كل منهما في ما يتصل بهذا الرصيد، بواسطة فريق من الخبراء المستقلين الذين سيقومون بهذا العمل في شكل توصيات تقدّم إلى إدارة المنظمين. ويوافق مكتب خدمات المشاريع والبرنامج الإنمائي على تنفيذ هذه التوصيات فوراً. ويتم حالياً الانتهاء من وضع اختصاصات هذه الآلية، ومن المقرر أن يُتفق بشأن الوثيقة الختامية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

١٤٤ - وتتصل المبالغ الأخرى المستحقة الدفع بمعاملات وردت فيها فواتير وتمّت الموافقة على دفعها ولكنها لم تدفع بعد.

١٤٥ - وتشمل المبالغ المستحقة الدفع للموظفين مبالغ متعلقة بإنهاء الخدمة لم تُدفع بعد.

المستحقات

١٤٦ - تمثل الرسوم المستحقة البالغة قيمتها ٢٩,٥ مليون دولار خصوم مالية في ما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي تلقاها مكتب خدمات المشاريع أو التي قُدمت إليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولكن لم تصدر فواتير لها أو لم تُدفع. وتتصل الرسوم المستحقة أساساً بالسلع أو الخدمات التي تلقاها أو قدمها مكتب خدمات المشاريع من أجل تنفيذ مشاريع الزبائن.

الملاحظة ١٥

السلف النقدية الواردة المخصصة للمشاريع

١٤٧ - تمثل السلف النقدية الواردة المخصصة للمشاريع إيرادات مؤجلة تمثل فائضاً من النقدية الواردة على مجموع الإيرادات المعترف بها للمشاريع وعن النقدية الموجودة لدى مكتب خدمات المشاريع للمشاريع التي يقوم المكتب بدور هيئة مكلفة بالإنفاق عليها.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (الرصيد المعاد بيانته)		
إيرادات مؤجلة	٥٨٩ ٦٦٤	٥٤١ ٣٢٧
النقدية لدى مكتب خدمات المشاريع بوصفه وكيلًا	٢٧٢ ٣٤١	٢٠٦ ٤٤٨
المجموع	٨٦٢ ٠٠٥	٧٤٧ ٧٧٥

١٤٨ - من أصل الرصيد الموجود في شكل إيرادات مؤجلة قدرها ٥٨٩,٧ مليون دولار، يوجد مبلغ قدره ٢٤٩,٨ مليون دولار يتصل بالسلف النقدية المتعلقة بعقود البناء للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على النحو المبين في الملاحظة ١٧.

الملاحظة ١٦

الاحتياطيات التشغيلية

١٤٩ - ترد فيما يلي الاحتياطيات التشغيلية:

الجدول ٣٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٣٣ ٣٥٧	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
٨ ١٧٦	الفائض لهذه السنة
٤١ ٥٣٣	رصيد الاحتياطيات
٢١ ٣٩٩	المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية
٦٢ ٩٣٢	رصيد الاحتياطيات الختامي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

١٥٠ - كان المجلس التنفيذي قد وافق أصلاً في عام ٢٠٠٣ على صيغة حساب احتياجات الاحتياطي التشغيلي؛ وتنص الصيغة على أن يعادل الاحتياطي التشغيلي نسبة ٤ في المائة من المتوسط المتجدد للنفقات الإدارية ونفقات المشاريع مجتمعة للسنوات الثلاث الأخيرة من العمليات. واستناداً إلى تلك الصيغة، وفي ما يخص السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغت احتياجات الاحتياطي التشغيلي ٤٦,٨ مليون دولار. وقد بلغت الاحتياطيات التشغيلية الفعلية ما قيمته ٦٢,٩ مليون دولار.

١٥١ - وتمثل الغاية الرئيسية من الاحتياطيات التشغيلية في التعويض عن أوجه العجز أو التقلبات أو النقص في الموارد التي تحدث بشكل مؤقت، وعن عدم انتظام التدفقات النقدية، وعن الزيادات غير المقررة في المصروفات والتكاليف أو أي طوارئ أخرى، وفي كفالة الاستمرارية في تنفيذ المشاريع التي يضطلع بها مكتب خدمات المشاريع.

الملاحظة ١٧

الإيرادات والمصروفات

الإيرادات التبادلية

١٥٢ - تتألف الإيرادات التبادلية لمكتب خدمات المشاريع من ٦٨٠,١ مليون دولار في شكل إيرادات متأتية من أنشطة المشاريع، و ٣ ملايين دولار في شكل إيرادات متنوعة.

١٥٣ - وترد في ما يلي الإيرادات المتأتية من أنشطة المشاريع التي يضطلع بها مكتب خدمات المشاريع والمصروفات اللازمة للاضطلاع بها:

الجدول ١٧-١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٢٥٣٧٥٨	عقود البناء (هياكل أساسية)
١٧١٧٣	المشتريات
٥٥٣٧٩	إدارة الصناديق
٣٥٨٣٤	إدارة الموارد البشرية
٣١٧٩٨٢	إدارة المشاريع
٦٨٠١٢٦	مجموع الإيرادات المتعلقة بالمشاريع
مطروحا منه: مصروفات المشاريع	
٢٣٨٦٤٩	عقود البناء
٩٣١٥	المشتريات
٤٣٣٠٠	إدارة الصناديق
٢٩١٤٧	الموارد البشرية
٢٩٤٥٩٠	إدارة المشاريع
٦١٥٠٠١	مجموع المصروفات المتعلقة بالمشاريع
٦٥١٢٥	صافي الإيرادات المتأتية من أنشطة المشاريع

١٥٤ - وفي عام ٢٠١٢، قُدمت تقارير عن إيرادات مكتب خدمات المشاريع موزعة حسب الفئات الواردة في الجدول. ولأسباب عملية وعلى النحو الوارد في التقرير السنوي، يجري المكتب تحليلاً لإيراداته حسب فئات الخدمات الرئيسية الثلاث التالية، وهي: إدارة المشاريع، والهياكل الأساسية، والمشتريات. وترد هذه الفئات مفصلة في الملاحظة ١.

عقود البناء

١٥٥ - يرد في ما يلي بيان مبلغ الإيرادات والمصروفات المتصلة بعقود البناء المعترف بها في بيان الأداء المالي:

الجدول ١٧-٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التراكمية حتى تاريخه	المعترف بها في السنوات السابقة	المعترف بها في السنة الحالية
الإيرادات	١ ١٩٨ ٣٠٣	٢٥٣ ٧٥٨
المصروفات	(١ ١٣٣ ٩١٧)	(٢٣٨ ٦٤٩)
الفائض	٦٤ ٣٨٦	١٥ ١٠٩

١٥٦ - ويرد فيما يلي بيان المبالغ المستحقة للعملاء والمستحقة منهم للأعمال المتعلقة بعقود التشييد:

الجدول ١٧-٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المشاريع ذات صافي رصيد الإيرادات المؤجلة	المشاريع ذات صافي الحسابات المستحقة القبض من أرصدة المشاريع
السلف النقدية المقبوضة بما في ذلك الفوائد المتراكمة	(٩٥٩ ١٧٠)
الإيرادات المعترف طوال مدة العقد	٢٦٦ ٧٢٩
المبالغ المستحقة (إلى/من العملاء المتضمنة في الإيرادات المؤجلة وفي أرصدة المشاريع المستحقة القبض على التوالي)	(٢٤٩ ٨١٢)
	٦٩٥٠

١٥٧ - تتكون السلف النقدية المقبوضة من النقدية المقبوضة طوال مدة كلٍّ من عقود البناء والعقود التي تتضمن البناء وعنصرا من عناصر الخدمات التي تقدّم عبر وكلاء (مثل خدمات المشتريات) حيث لم تخصّص السلف النقدية تحديدا للاستخدام في مجال الخدمات التي تقدم عبر وكلاء.

الخدمات التعاقدية

١٥٨ - تتصل الخدمات التعاقدية البالغة قيمتها ١٩٣,٣ مليون دولار بالمصروفات المتكبدة لمجموعة واسعة من أنشطة مكتب خدمات المشاريع، والتي يشمل بعضها مدفوعات إلى كل مما يلي:

- (أ) المتعاقدون من الباطن لقاء تنفيذ المشاريع ومشاريع البناء؛
- (ب) البائعون لقاء إجراء دراسات وبحوث الجدوى المتعلقة بالمشاريع؛
- (ج) المهندسون لقاء تنفيذ المشاريع ومشاريع البناء؛

(د) البائعون لقاء رسوم الأمن؛

(هـ) أصحاب عقود الخدمات التي لا تخضع لإشراف مكتب خدمات المشاريع.

الملاحظة ١٨

المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٧٣ ٩٩٤	المرتبات
٦ ٧٧٤	التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة (الملاحظة ١٣)
١ ٥٢٤	الإجازة السنوية
١ ١٦١	إجازة زيارة الوطن
١٤ ٧٩٦	خطة استحقاقات محددة (الملاحظة ١٣)
١ ٨٩٧	منحة الإعادة إلى الوطن (الملاحظة ١٣)
٢٧ ٩٠١	نفقات أخرى متعلقة باستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل
١٢٨ ٠٤٧	مصروفات متصلة بالموظفين
١١٧ ٠٤٣	مصروفات الموظفين الأخرى
٢٤٥ ٠٩٠	مجموع المصروفات المتصلة بالالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

١٥٩ - تتصل مصروفات الموظفين الأخرى بالأجور المدفوعة لفرادى المتعاقدين مع مكتب خدمات المشاريع للمرتبات ورصيد الإجازات السنوية وقدرها ١٠٥,٣ ملايين دولار؛ والأجور المدفوعة لأصحاب عقود الخدمات، وقدرها ١١,٧ مليون دولار.

الملاحظة ١٩

الإيرادات والتكاليف المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
الإيرادات المالية	
١٣٧٠٩	مجموع الإيرادات المالية المقبوضة عن الاستثمارات
(٩٠١٨)	مطروحا منه الاعتراف بتكاليف الإهلاك (الملاحظة ٩)
٤٦٩١	مجموع الإيرادات المالية المقبوضة العائدة إلى مكتب خدمات المشاريع عن الاستثمارات
(٣٨٦٩)	مطروحا منه الإيرادات المالية المخصصة للمشاريع
٨٢٢	صافي الإيرادات المالية الباقية لدى مكتب خدمات المشاريع
٨٩١	الإيرادات المالية عن الأرصدة المصرفية لمكتب خدمات المشاريع
١٧١٣	مجموع الإيرادات المالية
(٨٢)	صافي خسائر أسعار الصرف
١٦٣١	صافي الإيرادات المالية

١٦٠ - تعزى خسائر أسعار صرف العملات إلى إعادة تقييم الأرصدة المصرفية والأصول والخصوم بعملات غير دولار الولايات المتحدة في نهاية الفترة.

الملاحظة ٢٠

الاعتمادات المتعلقة بالخصوم والرسوم الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢		المبالغ المتبقية غير المستخدمة		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		البيان
اعتمادات إضافية						
٦٠٠	-	(٢٧٠)	٣٣٠			المطالبات
-	٥٠	-	٥٠			مخصصات لترميم الأماكن المستأجرة
٦٠٠	٥٠	(٢٧٠)	٣٨٠			المجموع

١٦١ - يتصل المبلغ المخصص للمطالبات بمطالبة قدمتها وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة ضد مكتب خدمات المشاريع في ما يتعلق بدفع المصروفات المتكبدة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤.

١٦٢ - وتعكس مخصصات لترميم الأماكن المستأجرة تقديرا للاحتياجات اللازمة لإعادة الممتلكات إلى المؤجر في نهاية مدة الإيجار في حالة محددة. وهذا يتعلق بمختلف اتفاقات الإيجار، التي يتعين فيها على مكتب خدمات المشاريع إزالة الأصول المركبة.

الملاحظة ٢١

الطوارئ

الخصوم الطارئة

١٦٣ - بناء على مطالبات المشتكين، وصلت قيمة الخصوم الطارئة في نهاية العام إلى ٢٦,٣٥ مليون دولار، وهو ما يمثل أفضل تقديرات الإدارة للحد الأعلى للمخاطر المالية المحتملة بما في ذلك التكاليف والمدفوعات المتعلقة بالدعاوى والمطالبات المعلقة في الوقت الحالي.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٢٥ ٨٥٥	المطالبات المقدمة من المتعاقدين والمتعلقة بالمشاريع
٤٩٣	المطالبات المتعلقة بالموظفين
٢٦ ٣٤٨	مجموع الخصوم الطارئة

١٦٤ - لم يتم الاعتراف بأي اعتماد في ما يتصل بهذه المطالبات في البيانات المالية، نظرا لأن المشورة القانونية تشير إلى عدم احتمال نشوء تدفقات نقدية كبيرة خارجة. وترد في الملاحظة ٢٠ المطالبات الأخرى التي رصدت لها مخصصات.

١٦٥ - وتشمل المطالبات ذات الصلة بالمشاريع والمقدمة من المتعاقدين خصوما طارئة تقدر بـ ٢٣ مليون دولار تتعلق باتفاق تحكيم مكون من مرحلتين بين مكتب خدمات المشاريع وأحد المتعاقدين في ما يتصل بعقد أبرمه المكتب. وبعد إجراء المشورة القانونية المناسبة، لن يتم تخصيص اعتماد لهذه القضية حتى تسوية المرحلة الأولى من إجراءات التحكيم، التي تهدف إلى تحديد ما إذا كان للمتعاقد الحق في رفع دعوى على المكتب. ولا يُتوقع اختتام تسوية تلك المرحلة في غضون الـ ١٨ إلى ٢٤ شهرا المقبلة.

الأصول الاحتمالية

١٦٦ - في أعقاب التكاليف التي تكبدها مكتب خدمات المشاريع في ما يتعلق بتنفيذ مشروع لأحد زبائنه، ظل المكتب يتفاوض على تسوية ودية ممكنة لهذه المسألة مع طرف ثالث. ويرى المحامي العام أن المكتب يمكن أن يسترد مبلغا إجماليا قدره ٠,٦ مليون دولار. ولم يعترف المكتب بأي مكاسب في بياناته المالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في ما يتعلق بهذه القضية. ويتوقع أن تتم التسوية قبل نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣.

الملاحظة ٢٢

الالتزامات

١٦٧ - يستأجر المكتب مبان للمكاتب في المكاتب الميدانية في إطار اتفاقات استئجار نافذة غير قابلة للإلغاء وأخرى قابلة للإلغاء. وفي حالة الاتفاقات القابلة للإلغاء، يُطلب إلى المكتب إعطاء إخطار بمهلة تتراوح بين شهر واحد وثلاثة أشهر لإنهاء اتفاقات الإيجار. وتتراوح مدد الإيجار بين سنة واحدة و ١٥ سنة. ويتضمن بعض هذه الاتفاقات المتعلقة بالإيجار شروط تجديد العقد التي تمكن المكتب من تمديد عقود الإيجار في نهاية مدة عقد الإيجار الأصلي، وشروط زيادة الإيجار التي يمكن أن تزداد بموجب مدفوعات الإيجار السنوية استنادا إلى زيادات مؤشرات أسعار السوق المعنية في البلدان التي توجد فيها المكاتب الميدانية.

١٦٨ - وتشمل مصروفات التشغيل مدفوعات الإيجار البالغ قدرها ٨,٥ ملايين دولار المعترف بها بوصفها مصروفات تشغيلية متعلقة بالإيجار خلال السنة في بيان الأداء المالي تحت بند "التكاليف التشغيلية".

١٦٩ - وتشمل مدفوعات الإيجار الدنيا في المستقبل المدفوعات المتعلقة بأماكن العمل المستأجرة هذه التي ستلزم حتى أقرب تواريخ ممكنة لإنهاء الإيجارات بموجب الاتفاقات الخاصة بكل عقد. ويرد في ما يلي بيان مجموع مدفوعات الإيجار الدنيا في المستقبل بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء:

الجدول ٢٢-١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٢ ٥٣٤	في غضون سنة واحدة
١ ٩١١	أكثر من سنة واحدة ولا يزيد على خمس سنوات
٢٧	أكثر من خمس سنوات
٤ ٤٧٢	مجموع التزامات الإيجار التشغيلية

١٧٠ - ويستأجر المكتب بعقود إيجار من الباطن مبان للمكاتب في إطار اتفاقات إيجار تشغيلية قابلة للإلغاء، بصفة عامة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي معظم الحالات، يُطلب إلى المستأجر إعطاء مهلة إخطار مدتها ٣٠ يوما لإنهاء اتفاق الإيجار من الباطن.

١٧١ - وقُبضت مدفوعات لعقود الإيجار من الباطن بمبلغ قدره ٢,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٢، واعتُرف بها بوصفها إيرادات إيجار تشغيلية خلال السنة في بيان الأداء المالي، وهي مدرجة تحت بند "إيرادات متنوعة". وتبلغ إيرادات الإيجار في عقود الإيجار من الباطن بمبنى كرايسلر الذي استأجره مكتب خدمات المشاريع في نيويورك ١,٥ مليون دولار.

١٧٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لم يزد مجموع مدفوعات الإيجار الدنيا في المستقبل في إطار اتفاقات التأجير من الباطن التي يتوقع مكتب خدمات المشاريع أن يقبضها في ما يخص اتفاقات الإيجار من الباطن غير القابلة للإلغاء على مبلغ ١٢ ٠٠٠ دولار، وهو ما يعزى أساسا إلى مهلة الإخطار البالغة ثلاثين يوما وتاريخ إنهاء أهم اتفاقات الإيجار من الباطن لعام ٢٠١٢.

١٧٣ - وتشمل التزامات مكتب خدمات المشاريع أوامر الشراء وعقود الخدمات التي تم التعاقد بشأنها ولكنها لم تنفذ حتى نهاية السنة. وترد في ما يلي قائمة بهذه الالتزامات.

الجدول ٢٢-٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
٣٩٤	الالتزامات المتصلة بالإدارة
١٢٦ ٢٤٤	الالتزامات المتصلة بالمشاريع
١٢٦ ٦٣٨	المجموع

الملاحظة ٢٣

التسويات في بيان مقارنة الميزانية

الجدول ٢٣-١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التصنيف في وثيقة الميزانية للمقارنة	المبالغ الفعلية	الفرق الناشئ عن اختلاف الأساس (يستثنى الأصول غير الملموسة المرسمة)	الفرق الناشئ عن الكيان (يشمل المشاريع)	إعادة الحسابية الدولية للقطاع العام	المبالغ في البيانات المالية القائمة على الترتيبات	التصنيف في بيان الأداء المالي
مجموع الإيرادات	٦٥٩٥٠	-	٦١٧٢١٠	-	٦٨٣١٦٠	
الإيرادات						
المدفوعات						
الوظائف	٢١٨٧٦	-	١٠٦١٧١	-	١٢٨٠٤٧	المرتبات واستحقاقات الموظفين
التكاليف العامة للموظفين	١٤٨٧٧	-	(١٤٨٧٧)	-	-	المرتبات واستحقاقات الموظفين
السفر	٢٦٣٢	-	٢١٨٠٨	-	٢٤٤٤٠	السفر
الخبراء الاستشاريون	١٠٧٨٧	-	٢٩٩٥١٨	-	٣١٠٣٠٥	مصرفات أخرى للموظفين وخدمات تعاقدية
مصرفات التشغيل	٦٨١١	-	١٤٧٨٣٦	-	١٥٤٦٤٧	التكاليف التشغيلية
الأثاث والمعدات	١٢٣٩	(٢٨٥)	٥٣٩٣٨	-	٥٤٨٩٢	اللوازم والمواد
المبالغ المردودة وغيرها	٩٠	-	٤١٩٤	-	٤٢٨٤	إهلاك الأصول غير المادية
مخصصات	٢٤٢٣	-	-	(٢٤٢٣)	-	
مجموع المصروفات						
مجموع المصروفات للفترة	٦٠٧٣٥	(٢٨٥)	٦١٨٥٨٨	(٢٤٢٣)	٦٧٦٦١٥	
صافي إيرادات/تكاليف التمويل	١٤٥٠	-	١٨١	-	١٦٣١	
فائض الفترة	٦٦٦٥	٢٨٥	(١١٩٧)	٢٤٢٣	٨١٧٦	

١٧٢ - نطاق ميزانية المكتب محدود في الميزانية الإدارية، بما في ذلك الفائض الصافي المحصل من المشاريع. فهو لا يشمل الإيرادات والمصرفات على المشاريع، والتي تمثل فرقا ناشئا عن الكيان في التسوية بين بيان الأداء المالي في المعايير المحاسبية الدولية والمبالغ الفعلية القابلة للمقارنة بالميزانية.

١٧٣ - ويجري إعداد ميزانية المكتب وحساباته على نفس الأساس باستثناء اقتناء الأصول غير الملموسة. ويجري إعداد بيان المركز المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي

الأصول، وبيان التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يقوم على طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، في حين يجري إعداد بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس الاستحقاق عدا ما يتعلق باقتناء الأصول غير الملموسة. وتغطي الميزانية المعتمدة فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وأدرجت الميزانية السنوية لعام ٢٠١٢ في بيان مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية.

١٧٤ - وينص النظام المالي والقواعد المالية تحديداً على أن للمدير التنفيذي سلطة إعادة توزيع الموارد ضمن الميزانية الإدارية المعتمدة وزيادة أو تخفيض مجموع مخصصات الميزانية الإدارية المعتمدة شريطة عدم تغيير صافي الإيرادات لفترة السنتين على نحو ما يكون قد أقره المجلس التنفيذي. ولذلك يوجد بعض الفروق في البنود بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية في حين أن العجز المقرر في الميزانية الأصلية لا يختلف إلا بقدر ضئيل جداً عن العجز المقرر في الميزانية النهائية.

١٧٥ - وكما تمكن مشاهدة ذلك من المقارنة بين المبالغ الفعلية القابلة للمقارنة والميزانية المنقحة، فإن مجموع نفقات المكتب كان أقل مما في الميزانية لأن المكتب كان محافظاً في وضع ميزانية تنص على خسارة قدرها ٦ ملايين دولار تعود جزئياً إلى نتائج الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد نفذت الإدارة تدابير لخفض التكاليف في أوائل عام ٢٠١٢ للحفاظ على الربحية في إطار الترتيبات المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقد تحقق ذلك.

تسوية المبالغ الفعلية من أساس الميزانية إلى أساس البيانات المالية

١٧٦ - كما هو مطلوب بموجب المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ينبغي، عندما لا يجري إعداد البيانات المالية والميزانية على أساس المقارنة، تسوية المبالغ الفعلية المعروضة على أساس المقارنة مع الميزانية والمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، مع تحديد الفرق الناشئ عن اختلاف الأساس المحاسبي، وفرق التوقيت، والفرق الناشئ عن الكيان. وقد تكون هناك أيضاً فروق في الأشكال وفي نظم التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.

١٧٧ - واستناداً إلى بيان مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية، كانت الإيرادات الفعلية من الرسوم الإدارية لعام ٢٠١٢ أعلى بنسبة ١٢ في المائة من المبلغ النهائي للميزانية والبالغ ٥٢,١ مليون دولار لأن الإدارة لم تستطع تقدير الإيرادات لأغراض الميزنة بشكل يمكن الاعتماد عليه نظراً للآثار المترتبة على التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير

٢٠١٢. وكانت الرسوم الإدارية أقل بنسبة ١٨ في المائة لدى مقارنتها بالمبلغ الوارد في الميزانية وقدره ٧٣,٨ مليون دولار. وشهد المكتب، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، انخفاضاً كبيراً في الأعمال في إحدى مناطقه. وعوضت الإدارة تلك الخسارة في الأعمال بتنفيذ تدابير لخفض التكلفة للحفاظ على الربحية.

١٧٨ - وتحدث الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي عندما يجري إعداد الميزانية على أساس غير الأساس المحاسبي.

١٧٩ - وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المحددة في البيانات المالية. ولا توجد، بالنسبة للمكتب فروق توقيت لأغراض مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية.

١٨٠ - وتحدث الفروق الناشئة عن الكيان عندما تغفل الميزانية برامج أو كيانات هي جزء من الكيان الذي أعدت له البيانات المالية.

١٨١ - وتعود فروق العرض إلى الفروق في الأشكال وفي نظم التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة الميزانية والأرقام الفعلية.

١٨٢ - وترد أدناه التسوية بين المبالغ الفعلية القابلة للمقارنة والأرقام الفعلية في بيان التدفقات النقدية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الجدول ٢٣-٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	استثمار	تشغيل	
٦ ٦٦٥	-	٦ ٦٦٥	المبلغ الفعلي القابل للمقارنة كما عرض في بيان مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية
٢٧	(٢٨٥)	٣١٢	الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي
١ ٢٢٦	-	١ ٢٢٦	الفرق الناشئ عن الكيان (إيرادات المشاريع)
٢٧٩ ٤٥٧	-	٢٧٩ ٤٥٧	التغيرات في رأس المال المتداول
(١٣٦ ٩٥٢)	(١٣٦ ٢١٢)	(٧٤٠)	حركة الاستثمارات والفائدة المحصلة
١٥٠ ٤٢٣	(١٣٦ ٤٩٧)	٢٨٦ ٩٢٠	المجموع الفرعي
(٨٢)	-	-	صافي الخسارة، في سعر صرف العملات الأجنبية
١٥٠ ٣٤١	(١٣٦ ٤٩٧)	٢٨٦ ٩٢٠	المبلغ الفعلي في بيان التدفقات النقدية

الملاحظة ٢٤

الإبلاغ القطاعي

١٨٣ - حددت الإدارة قطاعات الإبلاغ على أساس بيانات الإبلاغ عن الميزانية كما عرضت على المدير التنفيذي.

١٨٤ - والإدارة لا تستعرض توزيع مجموع الأصول والخصوم لقطاعات المكتب بصفة منتظمة فالنظام المحاسبي ليس مكيفا لتوليد معلومات قطاعية عن الأصول والخصوم بكفاءة وموثوقية. ويرى المكتب أن هذه المعلومات ليست مفيدة لمستخدمي البيانات المالية. ولذلك فهي ليست معروضة.

١٨٥ - وإيرادات القطاع ومصروفاته هي التي تعزى مباشرة للقطاع أو التي يمكن أن تحال، بشكل معقول إلى القطاع.

١٨٦ - وينظر إلى الأعمال من منظور جغرافي يبحث في إطاره الأداء في منطقة إفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا والشرق الأوسط، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة أمريكا الشمالية والمقر.

١٨٧ - ويبلغ عن أنشطة قطاع أمريكا الشمالية إلى الإدارة العليا داخليا، على أساس إقليمي وإن كانت الأنشطة موزعة في شتى القارات. ونظرا لهيكل الإبلاغ هذا، فهو يعتبر قطاعا جغرافيا.

١٨٨ - ويوجد مقر المكتب في الدانمرك. ويرد أدناه موجز لمجموع المبالغ المتعلقة بإيرادات القطاع ومصروفاته في الدانمرك وفي مناطق أخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

منطقة أفريقيا	منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسط	منطقة أوروبا والشرق الكاريبي	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	منطقة أمريكا الشمالية	المقر	المجموع
الإيرادات						
الإيرادات من أنشطة المشاريع	١٤١٠٢٥	٤٣٢٢٨	١٥٣٨٧٤	١٢٤٩٥٨	٢١٦٩٢١	٦٨٠١٢٦
إيرادات متنوعة	-	-	١٣٥٥	-	١٥٤٥	٣٠٣٤
مجموع الإيرادات	١٤١٠٢٥	٤٣٢٢٨	١٥٥٢٢٩	١٢٤٩٥٨	٢١٨٤٦٦	٦٨٣١٦٠
المصروفات						
الخدمات التعاقدية	١٧٥٤٨	٥٥٢٨	٢٨٨٤٠	٤٦١٥٨	٩٥١٧٤	١٩٣٢٦٢
التكاليف التشغيلية	٥٦٢٣٣	٦٣٢٩	٣٤١٨٨	٣٦٤٩٣	١٨٧٧٧	١٥٤٦٤٧
المرتبات واستحقاقات الموظفين	١٣٧٩٣	١١٩٠٧	٢٣٩٧٦	٧٢٣٧	٥٥٥٨٤	١٢٨٠٤٧
مصروفات أخرى للموظفين	٢٤٩١٨	١٠٠٦٠	٣٧١٨٠	٢٣٣٤٦	١٨٤٣٨	١١٧٠٤٣
لوازم مكتبية ومواد استهلاكية	١٥٠٠٢	٥٤٧٩	١٢٥٠٧	٨٤٠٧	١٣٠٠٥	٥٤٨٩٢
السفر	٦١٨٣	٢٠٧٤	٧٩٣٤	١٣٠٣	٥٨٥٤	٢٤٤٤٠
مصروفات أخرى	٣٨٦	١٩٥	(١٩)	١٢٣	٩١٧	٤٢٥٧
إهلاك الأصول غير الملموسة	-	-	٦	٢	٤	٢٧
مجموع المصروفات	١٣٤٠٦٣	٤١٥٧٢	١٤٤٦١٢	١٢٣٠٦٩	٢٠٧٧٥٣	٦٧٦٦١٥
إيرادات التمويل	-	-	-	-	-	١٧١٣
صافي الخسارة (الربح) في سعر صرف العملات الأجنبية	-	-	-	-	-	(٨٢)
صافي إيرادات التمويل	-	-	-	-	-	١٦٣١
فائض الفترة	٦٩٦٢	١٦٥٦	١٠٦١٧	١٨٨٩	١٠٧١٣	٨١٧٦ (٢٣٦٦١)

الملاحظة ٢٥

الأطراف المعنية

١٨٩ - يحكم المكتب مجلس تنفيذي مكلف من الجمعية العامة يتولى مسؤولية الإشراف على عمل المكتب والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. والمجلس التنفيذي طرف معني لأن له نفوذا كبيرا على المكتب بوصفه مجلس إدارة المكتب.

١٩٠ - ويقيم المكتب علاقة عمل مع مجلس الإدارة ويسدد جزءا من تكاليف السفر، وبدل الإقامة، ومصروفات المكاتب التي يتكبدتها أعضاء المجلس في اضطلاعهم بمهامهم الرسمية، بالإضافة إلى حصة من تكاليف الأمانة. وبلغ ذلك قرابة ٠,٢ مليون دولار لعام ٢٠١٢.

وينتخب أعضاء المجلس المعينين، كل سنة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقواعد للنظام الداخلي المتعلقة بالعضوية. ولا يعتبر أعضاء المجلس من موظفي إدارة المكتب الرئيسيين حسب التعريف الوارد في الترتيبات الإحصائية الدولية للقطاع العام.

١٩١ - ويعتبر المكتب البرنامج الإنمائي وبرنامج السكان طرفين معنيين نظرا لأن المنظمات الثلاث جميعها تخضع لرقابة مشتركة من قبل مجلس الإدارة. وللمكتب مجموعة من علاقات العمل مع البرنامج الإنمائي وبرنامج السكان. وتنسب جميع المعاملات التي تجري بين المكتب والمنظمتين الأخريين بالتحفظ. وتمشى المعاملات المشتركة بين الوكالات مع علاقات العمل العادية بين المنظمات ويجري الاضطلاع بها بأحكام وشروط عادية بالنسبة لتلك المعاملات.

موظفو الإدارة الرئيسيون

١٩٢ - يقدم الجدول أدناه معلومات عن إجمالي الأجور المدفوعة لموظفي الإدارة التنفيذية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	
عدد الأفراد	٢
إجمالي الأجور	
الأجر الأساسي وتسويات مقر العمل	٤٤٨
الاستحقاقات الأخرى	٥٦
استحقاقات نهاية الخدمة	١٢٥
مجموع الأجور	٦٢٩
سلف غير مسددة مقدمة في إطار الاستحقاقات	٤

١٩٣ - لأغراض هذا الإفصاح، اعتبر المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي من موظفي الإدارة التنفيذية لأهما يتمتعان بالسلطة والمسؤولية بشكل عام لتخطيط أنشطة المكتب وقيادتها وتوجيهها ومراقبتها.

١٩٤ - ويحسب إجمالي أجور موظفي الإدارة التنفيذية على أساس ما يعادل الدوام الكامل ويشمل صافي المرتبات، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات من قبيل بدل التمثيل، وإعانة الإيجار، ومنحة الانتقال (إن وُجدت)، وتكلفة التقاعد، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنحة الإعادة إلى الوطن، طبقاً للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة.

١٩٥ - وفي عام ٢٠١٢، لم تظهر حالات معروفة واجه فيها موظفو الإدارة التنفيذية تعارضاً في المصالح من شأنه أن يؤثر على عملية اتخاذ القرارات، سواءً في سياق العمل المعتاد أو في ما يتصل بعلاقات العمل مع أفراد الأسرة أو غيرهم من الأفراد أو البائعين المعيّنين.

الملاحظة ٢٦

الخدمات العينية

١٩٦ - بلغت الخدمات العينية للسنة ٢,٥ مليون دولار بما في ذلك القيمة التجارية السوقية المقدّرة لحيز المكاتب المقدّم من حكومة الدانرك، والبالغة ٢,١ مليون دولار في السنة، والقيمة التجارية السوقية المقدّرة لحيز المكاتب المقدّم من الحكومات المحلية، لمشاريع فريق المياه الدولية والبالغة ٠,٤ مليون دولار.

الملاحظة ٢٧

الأحداث الواقعة بعد تاريخ التقرير

١٩٧ - جرت الموافقة على إصدار البيانات المالية في التاريخ الذي وقع فيه مجلس مراجعي الحسابات على تقرير مراجعة الحسابات. وليس لأحد غير المكتب سلطة تعديل هذه البيانات المالية.

١٩٨ - اعتباراً من تاريخ توقيع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على البيانات المالية والملاحظات ذات الصلة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لم تقع أحداث جوهرية، مواتية أو غير مواتية، بين تاريخ كشف الميزانية والتاريخ الذي أُذن فيه بإصدار البيانات المالية بما يكون من شأنه التأثير على تلك البيانات.

الملاحظة ٢٨

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة

١٩٩ - أعدت البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لأول مرة، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٠٠ - الانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعني ضمناً عدداً من التغييرات الهامة في الإطار المحاسبي، ويشمل ذلك إعداد البيانات المالية على أساس سنوي وليس كل فترة سنتين. وأسفر اعتماد السياسات المحاسبية الجديدة عن تغييرات في الأصول والخصوم المعترف بها في بيان المركز المالي. وبناءً على ذلك،

فإن بيان المركز المالي المراجع السابق، المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ قد أعيد.
وترد التغييرات الناتجة عن ذلك في بيان التغييرات في الأصول الصافية وأدناه.

٢٠١ - وطبقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، جرت تسوية الأرصدة الافتتاحية للأصول والخصوم وصافي الأصول/رأس المال السهمي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وترد أدناه مقارنة للأرصدة الافتتاحية المعدلة بالأرصدة الختامية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الجدول ٢٨-١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١				١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢			
التسويات بموجب المعايير الدولية للقطاع العام							
الأصول							
الأصول غير المتداولة							
الاستثمارات الطويلة الأجل							
٥٠٩ ٣١٧				(٢٩٣ ٦٧١)			
٢١٥ ٦٤٦							
مجموع الأصول غير المتداولة				٥٠٩ ٣١٧			
الأصول المتداولة							
المخزونات							
-				٨٤١			
حسابات مستحقة القبض							
٢١ ٣٠٩				٥ ٥٩٧			
حسابات مستحقة القبض للمشاريع							
-				١١ ٩١٠			
مدفوعات مسبقة							
٦ ٨١٨				(٨٨٣)			
حسابات أخرى مستحقة القبض							
٢٥٠ ٠٨٨				١٣٣ ٥٠٦			
الاستثمارات القصيرة الأجل							
٢١٢ ٠٦٠				١٥٨ ٩٣٣			
النقدية ومكافئات النقدية							
٤٩٠ ٢٧٥				٣٠٩ ٩٠٤			
مجموع الأصول المتداولة				٨٠٠ ١٧٩			
٩٩٩ ٥٩٢				١٠١٥ ٨٢٥			
مجموع الأصول							
الخصوم							
الخصوم غير المتداولة							
٢٥ ٠٧٦				٢٨ ٣٣٤			
استحقاقات الموظفين							
٢٥ ٠٧٦				٢٨ ٣٣٤			
مجموع الخصوم غير المتداولة							
الخصوم المتداولة							
٢٠٩ ٠٣٦				(٤١ ٧١٨)			
الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات							
١٣ ٥٥				١٢ ٠١٠			
استحقاقات الموظفين							
١٦٧ ٣١٨				١٣ ٣٦٥			

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	التسويات بموجب المعايير الدولية للقطاع العام	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
٦٦٣ ٦٣٠	٨٤ ١٤٥	٧٤٧ ٧٧٥
٣٧ ٢٣٤	(٣٦ ٦٣٤)	٦٠٠
٩١١ ٢٥٥	١٧٨ ٠٣	٩٢٩ ٠٥٨
٩٣٦ ٣٣١	٤٦ ١٣٧	٩٨٢ ٤٦٨
٦٣ ٢٦١	(٢٩ ٩٠٤)	٣٣ ٣٥٧
الاحتياطات		
٦٣ ٢٦١	(٢٩ ٩٠٤)	٣٣ ٣٥٧
الاحتياطي التشغيلي		

٢٠٢ - تتصل هذه التسويات بالاعتراف بالمصروفات المتعلقة بالسلع والخدمات المقدمة (التكاليف المستحقة والتكاليف المؤجلة) والأرصدة النقدية والاستثمارات، والاعتراف بمخصصات من المبالغ المستحقة القبض بسبب الحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها والتسويات المتصلة بالتزامات تتعلق باستحقاقات الموظفين.

٢٠٣ - ويبلغ الانخفاض الصافي في الاحتياطي التشغيلي ٢٩,٩ مليون دولار، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. والأثر الإجمالي هو كالاتي:

الجدول ٢٨-٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التسويات بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	
٣٠ ٥٧٥	تسويات استحقاقات الموظفين بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٣ ٥٤٧	تسويات الإيرادات بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٤ ٢١٨	تسويات المصروفات بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
(٢٩ ٩٠٤)	الأثر الإجمالي على الاحتياطي التشغيلي

الاعتراف باستحقاقات الموظفين

٢٠٤ - وفقاً للمعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ينبغي الاعتراف بالالتزامات الحالية الناتجة عن استحقاقات الموظفين في بيان المركز المالي.

٢٠٥ - وينتج عن الاعتراف بالتزامات تتعلق باستحقاقات الموظفين بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والإعادة إلى الوطن انخفاض في الاحتياطات قدره ٢٣,٨٢ مليون دولار. وينتج

عن الاعتراف بالإجازة السنوية والاستحقاقات الأخرى القصيرة الأجل كمنحة التعليم ومنحة الانتداب وفقاً لمبدأ الاستحقاق انخفاض آخر في الاحتياطات قدره ١٠,٠١ ملايين دولار.

تسويات الإيرادات

٢٠٦ - يؤجل الاعتراف بالإيرادات بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مقارنة بالمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة لأن الأساس لقياس مرحلة الإنجاز قد تغير. ونظراً لأن الاعتراف بالمصروفات يتم على أساس المتحصلات بدلاً من الالتزامات غير المصفاة، يؤجل الاعتراف بالإيرادات من رسوم المشاريع، مع أثر إجمالي على الاحتياطات يبلغ ٣,٥ ملايين دولار.

التسويات الأخرى لكشوف الميزانية الافتتاحية

٢٠٧ - أهم العناصر في التسويات الأخرى لكشوف الميزانية الافتتاحية هي كالتالي:

الجدول ٢٨-٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التسويات بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	
٣ ٨٣٨	قيمة الالتزامات غير المصفاة الملغاة في الميزانية الإدارية
(٣٨٣)	الاعتراف بالمقبوضات المستحقة في الميزانية الإدارية
٨٥٠	إعادة بيان المدينين المشكوك في قدرتهم على التسديد
٢ ٧٥١	إعادة بيان المخصصات والخصوم الأخرى
١ ٥٦٩	إعادة تقييم الأرصدة المحتفظ بها باليورو والروبية الهندية في ضوء تغيرات سعر الصرف
(٢٦٨)	الاعتراف بمصروفات الإنجاز في ضوء التحول إلى طريقة الخط الثابت

٢٠٨ - تُلغى الالتزامات غير المصفاة المتصلة بمصروفات الميزانية الإدارية والاستعاضة عنها بالمقبوضات المستحقة. وأعيد قياس قيمة الديون المتخلدة بذمة المدينين المشكوك في قدرتهم على التسديد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد زادت عملية إعادة قياس قيمة السلف النقدية المقدمة للمشاريع باليورو والروبية الهندية بمبلغ ١,٦ مليون دولار. وأخيراً، فإن الاعتراف على طريقة القسط الثابت بمصروفات الإنجاز لمبنى كرايسلر وغير ذلك من الاتفاقات الهامة قد خفض الاحتياطي بما قيمته ٠,٢ مليون دولار.

تسويات بيانات كشف الميزانية

٢٠٩ - يتصل عدد من تسويات بيانات كشف الميزانية أساسا بعمليات إعادة تصنيف بين بنود الميزانية. وقد أعيد تصنيف جزء هام من محفظة الاستثمار (٢٩٣,٧ مليون دولار) من أصول غير متداولة إلى الجزء المتداول أو إلى مكافئات نقدية بالنسبة لجميع البنود التي تصبح مستحقة الدفع في غضون ١٢ شهرا بعد تاريخ الإبلاغ.

٢١٠ - وجرى الاعتراف بالمبالغ المدفوعة مسبقا وفقا لمبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق.

٢١١ - وتتصل الزيادة في استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل بالاعتراف بكل من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنح الإعادة إلى الوطن لموظفي المشاريع في حين تتصل الزيادة في استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل والبالغة ١٢ مليون دولار بالاعتراف بالإجازات السنوية وإجازات زيارة الوطن وغيرها من المقبوضات المستحقة.

٢١٢ - ويعكس الانخفاض الكبير في الحسابات المستحقة الدفع والمقبوضات المستحقة البالغة ٤١,٧ مليون دولار، أساسا، إحلال المقبوضات المستحقة محل الالتزامات غير المصفاة. وتعكس الزيادة الكبيرة في السلف النقدية المدفوعة للمشاريع والبالغة ٨٤,١ مليون دولار تأجيل كل من الاعتراف بالمصروفات والاعتراف بالرسوم، مما يؤجل الاعتراف بمسؤولية الزبائن. والزيادة في السلف النقدية المدفوعة للمشاريع وثيقة الصلة بانخفاض الالتزامات المستحقة.

مسرد المصطلحات الفنية

السياسات المحاسبية	توفر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إطاراً عاماً للمحاسبة داخل القطاع العام وينبغي تكييفها للاستجابة للظروف الفردية لكل الهيئات. يرد في الملاحظة ٣ على البيانات المالية موجز لتفاصيل الكيفية التي تطبق بها المعايير المحاسبية الدولية.
أساس الاستحقاق	الاستحقاق - الأساس المحاسبي الذي يعترف في إطاره بالمعاملات وغيرها من الأحداث عند حدوثها (وليس فقط عند قبض النقدية أو المكافآت النقدية أو عند تسديدها). وبالتالي، تسجل المعاملات والأحداث في السجلات المحاسبية ويعترف بها في البيانات المالية الخاصة بالفترة التي حدثت فيها.
الأرباح والخسائر الاكتوارية	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو المكان الوحيد في البيانات المالية للمكتب الذي تنشأ فيه أرباح وخسائر اكتوارية. ويجري حساب الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باستشارة خبراء اكتواريين استشاريين، على أساس مجموعة من الافتراضات منها طول العمر وتكلفة الرعاية الطبية ومعدل الخصم، ومجموعة من البيانات منها أعداد الموظفين وأعمارهم وتكاليف الرعاية الصحية المتكبدة في الماضي. وأي تغيرات في أي من هذه العوامل يمكن أن تزيد أو تنخفض من الالتزامات. ويعني الفرق بين الافتراضات والأداء الفعلي، وأثر التغيرات في الافتراضات، الربح أو الخسارة الاكتواريان ويبلغ عن ذلك كتغيير مباشر في الاحتياطات. والتغيرات الناشئة عن عوامل أخرى (مثل الزيادات في عدد موظفي المكتب) هي مصروفات ويبلغ عنها في بيان الأداء المالي.
الإهلاك	خصم يعكس استهلاك أحد الأصول على مدى الفترة المقدرة للانتفاع به.
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	التكلفة التي يتوقع المكتب أن يدفعها في المستقبل للوفاء بمسؤوليته عن مساعدة الموظفين المؤهلين في تمويل تكاليف رعايتهم الصحية.
النقدية والمكافآت النقدية	الأموال المتداولة والأموال المودعة في المصارف، والودائع لدى المؤسسات المالية حيث يكون الأجل الأول أقل من ثلاثة أشهر.
الأصل الاحتمالي	أصل محتمل ينشأ عن أحداث سابقة ولا يمكن تأكيد وجوده إلا عندما تحدث، أو لا تحدث، في المستقبل واقعة أو أكثر من الوقائع غير المؤكدة التي لا تندرج تماماً تحت سيطرة المكتب. والأصول الاحتمالية غير مدرجة في بيان المركز المالي.
الخصم الاحتمالي	خصم محتمل للمكتب ينشأ عن أحداث سابقة بدرجة كبيرة من عدم اليقين في ما يتعلق باحتمال الدفع أو قياس الخصم. والخصوم الاحتمالية غير مدرجة في بيان المركز المالي.
الاستهلاك	خصم يعكس استهلاك أحد الأصول على مدى الفترة المقدرة للانتفاع به.

المكتب طرف في عقد عمل الموظفين الدائمين بموجب النظامين الأساسي والإداري للموظفين والمتعاقدين الأفراد الذين تكيف أحكام التوظيف وشروطه مع احتياجات المشروع قيد الإنجاز. أما في ما يتعلق بمكان العمل، فإن ٥٥ في المائة يعملون تحت الإشراف المباشر للمكتب ويبلغ عن تكاليف عملهم في بيان الأداء المالي، في حين يدمج الـ ٤٥ في المائة المتبقون مع شركاء يضطلعون بمسؤولية توجيههم والإشراف عليهم ويبلغ المكتب عن تكاليف توظيفهم في البيانات المالية كمعاملات بالوكالة.	العامل
كل التكاليف المرتبطة بتشغيل موظف. ويحدد عقد العمل كل الاستحقاقات بالتفصيل.	استحقاقات الموظفين
الإيرادات التي تدرها المعاملات التي يتلقى في إطارها المكتب أصولاً أو خدمات، أو تُسَدَّد خصوم له، وينشأ عنها مباشرة قيمة مساوية تقريباً (أساساً على شكل نقدية أو سلع أساسية أو خدمات أو استخدام أصول) لكيان آخر في المقابل. ومعظم عقود المكتب من هذا النوع. انظر أيضاً الإيرادات غير التبادلية.	الإيرادات التبادلية
هي المبلغ الذي يمكن أن يُدفع لقاء استبدال أحد الأصول، أو تسوية أحد الخصوم، بين طرفين مطلعين وراغبين، في إطار معاملة تعقد على أساس تجاري محض. والقيمة العادلة بالنسبة للمكتب هي عادة المبلغ النقدي اللازم لتسوية المعاملة.	القيمة العادلة
هي الأصول والخصوم التي تنطوي على حق تعاقدى بقبض مبالغ نقدية من منظمة أخرى أو دفع مبالغ نقدية لها. وهي تشمل النقدية والاستثمارات ومعظم حسابات القبض وحسابات الدفع.	الصكوك المالية
يجري إعداد البيانات المالية على افتراض أن المكتب مؤسسة تتسم بالاستمرارية وستواصل العمل والوفاء بالتزاماتها القانونية في المستقبل المنظور. ويأخذ المسؤولون عن إعداد البيانات المالية في الاعتبار، عند تقييمهم لما إذا كان من المناسب افتراض استمرارية المؤسسة، جميع المعلومات المتوفرة عن المستقبل الذي لا يقل، وإن كان لا يقتصر على ١٢ شهراً من تاريخ إقرار البيانات المالية.	استمرارية المؤسسة
هم الأفراد العاملون مع المكتب والذين تكيف أحكام تشغيلهم وشروطه مع احتياجات المشاريع التي يعملون بها. انظر أيضاً العاملون.	المتعاقدون الأفراد
خسارة أصل في المستقبل لمنافع اقتصادية أو خدمات محتملة تتجاوز الخصم المهيكل على أساس الاستهلاك.	اضمحلال القيمة
الودائع لدى المؤسسات المالية لفترة أولى تتجاوز الثلاثة أشهر.	الاستثمارات
هي الأصول المحددة غير النقدية التي ليس لها وجود مادي وتشمل البرامجيات التي طورها المكتب داخل المؤسسة ومجموعات البرامجيات المرخصة.	الأصول غير الملموسة
المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين كمجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية استحدثت من أجل الوفاء باحتياجات الحكومات وهيئات القطاع العام في مجالي المحاسبة والإبلاغ. وقد اعتمدت الجمعية العامة للمعايير المحاسبية الدولية ضامنة بذلك إعداد الحسابات في جميع الأحوال على أساس ثابت وقابل للمقارنة.	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

المخزون	هو أصول محفوظة في شكل مواد أو لوازم سيستخدمها المكتب في المستقبل لإيصال الخدمات. وتلك المواد التي يحتفظ بها المكتب بموجب عقد بالوكالة لا تعتبر حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من مخزونات المكتب.
الميزانية الإدارية	يعتمد المجلس التنفيذي ميزانية فترة سنتين تغطي إيرادات الرسوم وما يتصل بها من مصروفات. كان يبلغ عن النتائج مقارنة بالميزانية في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة في بيان الإيرادات والنفقات، ولكنه يندرج الآن في بيان مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية.
مصروفات الإدارة	هي التكاليف المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية.
الاحتياطي التشغيلي	هو الفائض المتراكم طيلة سنوات ماضية والأرباح والخسائر الاكتوارية في ما يتعلق باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة.
الممتلكات والمنشآت والمعدات	هي الأصول الملموسة (عما فيها أصول المشاريع) التي يتصرف فيها المكتب، وتستخدم لتوليد الإيرادات ويتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة إبلاغ واحدة.
الأصل والوكيل	تميز المعايير المحاسبية الدولية بين المعاملات التي يقوم بها كيان لحسابه الخاص (الأصل) والمعاملات المضطلع بها لحساب آخرين (الوكيل) والفرق هو ما إذا كانت المنافع الاقتصادية الناشئة عن العقد تعود إلى المكتب، إلا في الحالات التي تفرض فيها رسوم لقاء تقديم خدمة وكالة.
المخصصات	خصم غير محدد المدة أو المبلغ.
القطاع	المكاتب الإقليمية الخمسة للمكتب ومقره.
الموظفون	مصطلح عام يشمل الموظفين الدائمين والمتعاقدين الأفراد. انظر أيضا العاملون.
أحكام انتقالية	عند إعمال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة، تعفي فرادى المعايير من التنفيذ الفوري لجوانب من المعيار إذا توفرت بعض المقاييس المحددة. وهذا مهم لأن تطبيق بعض المعايير يتسم بالتشعب ويتطلب بعض الوقت لجمع المعلومات اللازمة. وقد طبق المكتب كل المعايير منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ واعتمد حكمين انتقاليين هامين يتصلان بإعداد الأرقام المقارنة لعام ٢٠١١ ولفترة قد تصل إلى خمس سنوات للاعتراف بالممتلكات والمنشآت والمعدات.
الصناديق الاستئمانية	أموال يديرها المكتب نيابة عن جهة مانحة لصالح جهات مستفيدة. وهذه المعاملات عادة ما تصنف كوكالة.

